جـــامـعـــة العربي التبسي - تـبـســة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسيـة

توظيف المنظمات الدولية في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية العالمية –صندوق النقد الدولي نموذجا-

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية:

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطلبة:
مرتضى دغبوج
هـــــــشام زارع

إشراف الأستاذ:
أ/محمد الصديق بوحريص

لجنة المناقشة :

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د .يوسف أزروال	أستاذ محاضر " ب "	رئيسا
أ .محمد الصديق بوحريص	أستاذ مساعد " أ "	مشرفا و مقررا
أ .رفيق بن حصير	أستاذ مساعد " أ "	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

(2017-2018 م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يعجزه شيء،فهو قادر على كل شيء ،أحاط بمخلوقاته علما،وبمجده عزة وحكما ،أنشأ عباده من العدم إلى العدم يصبرهم ثم يعيدهم مرة أخرى إذا شاء على بعثهم وإعادتهم، وأصلي وأسلم على عبده المصطفى....

إهدائي إلى أعز من في الوجود:

إلى التي سهرت على راحتي ووقفت إلى جانبي وقدمت لي كل ما تستطيع بحب وإخلاص أمي الغالية ،حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الرجل الذي علمني أن العلم سبب الارتقاء في الحياة أبي العزيز.

إلى كل الأصدقاء والأحباب دون استثناء.

كما أهدي هذا العمل إلى كل شخص قدم لي يد العون سواء من قريب أو من بعيد.

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

شكر و عرفان

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل

وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل والمشرف

"محمد بوحريص الصديق"

على مجهوده ودقة مواعيده وصدقه في العمل زاده الله

علما وتواضعا وله كل الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة على

قبولهم مناقشة هذه المذكرة .

وكذلك الشكر لكل من كان لي عونا وسندا في مشواري الدراسي.

الملخص:

يهدف بحثنا هذا إلى توضيح إستراتيجية الولايات المتحدة لتوظيف المؤسسات الدولية للهيمنة على العالم، وكيف وظفت الولايات المتحدة الأمريكية تلك المنظمات و أبرزها صندوق النقد الدولي، و ظفته الولايات المتحدة لخدمة مصالحها من جهة، ومن جهة أخرى التحكم في السياسات الإقتصادية لدول العالم الثالث و إغراقها في الديون وفرض إصلاحات هيكلية على تلك الدول و من ثم يسهل التحكم فيها .

و حاولنا في الأخير إبراز العوامل و الظروف التي ساعدت الولايات المتحدة على التحكم في قرارات صندوق النقد الدولي لخدمة مصالحها .

Abstract :

The aim of this research is to clarify and bring the attention to the American strategy to dominate the world by using the different international organizations. In addition to how the united states used those organizations particularly The IMF (International Monetary Fund), which was used by the USA in its favor to control the political economies of the third world countries in order to drown them in debts and impose certain structural reformations to ease the process of domination. Finally, we've tried to display the factors and circumstances that helped the USA control the IMF's decisions to its favor.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول (01): الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي.	25
02	جدول (02):يبين حصص وأصوات الدول الأعضاء في الصندوق نهاية شهر أفريل 1990	35
03	جدول(03):يبين المراجعات الشاملة للحصص	37
04	جدول(04):يبين مبيعات ذهب صندوق النقد الدولي إلى الجهات الرسمية	43
05	جدول (05):المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية	47
06	جدول(06):يبين الرقم القياسي لتخفيض أسعار الفائدة ببعض الدول خلال الفترة من 1 سبتمبر إلى 04 ديسمبر 2008	85

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	الشـــــــــــــكل	الصفحة
01	شكل (01): يبين الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	30

مقدمة

شهدت فترة الثلاثينات العديد من الأحداث الاقتصادية على المستوى العالمي حيث عرفت أسعار الصرف تقلبات شديدة وذلك بسبب التخفيض التنافسي لقيم العملات لبعض البلدان الصناعية، والتي عمدت إلى فرض قيود على التجارة الخارجية مما انتهى بها الأمر بأزمة الكساد العظيم عام 1929، كما عرفت هذه الفترة انهيار قاعدة الذهب والتحول إلى نظام الصرف الورقي وأمام هذا الوضع الاقتصادي اضطرت دول العالم إلى البحث عن حلول لمعالجة الوضع النقدي والمالي العالمي الصعب ،وهذا ما تجسد في مؤتمر "بريتن وودز " عام 1944، الذي تمخض عنه إنشاء مؤسستين هما :"صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" للسهر على سلامة الاقتصاد العالمي .

وهاتين المؤسستين تعتبران أهم المؤسسات الفاعلة على المستوى العالمي باعتبار أن لهما تأثيرا على الدول المتقدمة والمتخلفة على حد السواء وتعتبر هذه الأخيرة الأكثر ارتباطا بها نتيجة تعرضها لأزمات تكون سببا في عدم استقرار اقتصادها .

وبما أن هذه المؤسسات تقوم على إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين، فإنها تقوم بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء، التي تعاني من إختلالات داخلية وخارجية تعيق عملية التنمية والاندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك باعتمادها على سياسات اقتصادية تعرف بسياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي، بهدف تصحيح السياسة الاقتصادية لهذه الدول على مستوى الاقتصاد الكلي، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول التي تعتمد على هذه المؤسسات في إدارة نظامها الاقتصادي.

حيث أُوكل لصندوق النقد الدولي مهمة السهر على السير الحسن للنظام النقدي للدول، ومراقبة انضباط الدول الأعضاء، بحيث يكّون جهاز التثبيت العملات الأجنبية وتعديل ميزان المدفوعات بهدف تسهيل المعاملات التجارية الدولية، وتسهيل عمليات الصرف لمنع الركود التجاري العالمي.

أما البنك الدولي،فأوكل له دور المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في العالم، غير أن العالم شهد العديد من الأزمات المالية،كان آخرها الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007 م بسوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية،ثم تحولت سنة 2008 إلى أزمة مالية عالمية ساهمت العولمة في سرعة انتقالها إلى باقي دول العالم.

يخدم صندوق النقد الدولي أعضائه عن طريق تقديم المشورة للأعضاء التي تواجه مشكلة في ميزان المدفوعات ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب لا بد أن يتوصل إلى اتفاق.

وهنا يعتبر هذا الموضوع بحثا مفصلا عن كيفية ودوافع نشأة الهيئات والمؤسسات المالية الدولية بعد اتفاقية "بريتن وودز" و كيفية عمل هذه الهيئات.وسوف نركز على صندوق النقد الدولي كهيئة مالية دولية من خلال نشأة هذا الصندوق والظروف التي عجلت بظهوره وكيفية عمله بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للصندوق وأهدافه ودوره، وكيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على العالم بواسطة هذه الهيئة.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذا الموضوع في أهمية صندوق النقد الدولي كهيئة مالية عالمية، تساعد الدول في النهوض باقتصادها من خلال القروض طويلة المدى التي تمنحها إليها، لتجبر الدول على تغيير سياساتها الاقتصادية و السياسية.

من هذا المنطلق استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تهيمن سياسيا و اقتصاديا على العالم عن طريق هذا الصندوق.

فلم تعد الهيمنة التقليدية وحدها أداة لتنفيذ الاحتكار و الاستعمار، وإنما أصبحت تحتاج إلى آليات اقتصادية جديدة ، من أجل تحقيق أهداف وأولويات السياسة العامة للدولة .

ومن هنا تظهر لنا أهمية الدراسة التي يتم من خلالها تحليل وشرح هذا النوع من الهيمنة، أي الهيمنة عن طريق المؤسسات الاقتصادية الدولية، باعتبارها أداة الدعم الاقتصادي للدول، والتي أصبحت آلية تعتمد عليها الدول الفقيرة والدول النامية والسائرة في طريق النمو، وحتى الدول المتطورة، إضافة إلى تحديد أهم الأطراف والوسائل التي تمارس هذا النوع من الهيمنة ، وتصنيف أنشطتها في مجال التنمية وحماية حقوق الإنسان وعولمة الديمقراطية وإحلال السلام الدولي .

لذلك فإن هذه الدراسة جاءت لإضافة مقاربات معرفية في مجال العلاقات الدولية، و يتعزز ذلك من خلال نموذج الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى، تعتمد في سياستها على القوة العسكرية و الاقتصادية و التكنولوجيا ،إلا أنها أصبحت تعطي أهمية كبرى للجانب الاقتصادي ، فمن خلال هذا النموذج يمكن صياغة المعايير الأساسية لتفعيل الهيمنة الاقتصادية و من ثمة الهيمنة على الدول و التدخل في شؤونها الداخلية عن

طريق هذه المؤسسات الاقتصادية هذا من جهة،ومن جهة أخرى الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجهها الدول للتخلص من هذه الهيمنة .

ولعل الأهمية الخاصة لهذه الدراسة، هي ما سنوفره من معلومات حول طبيعة هذا الموضوع الذي ستستفيد منه الجهات المعنية بهذه الدراسة، على اعتبار أن أنشطة الهيئات المالية الدولية و على رأسها "صندوق النقد الدولي" قد اتسعت، لاسيما بعد التغيرات التي مست الساحة الدولية من خلال ثقافة وعولمة الديمقراطية وإحداث تنمية كبيرة على جميع المستويات وذلك بمشاركة الهيئات الاقتصادية.

دوافع اختيار الموضوع :

لابد أن هناك العديد من الدوافع التي تبرر اختيار موضوع ما، وموضوع "الهيمنة الأمريكية عن طريق المؤسسات المالية العالمية" من المواضيع التي أصبحت تناقش على مستويات عالية، التي تحتاج إلى العديد من المتغيرات لتفسير طبيعة العلاقة بينهما لاسيما الحديث عن نوع أخر من أساليب الهيمنة .

أ - المبررات الموضوعية :

إن تطور العلاقات الدولية وظهور مفاهيم جديدة في المجال الاقتصادي والسياسي لاسيما بعد متغيرات المشهد الدولي الذي أصبح قائما على ضرورة التواصل بين الشعوب والأمم وإحلال السلام وتخفيف النزاعات الدولية من خلال مشاركة مجموعة من الفواعل،وذلك من أجل تحديد علاقة الجهات الغير حكومية بالجهات الحكومية.

ب- المبررات الذاتية :

تكمن هذه المبررات في أن هذا الموضوع من المواضيع التي لم يتم التطرق إليها بشكل كبير ، و ذلك لأنه موضوع جديد يهتم بالجانب السياسي و الاقتصادي، والدور الذي تلعبه الهيئات الاقتصادية العالمية كبير و مهم جدا، يمكن لهذه الهيئات أن تتدخل في الشؤون و السياسات الداخلية للبلدان.

وهو ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى ميولنا وحبنا لفهم وتفسير آليات عمل هذه الهيئات.

إشكالية الدراسة:

كيف وظفت الولايات المتحدة هيمنتها على صندوق النقد الدولي للهيمنة على النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية؟

الأسئلة الفرعية :

- ماهي مختلف المنظورات التي تفسر دور المؤسسات الدولية في لعبة السياسة الدولية ؟
- كيف ولماذا نشأ نظام "بريتن وودز"؟
- كيف تم تصميم صندوق النقد الدولي لمؤسسة مفتاحية في النظام الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية؟
- ما هي مظاهر توظيف هذا التصميم لخدمة مصالح الهيمنة الأمريكية ؟
- ماهي مظاهر المقاومة التي تعترض الخطة الأمريكية من خلال الصندوق؟

فرضيات الدراسة :

- الولايات المتحدة الأمريكية قوة نافذة و مهيمنة على النظام السياسي و المصرفي العالمي .
- المؤسسات المالية و النقدية العالمية في قبضة الدول الكبرى .

المقاربات المتبعة في الدراسة:

أ- المقاربة الواقعية:

ينظر الواقعيون إلى المؤسسات الدولية على أنها مجموعة قواعد تحدد الطرق التي يفترض أن تتعاون الدول أو تتنافس وفقها.

يتضح من التعريف أن الواقعيون ينظرون إلى المنظمات الدولية من وجهة نظر ذرائعية، بمعنى أنها مجرد ترتيبات تتعاون وفقها الدول ويثير ذلك إمكانية تغيير هذه الترتيبات أو التملص منها طالما أن "ميرشايمر" (أبرز الواقعيين الهجوميين) يفضل الترتيبات المؤسساتية و المحصلات السلوكية (أي مدى تطابق سلوكيات الدول مع القواعد التي تفرضها الترتيبات المؤسساتية للمنظمات الدولية).

فالواقعيون عموما لا يعيرون أن الدولة لديهم تمثل المرجعية التحليلية الأولى بالرعاية والاهتمام، بينما المنظمات الدولية قنوات لتمرير مصالح الدول، و تنتهي بانتهاء الوظيفة،"مورغانتو" رائد التيار الواقعي يقول أنه عندما يتطابق سلوك دولة ما مع قواعد السلوك التي تمليها المنظمات الدولية، فإن ذلك مرده تقاطع مصالح تلك الدولة أو علاقات القوة السائدة مع تلك القواعد.

فالحكومات تعمل دوما على الالتفاف بالقيود التي يفرضها القانون الدولي على صندوق النقد الدولي، وأنها تعمل على توظيف القانون الدولي لخدمة مصالحها الوطنية، لكن رفض الواقعيين الاعتراف بأهمية المنظمات الدولية و عدم ثقتهم فيها يتناقض مع الواقع الذي يشهد نموا لهذه المنظمات و توسعها في مجالات عملها خاصة النقدية منها .

ولذلك عمد الواقعيون الليبراليون إلى وضع نظرية **الاستقرار بالهيمنة** (Hegemonic Stability) كتصورات إبتكارية تربط بين توزيع القوة و إنشاء المنظمات الدولية بتزكية القوى المهيمنة لها (خلال لحظة هيمنتها)، و بتعبير آخر، عن طريق فرص تحقيق مكاسب مشتركة من خلال المنظمات الدولية سرعان ما يتلاشى حسب" Lloyd Gruber" ،وذلك أن القوى الكبرى تصمم المؤسسات الدولية أمامها إلى التكيف ومسايرة وجهة نظر القوى الكبرى، وهو ما جعل وضعها أسوأ مما كان عليه قبل اتفاقية إنشاء المنظمات الدولية لأنها تصبح عالقة في شبكة من الالتزامات و القيود البنيوية التي تطبق هامش المناورة لديها و يجبرها على الاستقرار في وضع لا يخدمها تؤدي بها إلى التدهور المالي خاصة.

وتوجد الكثير من المعطيات التي تدعم الطرح : فقواعد العضوية و التصويت في مجلس الأمن تعكس واقع القوة (العضوية الدائمة وحق الفيتو) و ينطبق الأمر على مؤسسات بريتن وودز " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " حيث أنهما ينطويان على الدفاع على القيم الرأسمالية .

ب - المقاربة البنائية:

يعود إنشاء المنظمات الدولية في معالجة "إخفاقات السوق" بمعنى أن تساعد هذه المؤسسات الدولية في تسهيل عقد الصفقات و الإشراف على الالتزام بمضمونها، و هو ما يعني إعطاء أهمية كبرى لدور المتغير الاقتصادي في التحليل، غير أن البنائيين يرون أن المتغير السوسيولوجي هو الذي يمنحنا القدرة على فهم أفضل لديناميكية العلاقات الدولية.

وحسب ليزا مارتن" Lisa Martin "تعتبر المدرسة الانجليزية سباقة لتبني هذا المنظور السوسيولوجي، و هي تُعرف المنظمات الدولية باعتبارها مجموعة من القواعد والاتفاقات والتوظيفات والممارسات الاجتماعية، أي أنها مجموعة من الافتراضات الاتفاقية المهيمنة وسط أعضاء المجتمع الدولي، والتي تزود الأعضاء بإطار يساعدهم على تحديد ما يتوجب القيام به، وما يجب عمله في ظروف معينة. يوجه البنائيون انتقادات عدة لأدبيات "الأنساق" Régime: و من ذلك عدم وصف العالم الذاتي (الذي يشتمل على الضوابط و الاعتقادات) بالاعتماد على ابستيمولوجيا وضعية" Epistémologie Positiviste" تعتمد على ملاحظة السلوك، إذ حسب "كراتوشفيل" فإنه يعتبرها كتأويل أفعال وتصرفات الدول الأخرى.

ووراء السلوكيات المادية للدول التي يمكن رصدها،يوجد عالم "القواعد البيذاتانية" أي تلك التي ترتبط بإقرار ذلك من طرف شخصين فأكثر، يمتلكان فهما موحدا لمضمون تلك القواعد و مقاصدها)، هذه القواعد تشكل من خلال الممارسة الاجتماعية والتفاعل البيني، ولفهمها نحتاج ل" ابستيمولوجيا تأملية" releective Epimiology، و بالنسبة للبنائيون، فان المؤسسات الرسمية للأمم المتحدة مثلا تستوجب الرجوع للمؤسسات غير الرسمية التي تحتضنها كالضوابط والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والسياسي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

يرى البنائيون أن هذا "البيذاتي" لمبادئ و مقاصد المؤسسات الدولية، يؤدي إلى تصميم منظمة دولية بهوية معينة، لكن هذه المنظمة أو المؤسسة و عقب تشكيلها بمرور الوقت فإنها ستعتمد على تقييد سلوك الفاعلين الذين أرسلوا في المقام الأول، بل وأن التفاعل البيني داخل المؤسسة قد يؤدي إلى إعطائها مهام وضوابط جديدة، بما يفضى إلى إعادة تشكيل هوية الدول التي أسست هذه المنظمة.

وبالتالي فإن طبيعة العلاقات بين الدول و لمنظمات الدولية من منظور بنائي، هي علاقة التشكيل المتبادل: Actors (states) and institutions (international Organisations) are mutually consitude.

بالنتيجة فإن البنائيين وخلافا للعقلانيين(الواقعيين والنيومؤسساتيين) لا يقبلون بوجود معطى مسبق أو محدد سلفا:

- فلا الفاعلون المعنيون معطى ثابت(أي الدول التي تعتبر مؤهلة لتأسيس المنظمة و الانضمام إليها).

- ولا المصالح التي تحرك هؤلاء الفاعلين (الدول) لإنشاء المنظمة الدولية معطى ثابت.

- ولا تفسير وتأويل القواعد التي تقيد سلوك المتفاعلين (الدول) يتسم بالثبات.

إذن كل هذه المتغيرات التي ساهمت في إنشاء المنظمات الدولية تشكّل ويعاد تشكيلها بتحّول النظرة إلى تصور الهوية.

بالنسبة للنقطة المتعلقة بتفسير القواعد فتتجلى بوضوح في القواعد المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي توفر أرضية للتدخل الإنساني، فالمجموعة الدولية تحصلت على شبه إجماع بشأن إجازة التدخل الإنساني و تم وفقا لذلك شبه تزكية دولية للتدخل في كوسوفو(1999) لكن عقب إعلان الإدارة الأمريكية عن مخططها "للحروب الاستنزافية" (تقرير الأمن القومي لسنة 2000) تراجعت مستويات الإجماع حول تفسير القواعد المجيزة للتدخل. و يرى بعض المفكرين المنتمين للبارادايم البنائي أن سلطة المنظمات الدولية التي تكفل لها نوعا

من الاستقلال، و نوعا من الشخصية المتميزة عن الأطراف التي أوجدتها في المقام الأول، تتجسد في البناء الاجتماعي الذي تضطلع به على مستويات ثلاثة:

1- تحديد مضامين المفاهيم ذات العلاقة بالعمل الميداني لهذه المنظمات.

2- فرض تصنيفات معينة للفئات و ما لذلك من تبعات على صعيد السياسات المتبناة.

3- وأخيرا بلورة ضوابط جديدة للسلوك الإنساني.

أهداف الدراسة :

- التعرف على سياسات صندوق النقد الدولي المنتهجة للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- الوقوف على العلاقة الوثيقة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بصندوق النقد الدولي من خلال التركيز على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المصرفي العالمي عن طريق هذه المؤسسة.

- دعم المكتبة بمرجع جديد لم يتناول من قبل.

- المساهمة في دعم وإظهار قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على بسط سيطرتها و نفوذها على دول العالم و على النظام المصرفي العالمي عن طريق صندوق النقد الدولي.

الدراسات السابقة :

1/ بودربالة رفيق،**"دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية الجزائرية" ،"دراسة حالة الجزائر"**مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل،جامعة بسكرة ، 2006 .

2/ زايدي عبد العزيز،**"تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989 – 2005"** ،رسالة ماجستير مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع التنظيمات السياسية والإدارية ،جامعة الجزائر،2006.

3//مهند حميد عباس، **"مستقبل القطبية الأحادية الأمريكية في ظل تحولات النظام السياسي الدولي"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نهرين،كلية العلوم السياسية،2012 .

تقسيم وتبرير خطة الدراسة:

قسمنا دراستنا هذه إلى فصلين تناولنا في:

الفصل الأول: المعنون بمدخل مفاهيمي للمؤسسات المالية الدولية و صندوق النقد الدولي.

تمهيد.

المبحث الأول:ماهية المؤسسات المالية الدولية

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية.

المطلب الثاني: نشأة المؤسسات المالية الدوليـــــــة

الفرع الأول: مخطط " اللورد جون مينارد كينز".

الفرع الثاني:مخطط "هاري هوايت "

المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية الدوليــة وأهدافها

أولا: دور المؤسسات المالية الدولية. .

ثانيا:أهداف المؤسسات المالية الدولية

المطلب الرابع:أشكال المؤسسات المالية الدولية.

أولا :صندوق النقد الدولي

ثانيا:البنك الدولي

المبحث الثاني: ماهية صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: مفهوم صندوق النقد الـدولي وظروف نشأته.

الفرع الأول: مفهوم صندوق النقد الـدولي.

الفرع الثاني: ظروف نشأة صندوق النقد الدولي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

المطلب الثالث: أهداف صندوق النقد الدولي

المطلب الرابع: وظائف صندوق النقد الدولي

المبحث الثالث: آليات عمل صندوق النقد الدولي

المطلب الأول : الدول الأعضاء والقوة التصويتية لهم.

المطلب الثاني: الموارد المالية لصندوق النقد الـدولي وأنشطته

الفرع الأول: الموارد المالية لصندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني:أنشطة صندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث:تسهيلات صندوق النقد الدولي

المطلب الرابع:برامج وسياسات صندوق النقد الدولي..

المبحث الرابع: تقييم دور صندوق النقد الدولي..

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي

المطلب الثاني: الآثار الايجابية الموجهة لصندوق النقد الدولي

المطلب الثالث:الآثار السلبية الموجهة لصندوق النقد الدولي

المطلب الرابع:كيفية معالجة الآثار السلبية الموجهة لصندوق النقد الدولي

خلاصة الفصل

الفصل الثاني:الهيمنة الأمريكية على صندوق النقد الدولي.

تمهيد.

المبحث الأول:عوامل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على صندوق النقد الدولي

المطلب الأول: أثر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على صندوق النقد الدولي

المطلب الثاني : سلطة الولايات المتحدة و المساومة المؤسساتية

المطلب الثالث:مقومات الهيمنة الأمريكية

المطلب الرابع:تحديات الهيمنة الأمريكية

المبحث الثاني:خطة الإنقاذ الأمريكية وموقف صندوق النقد الدولي منها

المطلب الأول:استعراض خطة الإنقاذ الأمريكية.

المطلب الثاني:المرتكزات التي قامت عليها خطة الإنقاذ الأمريكية

المطلب الثالث:موقف صندوق النقد الدولي من خطة الإنقاذ الأمريكية

المطلب الرابع:الانتقادات الموجهة لبرنامج صندوق النقد الدولي.

الخاتمة

الفصل الأول :
المؤسسات المالية الدولية
مدخل نظري

تمهيد

لقد عرفت الوقائع الاقتصادية العالمية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، العديد من التحولات والتغيرات التي أثرت على النظام الاقتصادي العالمي وتخفيض قيمة العملة ، ونتيجة لهذه الأوضاع قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحضور مجموعة من الدول إلى عقد مؤتمر دولي عرف بمؤتمر "بريتن وودز"عام 1944، هدفت من خلاله إلى محاولة إيجاد حلول للمشكلات التي عانت منها دول العالم خاصة الدول الصناعية ، وقد نتج عن انعقاد هذا المؤتمر إنشاء مؤسستين هما:مؤسسة "الصندوق النقدي الدولي"ومؤسسة "البنك الدولي" .

المبحث الأول:ماهية المؤسسات المالية الدولية.

بات من الواضح انه لا يمكن توقع ديمومة أي نظام قائم، وأن المجتمع الدولي يسعى دائما إلى التكيف مع الأوضاع المستجدة نتيجة للتغيرات في موازين القوى الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية ،وكان من ابرز نتائج هذه التغيرات ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية وإنشاء مؤسسات دولية جديدة تتولى إدارة النظام النقدي العالمي الجديد،ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية هذه المؤسسات وظروف إنشائها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية الدوليـــــة

تهدف المؤسسات المالية الدولية إلى إدارة النظام النقدي والمالي الدوليين ،وذلك من خلال ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية الدولية، وبذلك فهناك عدة تعاريف أعطيت لهذه المؤسسات:

* المؤسسات المالية الدولية هي مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة ،من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة، ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة، وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة، وكل ذلك يؤدي إلى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول.[1]

[1]- زايدي عبد العزيز ،،" **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989 – 2005**" ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع التنظيمات السياسية والإدارية ،جامعة الجزائر ،2006،،ص 10، ص 11.

* كما تعرف كذلك بأنها مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية، من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما توفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد[1].

* وتعرف أيضا بأنها منظمات حكومية دائمة ذات إرادة ذاتية وشخصية مستقلة، تقوم بإنشائها مجموعة من الدول قصد تحقيق أهداف مشتركة يحددها ويبين كيفية الوصول إليها ، وتهدف هذه المؤسسات إلى تمويل المشروعات الحكومية والخاصة وتشجيع الاستثمارات الدولية وتسهيل تدفق رؤوس الأموال وتأمين حرية انتقالها وتثبيت سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات[2].

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للمؤسسات المالية الدولية:

"هي منظمات حكومية تسعى للمحافظة على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي ،ودفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة، وهي مؤسسات تقوم بتمويل المشاريع الحكومية الخاصة، والعمل على استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي".

المطلب الثاني:نشأة المؤسسات المالية الدولية

لقد شهد العالم خلال الفترة مابين الحربين تزايدا مستمرا في الاعتماد على المبادلات التجارية على المستوى الثنائي من الاعتماد على المعاملات التجارية متعددة الأطراف، وقد عرفت هذه الفترة إتباع سياسات اقتصادية عرفت "بإفقار الجار"، تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى، وقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية مما زاد في انخفاض القوة الشرائية للعملات وظهور تقلبات شديدة في أسعار الصرف .

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب،**"النظام الاقتصادي العالمي الجديد و أفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"**،مجموعة النيل العربية،القاهرة،2003،ص83.

[2]- الموسوعة العربية،**"المؤسسات المالية الدولية"** ،المجلد العشرون،سورية ،2000،ص 10. من الموقع:http://www.eastlaws.com

كما عملت بعض الدول الصناعية على الحد من حرية التجارة ،مما أدى إلى تقييدها على المستوى الدولي حتى انتهى الأمر بظروف الكساد العظيم عام 1929م والذي استمر حتى عام 1933 م،وقد تضمنت هذه الفترة مجموعة من الأحداث الهامة تمثلت في انهيار قاعدة الذهب، وتحول البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب إلى نظام النقد الورقي ، وإتباع السياسات النقدية والمالية التضخمية ،من أجل إعادة بناء اقتصادياتها مما أدى إلى بروز ضغوط تضخمية .

وفي ظل هذه الفوضى السائدة والصراعات و أللاستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي قبل الحرب العالمية الثانية والذي كان سببه اقتصادي ، هو عدم التحكم في الصرف والفهم الجيد للموضوع المتعلق بالنقد، نادت الدول ذات السيادة وعلى رأسهم"الولايات المتحدة الأمريكية" إلى عقد اجتماع في مدينة "بريتن وودز" بولاية "نيوهامبشير " الأمريكية عام 1944 م،بهدف إنشاء نظام نقدي عالمي، يعكس عدم الشعور بالرضا الكامل على أداء العمل بقاعدة الذهب ،ومن ثمة إيجاد صيغة جديدة لتكون أساسا للنظام النقدي الجديد إطار متين للتعاون الدولي للحد منا لمشاكل التي شهدتها أسواق العالم واقتصادياته، والتي نتجت عنها نتائج مأساوية كما حدث أثناء فترة الكساد عام 1929م[1].

الفرع الأول: مخطط " اللورد جون مينارد كينز"John Maynard Keynes"

قامت خطة "اللورد كينز" على أساس أن النظام الجديد يرتكز أولا على إنشاء مؤسسة نقدية دولية تسمى إتحاد المقاصة الدولية « Clarin Union International » وتكون مهمتها مثل مهمة البنك المركزي داخل الدولة نفسها، وما يقوم به من عمليات المقاصة وتسعى لخلق الائتمان ومحاولة التقليل من الآثار الانكماشية الناتجة عن الطلب العالمي، على أن يكون لهذا الإتحاد صفة القومية، حيث تعلو سلطته سلطة الدول الأعضاء[2].

[1]- محمد سيد عابد،"**التجارة الدولية**"، مكتبة الإشعاع للنشر والطباع والتوزيع،الإسكندرية ،2001، ص 407.

[2]- كريمة محمد زكى ،**أثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي** ،ط1،منشأة المعارف،الإسكندرية،2004،ص19.

كان الهدف من المشروع الذي جاء به الاقتصادي "كينز"هو تسهيل سياسة التوسع النقدي لإصلاح نظام النقد والصرف ،ولأجل ذلك جاء بمشروع يهدف إلى تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي ،وزيادة التبادل التجاري، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،وللوصول إلى ذلك اقترح" كينز"ما يلي:

* إنشاء إتحاد دولي للمقاصة، وهو بمثابة بنك للبنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي.

* كما اقترح "كينز" أن تتكون النقود في هذه المؤسسات من وحدات أطلق عليها اسم "بانكور"وقد أعطى هذا النظام مرونة كبيرة من حيث زيادة السيولة في حال ارتفعت الأسعار العالمية.

* تتحدد حصة كل دولة في هذا الإتحاد الدولي أساسا، بحجم تجارتها الخارجية وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب، ولتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الإتحاد بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل ميزانها ،كما لا يسمح بتراكم أرصدة" البانكور "للبلد الدائن[1].

ونشير هنا إلى أن المخطط يبقى على تسوية المعاملات بالذهب إلى جانب "البانكور" مع القضاء على التعامل بالعملات الأخرى[2].

الفرع الثاني:مخطط" هاري هوايت "

لقد أطلق على هذا المشروع هذه التسمية نسبة إلى اسم المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزينة "هاري ديكستر هوايت" Harry Dexter Hwite[3]".

أما فيما يخص المخطط الأمريكي والذي اقترحه " هاري هوايت"فيتمثل في[4]:

* التأكيد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية، وإلغاء الحواجز والرقابة على الصرف، والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية، والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل والعجز في ميزان المدفوعات.

---

[1] - ضياء مجيد ، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر،الإسكندرية ،1999،ص 153.

[2] - عبد الواحد محمد الفأر ،**أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية** ،القاهرة،عالم الكتب،ص:164.

[3] -Patrick lenain .**le F.M.I collection ,approches** ,paris.la découverte ,1996 ,Alger,Casbah ,1998,P :11.

[4] - بسام حجاز ،**"العلاقات الاقتصادية والدولية"**،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،لبنان، 2003،ص 177.

* تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه ، على أن تكون وحدة التعامل الدولي هي "اليونيتاس" (Unitas) والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، وعلى الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو "اليونيتاس" (Unitas) وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بموافقة أربعة أخماس أصوات دول الأعضاء في الصندوق.

* تودع الدول الأعضاء حصصا تتكون جزئيا من الذهب وعملاتها المحلية، كما أقترح "هوايت" أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس دخلها القومي وما في حوزتها من ذهب وعملات أجنبية، واقتراح كهذا يعبر عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الغنية الدائنة.

ويتفق " كينز" و"هاري هوايت" على إقامة نظام دولي شامل يعتمد على أسعار صرف ثابتة وحرية تحويل العملات،بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتقديم القروض للدول المتضررة، والامتناع عن التسابق في تخفيض أسعار الصرف بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف.

وفي نهاية المناقشات حول مقترحات كلا المشروعين ،أخذ بالمشروع الأمريكي ،باعتبار أمريكا هي الدولة التي بمقدورها تقديم السيولة الكافية واللازمة لتوازن وتعديل موازين المدفوعات الدولية ذلك الوقت، وبذلك وضع الخبراء تقريرا يقترح فيه ميثاقا لمنظمة دولية أصبحت تعرف "بصندوق النقد الدولي" وعرض ذلك على ممثلي الدول في مؤتمر "بريتن وودز" في جويلية 1944، والذي شاركت فيه 45 دولة، وقد ترأس اللجنة الأولى المخصصة لصندوق النقد الدولي"هاري هوايت" ، واللجنة الثانية المخصصة للبنك الدولي "اللورد مينارد كينز"، وكانت الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ يوم: 27/12/ 1945م، وتعتبر مهمة "صندوق النقد الدولي" وضع مدونة سلوك في الميدان النقدي، وهذا بتحديد التزامات الدول الأعضاء في ميدان معدلات الصرف والمبادلات المتمحورة حول الذهب، والالتزامات في مجال تحويل العملة والقضاء التدريجي على العوائق التي تعترض عملية الصرف[1].

[1]- زايدي عبد العزيز ،" **تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989 – 2005**" ،رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية ،جامعة الجزائر ،2006،ص8،ص9.

المطلب الثالث:دور المؤسسات المالية الدولية وأهدافها:

تلعب المؤسسات المالية الدولية، دورا هاما في توجيه الاقتصاد العالمي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية، فصندوق النقد الدولي يهتم بدعم الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي، أما البنك الدولي فيركز على مساعدة الدول الأعضاء في تخفيض أعداد الفقراء من خلال التركيز على البرامج الهيكلية والمؤسسية للتنمية، وفيما يلي سنتعرض للدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في الدول النامية.

الفرع الأول: دور المؤسسات المالية الدولية

تسعى المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" إلى رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي ويمكن حصر ذلك من خلال[1]:

* توفير التمويل وذلك من خلال تقديمها للقروض، وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها، وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد بالإضافة إلى أن هذا التمويل يكون مدعما باستثمارات محددة في البنية الأساسية، فالبنك الدولي مثلا يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تمويل مشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية وغيرها.

* تشجع المؤسسات المالية الدولية على وضع المعايير والقوانين المتعارف عليها دوليا والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية ،وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية ويساعد البلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستديمة.

* تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية وذلك من خلال تبنيها لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

[1]- عبد العزيز زايدي،مرجع سابق ،ص55،ص 56.

* توفر المؤسسات المالية الدولية التدريب في إطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه، ويمكن أن يتم ذلك من خلال مناهج دراسية أو ورشات عمل أو حلقات تعقدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية.

* هناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات ومؤسسات التدريب والبحوث الإقليمية مثل "مؤسسات بناء القدرات الإفريقية"،"إتحاد البحوث الاقتصادية الإفريقية "،وذلك لتسهيل نقل المعرفة وتدعيم البحوث الاقتصادية.

وقد وجدت المؤسسات المالية الدولية فيما يخص دورها المهم على مستوى الاستقرار الاقتصادي العديد من الانتقادات لدور هذه المؤسسات،وحتى التشكيك أحيانا في الأدوار التي تقوم بها، حيث يسيطر الإتحاد الأوروبي على 25% من المساهمة في هذه المؤسسات المالية الدولية، و"الولايات المتحدة الأمريكية "تمتلك 20 % من المساهمة في رأس مال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فالسيطرة واضحة لصالح هذه المراكز الكبرى على دور وضع سياسات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لامتلاكهم أكبر حصة وحق النقض.

فالدول الرأسمالية الغنية هي صانعة سياسات المؤسسات المالية الدولية خاصة "الولايات المتحدة الأمريكية" حيث توظف هذه السياسة للضغط على البلدان الأكثر حاجة إلى التمويل وتتحكم بطرق سداد الدين ومقدار الفائدة عليها وشروط الإقراض، لتبرير التدخل في السياسات الداخلية للدول وهذا يشكك في نسبة المصداقية لهذه المؤسسات المالية الدولية[1].

[1]- عبد العزيز زايدي، مرجع سابق ذكره، ص 56، ص 57.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات المالية الدولية

تسعى المؤسسات المالية الدولية من خلال البرامج والسياسات التي تقترحها على الدول الأعضاء، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي كانت سببا في إنشائها.

أولا- الأهداف الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية :

تندرج تحت سياسات "البنك الدولي" و"صندوق النقد الدولي" العديد من الأهداف يمكن ذكرها كما يلي:

* تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية.

* العمل على تحقيق استقرارا أسعار الصرف.

* العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الإنتاجية.

* العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي.

* تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية.

* تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الاختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات[1] .

* العمل على توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق والبنك متاحة للدول الأعضاء وفق شروط محددة ،وذلك من خلال التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي، مثل: تسهيل التمويل التعويضي وتسهيلات الصندوق الممتدة وغيرها من التسهيلات التي تخضع لشروط معينة مقابل الاستفادة منها.

* إن تحقيق هذه الأهداف وغيرها يتم عبر وظيفتين أساسيتين وهما وظيفة تمويلية أي تقديم القروض للدول الأعضاء وفق شروط معينة أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة رقابية خاصة بالمحافظة على استقرار سعر الصرف ومراقبة والنظام النقدي الدولي وتقديم المشورة في السياسة النقدية للدول الأعضاء .

[1] - نجم الدليمي، **دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية ،** الحوار المتمدن ، العدد 4165 ، دون صفحة من الموقع :
http://WWW .alhewar.org.10/01/2018,17: 00

ثانيا- **الأهداف الخفية للمؤسسات المالية الدولية:**

بالرغم من أن المؤسسات المالية الدولية ظهرت للعالم بمجموعة من الأهداف تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالميين، إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية تسعى للوصول إليها تتمثل في:

* تبني الرأسمالية نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي للدول النامية بما يخدم البلدان الرأسمالية الكبرى من خلال الأهداف التي ظهرت لأجلها .

* القيام باستغلال ثروات الشعوب الطبيعية، خاصة المصدرة للنفط بهدف تعظيم الربح والتحكم في هذه الأموال من قبل البنوك والشركات الأجنبية بما يخدم مصالحها، في ظل غياب التكافؤ في العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان الكبرى والدول النامية .

* بالرغم من أن هدف المؤسسات المالية هو مساعدة البلدان الأعضاء خاصة النامية على معالجة المشاكل الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي إلا أن هذه المؤسسات في واقع الأمر حولت البلدان النامية إلى سوق لتصريف فائض الإنتاج الرأسمالي بهدف حصولها على الأرباح ودفع هذه البلدان إلى مزيد من التبعية والتخلف[1].

ثالثا- **دور سياسات الانفتاح الاقتصادي في تحقيق أهداف المؤسسات المالية الدولية**

إن تحقيق أهداف المؤسسات المالية الدولية يتم من خلال ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي ويتمثل جوهر هذه السياسة في:

* العمل على إبعاد دور الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يوصي كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعطاء فرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام، وذلك للكفاءة التي يتمتع بها بما يساهم في زيادة الناتج الوطني.

[1]- نجم الدليمي، **دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية**،مرجع سابق.

* العمل على تخفيض الدعم الحكومي وبالتدريج للقطاعات الإنتاجية والخدمية، لأن تخفيض الدعم من خلال تخفيض النفقات له أثار ايجابية على مستوى الخزينة العمومية بالإضافة إلى أنه يساهم في التقليل من نسبة التضخم حسب صندوق النقد الدولي.

* العمل على إيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي ومن دون رقابة وإشراف بين الدول، أي حرية انتقال النقد الأجنبي بهدف مساعدة الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في البلدان النامية حيث اليد العاملة الرخيصة وتوفير الموارد اللازمة لعملية الإنتاج بأثمان زهيدة، إلا أن تطبيق هذه السياسة في البلدان النامية قد تؤدي إلى ظهور نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هذه البلدان، بالإضافة إلى إضعاف القرار والسيادة الوطنية لهذه الدول[1].

المطلب الرابع:أشكال المؤسسات المالية الدولية

سعت الدول من خلال مؤتمر "بريتن وودز"والمنعقد سنة 1944 م،إلى إيجاد مؤسسات مالية دولية تسهر على سلامة الاقتصاد العالمي، والمحافظة على النظام النقدي العالمي،وقد انبثق عن هذا المؤتمر إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين، باعتبارهما المؤسستين الماليتين الأكثر تأثيرا على اقتصاديات الدول النامية واللتان سنتعرض لهما.

[1]- خبابة عبد الله، **السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،2009 ، ص 333 ، ص334 .

الفرع الأول:صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة "بريتن وودز"سنة 1944، تسهر على إدارة النظام النقدي الدولي، يقع مقره في واشنطن، ويبلغ عدد أعضاءه 184 دولة[1]، مهمته الأساسية تقديم يد العون للدول الأعضاء والتي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات، كما يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام النقدي عن طريق تشجيع البلدان المتخلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة ،كما يهدف إلى تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.

ومع اتساع عضوية الصندوق إلى جانب التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي فإنها تطلب من الصندوق أن يتكيف مع المستجدات بسبل مختلفة، وأصبح الصندوق يركز على السياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي والتعجيل بالتقدم نحو تخفيف حدة الفقر للبلدان متخلفة الأعضاء في الصندوق[2].

الفرع الثاني:البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة يضم في عضويته 188 دولة عضو، انبثق عن مؤتمر "بريتن وودز" عام 1944 ويعتبر البنك الدولي أكبر ممول للتنمية في العالم[3]، وهو مؤسسة إقراض غايتها المساعدة في دمج البلدان الأعضاء ضمن منظومة الاقتصاد العالمي وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد من خلال تقديم قروض للبلدان النامية، وقد كان الهدف من إنشائه هو تعمير وتنمية اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية ،وتشجيع ومساعدة الاستثمارات الخاصة والمساعدة في تنمية التجارة الدولية[4].

---

[1]- مورد خاي كريانين، ترجمة محمد إبراهيم منصور وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، دار المريخ للنشر، دون طبعة، القاهرة 2007،ص 37.

[2]- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، "**النقود والبنوك والمصارف المركزية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون طبعة، الأردن 2010،ص298 .

[3]- محمد أحمد الكايد،"**الإدارة المالية الدولية والعالمية**" كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة ،ص228.

[4]- إسماعيل محمد سلطان، "**الاقتصاد السياسي** "، دار الراية للنشر والتوزيع،الأردن،2012،ص103.

ويشترط في تقديم القروض ألاّ تكون لأغراض سياسية أو لعلاج أزمة مالية وإنما للقيام بمشروعات محددة تستهدف التعمير والإنشاء والتنمية، وباتساع نطاق عضويته أصبح البنك الدولي يتجه اهتمامه نحو تخفيض أعداد الفقراء وتحسين مستويات المعيشة في العالم.

يعتبر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مكملان لبعضهما البعض من خلال أدائهما لبرنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، بالتعاون بين السلطات النقدية والمالية للبلد،إذ تعتبر هذه السياسات من أهم ما يركز عليه في البلدان النامية، حيث أنه قبل تنفيذ أي برنامج تعديل هيكلي فإنه لابد من تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي، ومن خلال المبحث الموالي سنتعرف أكثر على صندوق النقد الدولي[1].

المبحث الثاني: ماهية صندوق النقد الدولي

من مظاهر الإصلاح الدولي للنظام النقدي، هو إيجاد جهاز تنظيمي مهمته تحقيق الاستقرار للنظام النقدي الدولي، ومعالجة المشاكل النقدية والاقتصادية، التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وقد تبلور ذلك في اتفاقية" بريتن وودز "وذلك من خلال إنشاء "صندوق النقد الدولي".

المطلب الأول: مفهوم صندوق النقد الدولي و ظروف نشأته.

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة نقدية أنشأت بموجب اتفاقية "بريتن وودز "عام 1944، للسهر على سلامة النظام النقدي العالمي وهذا ما سنوضحه من خلال هذه الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم صندوق النقد الدولي

تتعدد التعاريف فيما يخص صندوق النقد الدولي إلا أننا سنتطرق لبعضها:

* صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن وودز" عام 1944،للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي وهو يعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي هدفه

[1]- عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب،"**ساسيات الاقتصاد الدولي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2003، ص218.

الرئيسي منع وقوع الأزمات، وأطلق عليه اسم صندوق النقد الدولي حتى يتمكن أن يستفيد من موارده الدول الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات[1].

* كما يعرف بأنه مؤسسة نقدية دولية تأسست عام 1944 بموجب اتفاقية "بريتن وودز" وهو يعتبر بنك مركزي دولي أو إتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسيه، نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لصندوق النقد الدولي ويمكن القول:

"بأنه منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة دولية عام 1944 ،للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي والسعي إلى استقرار النظام النقدي الدولي ،بالإضافة إلى أنه يعمل على مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة ما يتعرضون له من مشاكل تخص ميزان المدفوعات أو على المستوى الاقتصادي الكلي، من خلال توفير موارد الصندوق لهذه الدول، وتبني سياسات وبرامج خاصة بالتصحيح والتثبيت الهيكلي"[2].

الفرع الثاني: ظروف نشأة صندوق النقد الدولي

إن النتائج المترتبة عن الانهيار الاقتصادي الذي ساد خلال الثلاثينيات و كذا الدمار الناجم عن الحرب العالمية الثانية أرغم الدول المتحالفة على الاتفاق من اجل وضع أسس جديدة للتعاون الدولي بسبب انهيار الشبكة العالمية للتبادل و انهيار نظام المدفوعات المتعدد الأطراف.

ففي سنة 1941 شرعت الحكومة الأمريكية في إعادة البناء الاقتصادي لما بعد الحرب وفق منظور ليبرالي، و قد ترجم هذا التطور من خلال اتفاق التعاون المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا في 23 فيفري 1942،ونظرا لهذه الأسباب بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حث الأمم المتحدة بعقد مؤتمر اقتصادي عالمي لمناقشة وتحليل الأفكار المطروحة، هذه الأخيرة وجهت الدعوى إلى 44 دولة،وعرض في المؤتمر التمهيدي أهم المقترحات التي وردت في مخططي"كينز و"هوايت" وكان ذلك في 15جوان 1941 [3].

---

[1]- كريمة محمد الزكي،" **أثار سياسة صندوق التقد الدولي على توزيع الدخل القومي**" ، منشأة المعارف، الإسكندرية ،2004، ص 15.

[2]- زايدي عبد العزيز ،مرجع سابق ، ص35 .

[3]- الهادي خالدي، **المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1996، ص49.

كان مؤتمر "بريتن وودز" من 1 إلى 22 جويلية 1944 ،الذي تم فيه التشاور ومناقشة المشروعين بصفة رسمية، حيث وضع ممثلو البلدان المشاركة اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي.

الجدول (01): الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي.

استراليا	الدانمارك	هايتي	زيلندا الجديدة	بريطانيا
بلجيكا	الدومينيكان	الهندوراس	نيكاراغوا	السلفادور
بوليفيا	الإكوادور	الهند	النرويج	تشيكوسلوفاكيا
كندا	مصر	العراق	بنما	إفريقيا الجنوبية
الشيلي	و.م.أ	إيران	البرغواي	الاتحاد السوفياتي
الصين	إثيوبيا	أيسلندا	هولندا	الاورغواي
كولومبيا	فرنسا	ليبيريا	البيرو	فنزويلا
كوستاريكا	اليونان	لكسمبورغ	الفيليبين	يوغسلافيا
كوبا	غواتيمالا	المكسيك	بولونيا	

قضى مؤتمر "بريتن وودز" بأن الدول المؤسسة هي التي وقعت على الاتفاقية أو التي قبلت حكومتها الانضمام أو التوقيع على الاتفاقية قبل تاريخ 1945/12/31،و في 1945/12/27م تم التوقيع على نص الاتفاقية من قبل 29 دولة فقط، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بعد أن تحقق الشرط الذي تضمنته المادة العاشرة من ذلك الاتفاق والتوقيع عليه من طرف عدد من الدول يمتلك مجملها 65% من حصص الصندوق و إيداع تلك الدول أدوات التوقيع لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

[1]- الهادي خالدي، **المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي** ،المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر 1996، ص49.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصرا لازما لتحقيق فعاليته، فلقد نصت اتفاقية"بريتن وودز " على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم، شريطة المساهمة برأس مال الصندوق وإتباع تعليماته، وتقوم بإدارة صندوق النقد الدولي الأجهزة التالية[1]:

الفرع الأول: الأجهزة المسيرة

أولا/ مجلس المحافظين:

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية، وجرت العادة أن تقوم كل دولة عضو بتعيين محافظ ومحافظ مناوب يمثلها في مجلس المحافظين، ويحتل هذا المنصب عادة وزير المالية، أو محافظ البنك المركزي، أو أحد الشخصيات البارزة، وأهم مهام وصلاحيات هذا المجلس:

- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم.
- انتخاب المديرين التنفيذيين.
- الموافقة على التعديل العام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء.
- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من "ص ن د".
- استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين.

ثانيا- المجلس التنفيذي (الإدارة)

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق، والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات، وما دام مجلس الإدارة جهازا مضيقا فإننا نجد الأعضاء التي تمتلك الحصص الخمس الأكبر في رأسمال الصندوق هي التي لها الحق في تعيين مدير تنفيذي، أما بقية المديرين التنفيذيين فيوزعون حسب المناطق الجغرافية وينتخبون كل سنتين.

والجدير بالملاحظة هو أنه من الممكن أن تفقد الدولة الدائمة العضوية منصبها الدائم في مجلس الإدارة إذا انخفضت حصتها في رأسمال الصندوق بشكل يجعلها لا تحتل المراتب الخمس المذكورة ، بل أن ذلك ما كاد يحدث في فرنسا عام 1978 م عندما انخفضت حصتها بقانون 29 أفريل 1978 .

[1]- هيثم عجام، **التمويل الدولي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2008 ، ص196 ،ص 197.

أما في سنة 1990 فقد انتقلت كل من اليابان وألمانيا إلى المرتبة الثانية متعادلتين وتحولت فرنسا وبريطانيا إلى الصف الرابع أي متعادلتين أيضا[1].

ووفق اتفاقية الصندوق يجب أن لا يقل عددهم عن اثني عشرة (12) مديرا ويتألف هذا المجلس من:

- خمسة أعضاء دائمين يمثلون الدول الخمسة التي تملك أكبر الحصص في الصندوق ،وهي(الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، ألمانيا، فرنسا، اليابان).
- خمسة عشرة مديرا تنفيذيا تنتخبهم بلدان الأعضاء الأخرى ويتم انتخابهم مرة كل سنتين.

ويرأس مجلس المديرين التنفيذيين مدير الصندوق الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيس لهيئة الموظفين والخبراء العاملين فيه، ولا يحق له التصويت في المجلس إلا في حالات التصويت المرجح ،كما يختص مجلس المديرين التنفيذيين بالأعمال التالية:

- إدارة أعمال الصندوق اليومية.
- الموافقة على أسعار التبادل الأصلية للعملات، والتي تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى التعديلات المقترحة.
- تحديد أوجه صرف موارد الصندوق.
- النظر في ميزانية الصندوق إلى الدول الأعضاء.
- رسم سياسة الصندوق.

ثالثا- المدير العام

وهو الذي يدير مصالح الصندوق ويوجد على رأس موظفي تلك المؤسسة المالية الدولية، ويترأس المدير العام مجلس الإدارة، ويساعده في مهامه مديرين مساعدين.

هذا ولقد أصبح من المتعارف عليه أن يكون مدير " ص ن د" أوروبيا أما رئيس البنك الدولي فيجب أن يكون أمريكيا، وما تجدر الإشارة إليه، هو أن المدير العام لا يصوت إلا عند تساوي أصوات أعضاء مجلس الإدارة لكي يكون صوته مرجحا في كفة عملية اتخاذ القرارات [2].

---

[1]- قادري عبد العزيز، **دراسات في القانون الدولي الاقتصادي،صندوق النقد الدولي "الصند" Le F.M.I (الآليات والسياسات)**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، بوزريعة – الجزائر، 2005، ص 35 .

[2]- بودربالة رفيق، **دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية الجزائرية ،دراسة حالة الجزائر**"مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة) تخصص نقود وتمويل،جامعة بسكرة ، 2006،ص 11.

الفرع الثاني: الأجهزة الاستشارية

يوجد إلى جانب الأجهزة المنصوص عليها في نظام "ص ن د" أجهزة أخرى أنشأها مجلس المحافظين، وتعمل داخل المؤسسة وهي اللجنة النقدية والمالية، ولجنة التنمية.

كما توجد أجهزة أخرى تعمل خارج المؤسسة، وهي المجموعات التي تشكلها الدول وهذا ما نفصله كالتالي:

أولا/ الأجهزة العاملة داخل "ص ن د":

تتمثل الأجهزة العاملة في" ص ن د" في العديد من اللجان نتعرض لها فيما يلي:

1* اللجنة المالية والنقدية الدولية :

تتشكل اللجنة المالية والنقدية الدولية مثل مجلس الإدارة من 24 عضوا يعين كل عضو منهم أو ينتخب من طرف الدول أو مجموعات الدول التي لها الحق في تعيين أو انتخاب عضو في مجلس الإدارة.

وتقوم هذه اللجنة التي كانت قد أنشئت سنة 1974 تحت اسم "اللجنة الانتقالية"، بتقديم أراء وتقارير إلى مجلس المحافظين، بهدف مساعدته على تسيير النظام النقدي الدولي وتكييفه وعلى اتخاذ الإجراءات الضرورية في فترات الاهتزازات المفاجئة التي يتعرض لها ذلك النظام.

أما عن دورات هذه اللجنة فهي تجري مرتين في السنة وفي فصل الربيع(في أفريل أو بداية ماي)،وبمناسبة انعقاد دورة مجلس المحافظين.

2* لجنة التنمية :

وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي "ص ن د" ومجلس محافظي مجلس البنك الدولي، ويتداول على تعيين أعضائها أطراف "ص ن د" وأطراف البنك الدولي بنفس الطريقة التي يتعين بها أو ينتخب أعضاء مجلس الإدارة أيضا.أما عن مهام هذه اللجنة فتتمثل في دراسة ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية وتقديم المشورات حول الإجراءات التي تحسن من عمليات تقديم تلك الموارد، أما دورات هذه اللجنة فتتزامن مع دورات اللجنة الانتقالية.

ثانيا/الأجهزة العاملة خارج ال "ص ن د":

توجد أجهزة أخرى خارج الصندوق يتم تشكيلها من طرف الدول الأعضاء وهي:

- **مجموعة الخمسة:**وتضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الخمسة الغربية[1].

- **مجموعة السبعة:** وتضم مجموعة الخمسة مضافا إليها كندا وإيطاليا، وهي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الأكثر تصنيعا في العالم ثم بعد ذلك انضمت روسيا إلى المجموعة وأصبحت تسمى المجموعة السبع زائد واحد.

- **مجموعة الإحدى عشر:**وهي مشكلة من وزراء مالية، أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهم الدول الغنية (الصناعية) الثمانية زائد وزراء مالية بلجيكا، هولندا وسويسرا والتي انضمت عام 1992 وتحولت من عضو مراقب إلى عضو كامل في" ص ن د".

- **مجموعة ال" 24":**وهي التي أنشأتها مجموعة "77" فهي ناطقة باسم الدول النامية تشكلت رسميا في 1952.

- **مجموعة الثلاثين:**شكلها مدير صندوق النقد الدولي سنة 1979، وتضم قادة بنوك وشركات وموظفين دوليين ساميين وجامعيين متخصصين بهدف استشارتهم حول تطوير "ص ن د"[2].

[1]- بودربالة رفيق، **دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية الجزائرية ،دراسة حالة الجزائر**"مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة) تخصص نقود وتمويل،جامعة بسكرة ، 2006،ص 11.

[2]- زايدي عبد العزيز، مرجع سابق،ص 22.

الشكل رقم 01: ***الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي***

يتضمن الشكل التوضيحي أدناه صورة مبسطة لهيكل نظام الحوكمة الحالي في الصندوق[1]

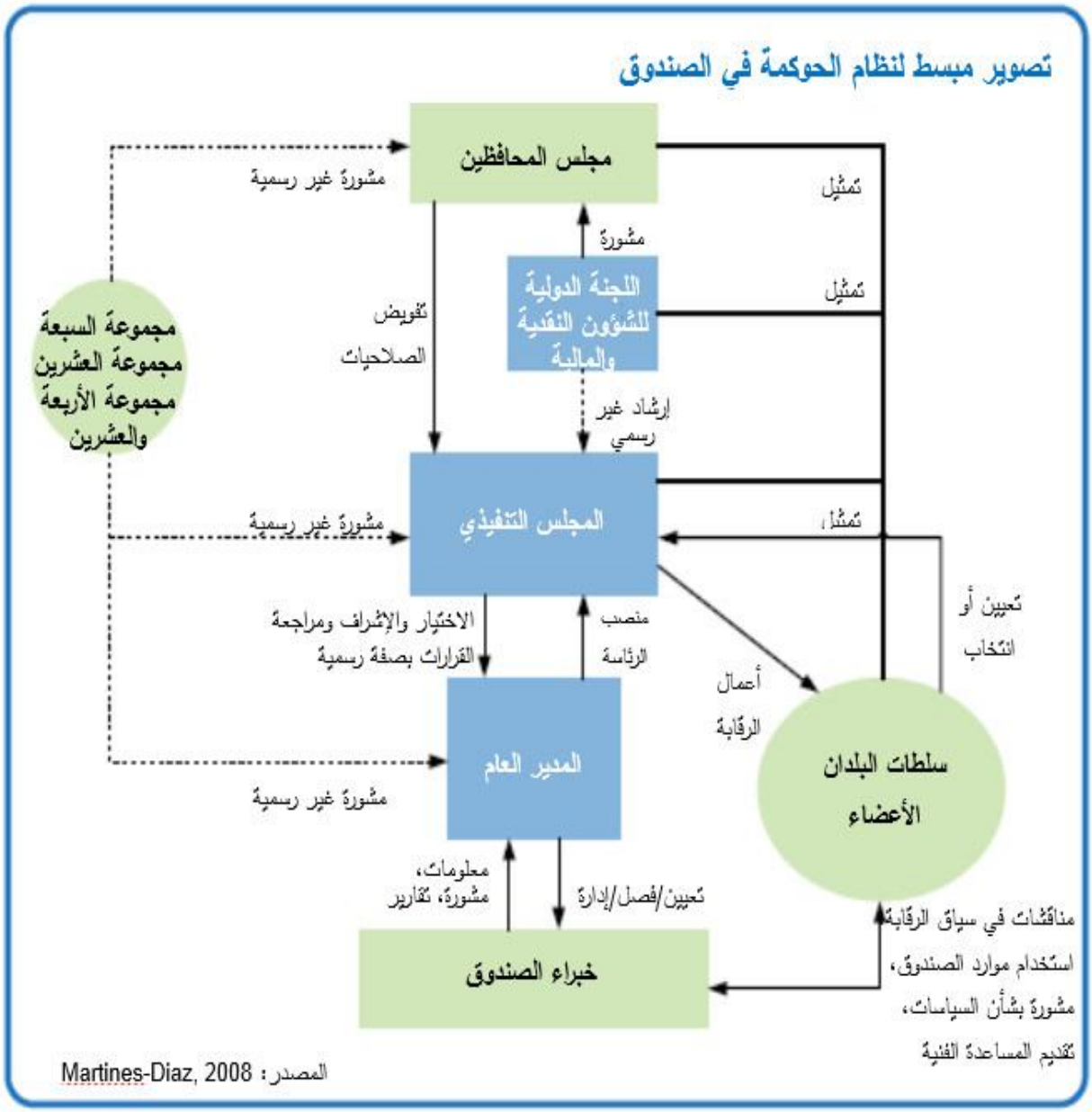

[1]- للاطلاع على صحيفة الوقائع إلكترونيا: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/govern.htm

المطلب الثالث : أهداف صندوق النقد الدولي.

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو التالي:

- ✓ تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور و التآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية [1].
- ✓ تيسير التوسع و النمو المتوازن في التجارة الدولية والمساهمة بذلك في تعزيز المستويات العالية للتشغيل وللدخل الحقيقي والحفاظ عليها[2].
- ✓ العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و المحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات .
- ✓ المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، و إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف و المعرقلة لنمو التجارة العالمية.
- ✓ تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي .
- ✓ العمل وفق الأهداف المذكورة على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو و التخفيف من حدته.
- ✓ بث الثقة لدى الأعضاء بان موارد "ص ن د" تحت متناولهم مع ضمانات كافية، بما يتهيأ لهم من تصحيح في موازين المدفوعات
- ✓ إيجاد تنظيم دولي يمثله الصندوق من أجل العمل على تحقيق التعاون النقدي الدولي، وتوفير سبل هذا التعاون عن طريق إتاحة الفرصة للدول التي يمثلها الصندوق لدول العالم من أجل حل مشاكل النظام النقدي عن طريق الحوار وتبادل الرأي[3].
- ✓ إقامة نظام صرف ثابت مع توفير درجة مرونة محدودة في إطار نظام الصرف الثابت، وبذلك يتم تلافي الجمود في أسعار الصرف الذي كان سائدا في ظل نظام قاعدة الذهب.

---

[1]- غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 2 ،الأردن ،2006،ص91

[2]- ستانلي فيشر، **الأزمة الأسيوية والدور المتغير لصندوق النقد الدولي**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ،ع، 1998 ، ص2، ص3.

[3]- شيماء عبد الستار جبر الليلية، **العولمة والمنظمات المالية**، دار آيلة، عمان، ط 1، ص 100.

- ✓ إلغاء الرقابة على الصرف المتمثلة في القيود التي تضعها الدول على تحويل عملتها.
- ✓ توفير التمويل اللازم لتلبية حاجات الدول الأعضاء من أجل معالجة حالات الاختلال التي تنشأ في موازين مدفوعاتها ،حيث يتم لجوء الدولة العضو إلى الصندوق من أجل حصوله على الأرصدة النقدية التي يتم من خلالها معالجة العجز المؤقت في ميزان مدفوعاته[1].
- ✓ إيجاد مؤسسة دائمة يتم في إطارها التشاور اللازم لحل مشكلات العالم النقدية.
- ✓ تحقيق الثبات بقدر الإمكان لأسعار الصرف والتقليل من تنافس الدول على تخفيض أسعار الصرف.
- ✓ تسهيل تنمية التجارة الدولية من أجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقي والتشغيل وتنمية الموارد الإنتاجية.
- ✓ تشجيع نظم المدفوعات المتعددة الأطراف لتغطيه المعاملات الجارية بين الأعضاء وتخفيض قيود الصرف التي تعوق انتعاشا للتجارة الدولية.
- ✓ توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرأ من اختلال على موازين المدفوعات للدول الأعضاء وتجنب الاضطرار لاتخاذ إجراءات تضرب الاستقرار الداخلي أو بمستوى الدخل والعمالة[2]

إن هذه الصياغات الرسمية ترن في أذن السامع كأن صندوق النقد الدولي مؤسسة حيادية لها منزلة تعلو على الدول ولا تخضع لعوامل سياسية ،مؤسسة يكمن هدفها الرئيسي في ترك العالم الاقتصادي يعمل بأكبر قدر ممكن من النظام وفي تصحيح الإختلالات بأسرع وقت متاح، وما كان الأمر محض مصادفة قط، فهذا الانطباع كان هو الانطباع الذي أراد الأفراد ،الذين صاغوا العبارات أعلاه تعميمه.

وليس ثمة مجال للشك في أن صندوق النقد الدولي ليس إلا مؤسسة ،كانت الولايات المتحدة هي القوة التي أنشأتها والطرف المهيمن عليها، والدولة التي رسمت خطوطها العريضة بما يخدم مصالحها الخاصة .

إنه وبعبارة أخرى إحدى المؤسسات التي أنشأتها القوة العظمى الجديدة ،ليس لتفرض هيمنتها العسكرية فحسب ،بل هيمنتها الاقتصادية أيضا على العالم[3].

---

[1]- فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية** ، جامعة أل البيت، الأردن، ص ص: 248 -250

[2]- ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، كلية التجارة ببنها. جامعة الزقازيق،عام 2010 ،ص 175،ص 176.

[3]- أرنست فولف ، **صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية** ، ترجمة :د. عدنان عباس علي، الكويت،1978، ص29 ،ص30 .

المطلب الرابع: وظائف صندوق النقد الدولي

إن نشاط الصندوق محصور في المجالين النقدي والمالي، والذي يتغير حسب طبيعة المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء، وإعطاء الحلول الاقتصادية الممكنة، وعلى إثر هذه المشاكل تحول دوره من التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية إلى إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي، وذلك في إطار ما يطلق عليه قاعدة "الشرطية"، من خلال التزام الدولة العضو الطالبة للتسهيلات ومساعدات الصندوق أن تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي، وعليه يمكن حصر وظائف الصندوق فيما يلي:

- ✓ تقديم المعونة والنصائح الفنية في العديد من المشكلات بصدد تنفيذ السياسات النقدية والمالية، وتنظيم البنوك المركزية، والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول النامية .
- ✓ التنسيق الفعال بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصادي.
- ✓ توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، من خلال زيادة الاحتياطات، وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب.
- ✓ اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الداخلي،من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة.
- ✓ مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف[1].
- ✓ المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية في طريقها للتحول إلى بلدان صناعية[2].
- ✓ يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي عموما.
- ✓ يركز"ص ن د" في معالجاته للسياسات الاقتصادية، على الفترة القصيرة وأحيانا المتوسطة، ويطلق عليها سياسات التثبيت.

---

[1]- مدني بن شهرة ، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ،(الجزائر:دار هومة ،2008)، ص 51، ص52 .

[2]-إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر** (1990- 2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،(بسكرة : جامعة محمد خيضر 2013 -2014)، ص13 ، ص14.

المبحث الثالث: آليات عمل صندوق النقد الدولي.

يعد "صندوق النقد الدولي" من أهم مصادر التمويل التي تقوم بتمويل وإقراض البلدان ومساعدتها وهذا للدول الأعضاء من خلال موارده أو من خلال التدخل بواسطة سياساته وبرامجه.

المطلب الأول : الدول الأعضاء والقوة التصويتية لهم

يتيح الصندوق فرصة لأي دولة مستقلة الانضمام له، شريطة أن يوافق على الالتزام بالنظام الأساسي للصندوق، بما في ذلك من الحقوق والواجبات، ويضم 188 بلدا أغلبهم من الدول الصناعية الكبرى، مع العلم بأن القوة التصويتية تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تصل قوتها التصويتية إلى ما يقارب 20 %، والمملكة المتحدة البريطانية تصل قوتها التصويتية إلى 6.6%،ثم ألمانيا 5.8 %، وفرنسا 4.8 %، واليابان 4.5 %، أي أن الدول الأعضاء الكبار تملك حوالي 41.7 % من القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، نظرا لأنها شاركت منذ تأسيسه بأكبر الحصص في موارد الصندوق وأهمهم هي الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو واضح التي تملك تقريبا خمس القوة التصويتية في الصندوق .

وهناك مقاومة شديدة من تلك الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لزيادة حصص الصندوق أو تعديلها، ويكفي الإشارة إلى الموقف الذي حدث من الو م أ عندما انعقد المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن في سبتمبر1989، حينما دعى " ميشيل كامديسوس" مدير عام لصندوق النقد الدولي لمضاعفة موارد الصندوق إلى 180 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (240 مليار دولار) بدلا من 90 مليار دولار وحدة حقوق سحب خاصة،حتى يكون الصندوق قادرا على مواجهة أعباء التمويل الإضافية في التسعينات، وقد أثار اقتراح " ميشيل كامديسوس"رد فعل مضاد لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكتف فقط بمعارضة مضاعفة الحصص، وإنما أثارت اقتراحا مضادا يدعوا إلى ضرورة إعادة النظر في دور الصندوق مفضلة أن يعود إلى ممارسة دوره التقليدي كممول مؤقت للتغيرات الطارئة في موازين المدفوعات و إبعاده عن مجالات رسم سياسات النمو وإعادة التكيف والتوازن الاقتصادي ، والتي من المفترض أن تكون الوظيفة الرئيسية للبنك الدولي.[1]

[1]- عبد المطلب عبد المجيد ، **العولمة الاقتصادية ،(منظماتها – شركاتها- تداعياتها)**، الإسكندرية ،2006، ص ص : 70-72.

جدول(02): حصص وأصوات الدول الأعضاء في الصندوق نهاية شهر أفريل 1990[1] .

مجموعات الدول الأعضاء	حجم الحصص (ألف وحدة سحب خاص)	نسبة الحصة إلى مجموع الحصص	عدد الأصوات لكل مجموعات	نسبة أصوات المجموعات إلى مجموع الأصوات
إجمالي حصص جميع الدول الأعضاء	90 . 132. 550	100	927.718	100
الدول الصناعية الغربية (1)	56.344.300	62.30	568.443	61.30
مجموعة السوق المشتركة(2)	26.528.700	29.43	268.287	28.9
الو م أ	17.918.300	19.9	179.433	19.9
مجموعة الدول المصدرة للنفط أوبك(3)	9.912.500	11.0	102.375	11.0
مجموعة الأقطار العربية	8.055.900	8.94	80.112	8.6

(1):جميع الدول الصناعية الكبرى بما فيها السوق المشتركة(ما عدا سويسرا)وعددها 20 دولة صناعية .

(2): مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة وعدها 12 دولة.

(3):منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك.

[1]- عبد المطلب عبد المجيد ، **العولمة الاقتصادية ،(منظماتها – شركاتها- تداعياتها)**، الإسكندرية ،2006، ص ص : 70-72.

المطلب الثاني: الموارد المالية لصندوق النقد الـدولي وأنشطته.

الفرع الأول : الموارد المالية لصندوق النقد الدولي.

تتشكل موارد الصندوق من حصص الأعضاء التي تسددها البلدان عند الانضمام أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تسفر عن زيادة في الحصص، إضافة إلى الاقتراض وموارد أخرى،وفيما يلي تفصيل هذه الموارد:

أولا - حصص الأعضاء:

تشكل اشتراكات الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق المصدر الرئيسي لموارده ،حيث تخصص لكل دولة حصة تحسب قيمتها بوحدة حقوق السحب الخاصة، بعد أن كانت تدفع عن طريق تقديم 25% ذهب والباقي 75% تدفع بعملة البلد العضو، وهي تعكس القوة الاقتصادية للدولة ونسبة مساهمتها في التجارة الدولية، وهذه الحصص قابلة للتعديل بمناسبة المراجعة العامة لحصص الأعضاء التي يقوم بها مجلس المحافظين مرة كل خمس سنوات[1].

ولا تصبح هذه الزيادة سارية المفعول، إلا بعد موافقة الدولة على زيادة حصتها حسب ما نصت عليه المادة الثالثة من اتفاقية صندوق النقد الدولي ، وحتى نوفمبر 2010، بلغ عدد المراجعات الشاملة للحصص 14 مراجعة، والجدول الموالي يبين هذه المراجعات ونسبة الزيادات الشاملة للحصص:

[1] - JOSSET PEYRARD , **gestion financière international** ,5e Edition ,Librairie Vuibert , paris , 1999,p 8

جدول رقم 03:المراجعات الشاملة للحصص[1]

مراجعة الحصص	تاريخ اعتماد القرار	الزيادة في مجموع الحصص%
المراجعة الأولى	لم تقترح زيادة	-
المراجعة الثانية	لم تقترح زيادة	-
1959/1958	فيفري و أفريل 1959	60.7
المراجعة الثالثة	لم تقترح زيادة	-
المراجعة الرابعة	مارس 1965	30.7
المراجعة الخامسة	فيفري 1970	35.5
المراجعة السادسة	مارس 1976	33.6
المراجعة السابعة	ديسمبر1978	50.9
المراجعة الثامنة	مارس 1983	47.5
المراجعة التاسعة	جوان1990	50.0
المراجعة العاشرة	لم تقترح زيادة	-
المراجعة الحادية عشرة	جانفي 1998	45.0
المراجعة الثانية عشرة	لم تقترح زيادة	-
المراجعة الثالثة عشرة	لم تقترح زيادة	-
المراجعة الرابعة عشرة	-	100.0

يتضح من الجدول أن هناك زيادات هامة عرفها رأس مال الصندوق من خلال المراجعات الشاملة لحصص الأعضاء ،وهو ما يعني أن حصص مختلف الأعضاء قد مسها التغيير ،وأن قدرة الصندوق على الإقراض قد زادت باستمرار من أجل مواكبة المستجدات على الصعيد العالمي.

[1]- صندوق النقد الدولي، **حصص عضوية الصندوق**، صحيفة وقائع، ص3،متاحة للإطلاع على الرابط التالي:

http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/quotasa.htm,23/03/2018,10:00.

ويقوم العضو الذي وافق على زيادة حصته بدفع ما قيمته 25% من الزيادة بوحدات السحب الخاصة ويمكن لمجلس المحافظين أن يقرر إتمام هذه الدفعة أوجزء منها بعملات بلدان أعضاء،أما باقي الزيادة فتتم بعملة كل عضو.

وتكتسي حصص الأعضاء أهمية بالغة ،فمن خلالها تتحدد موارد الصندوق وتتحدد القوة التصويتية لكل دولة ،وكذلك تحدد حجم الموارد التي يمكن أن يستغلها العضو ،كما تشكل الأساس لحساب الدول الخمس التي لها الحق في أن تختار مديرا تنفيذيا[1].

ثانيا- الاقتراض:

يلجأ الصندوق إلى الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه،وقد لجأ إليه اعتبارا من سنة 1962،وبمرور الوقت فقد تم تنظيم هذه العملية، ففي جانفي 1982م، اعتمد المجلس التنفيذي المبادئ التي تضبط الإقراض وشروطه وحدوده.

وفي هذا الإطار فقد عقد الصندوق عدد من الاتفاقيات تسمح له بالحصول على موارد إضافية لمواجهة أي تهديد للنظام الدولي منها:

***الاقتراض من الأسواق المالية:**

وذلك كي يعوض النقص في رأسماله المكون من مساهمات الدول الأعضاء وتعتبر تلك الإمكانية جد هامة، خاصة عندما نعرف أن احتمال اقتراض أغلبية الدول 100% من حصصها وارد ما دام النظام يسمح بذلك.

* **الاتفاقات العامة للإقراض:** والتي تم إنشاؤها في عام 1962، يشارك فيها إحدى عشر دولة هي:

الولايات المتحدة الأمريكية،ألمانيا،اليابان،فرنسا،بريطانيا،إيطاليا،كندا ،هولندا،بلجيكا،السويد،سويسرا،

وتسمح هذه الاتفاقات للصندوق باقتراض مبالغ بالعملات الوطنية لهذه البلدان مقابل أسعار فائدة مرتبطة بأسعار السوق ،وقد تم اللجوء إلى هذه الاتفاقات عشرة مرات منذ تأسيسها كان أخرها في نوفمبر2007[2].

[1]-صندوق النقد الدولي،**حصص عضوية الصندوق**،صحيفة وقائع، مرجع سابق، ص3.

[2]-صالح صالحي ،"**ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي**"،مجلة دراسات اقتصادية ،ع1،دار الخلدونية، الجزائر ،1999،ص 102.

هنا ولقد أدت الانتقادات التي وجهت إلى الإنفاقات العامة للاقتراض، مضافة إلى التطورات المالية والاقتصادية المتميزة بأزمة المديونية سنة 1982، إلى إدخال تغييرات على تلك الإنفاقات سنة1983 ومن بين تلك التغيرات ما تعلق ب:

1* حجم خطوط القرض:إذ زاد مجموع خطوط القرض الفردية إلى 17 مليارا .

2* خطوط القرض الفردية:بحيث عدلت مساهمات الدول المشاركة في الإنفاقات لتعكس التغيرات في أوضاعها الاقتصادية والمالية سنة 1962 وقدرة تلك الدول على تقديم أموال ال"ص ن د".

3* المشاركة:لقد أدت تلك التغيرات إلى دخول سويسرا كمشاركة في الإنفاقات وذلك عبر البنك الوطني السويسري من 200 مليون دولار سنة 1964 لتصبح 1020 مليون وحدة.

***الاتفاقات الجديدة للاقتراض:**

وهي اتفاقات بين "ص ن د" و26 بلدا عضوا وقد تم توسيعها في أفريل 2009 إلى 39 بلدا،وتعود فكرة إنشائها إلى اقتراح مجموعة السبع في مؤتمرها المنعقد ب" هاليفاكس"سنة1995 ،وذلك لتدعم الاتفاقات العامة للإقراض من أجل الاستجابة للحاجيات التي تفرضها أي أزمة مالية في المستقبل .

وقد صادق عليها مجلس المحافظين في جانفي 1997، وهذه الاتفاقات تم اللجوء إليها مرتين، الأولى كانت من أجل تمويل اتفاق مع البرازيل في ديسمبر 1998،والثانية كانت في نوفمبر2007.

*** الاتفاقات الثنائية :**

تعتبر الاتفاقات الأخيرة من الاتفاقات الجماعية، قد يجري الصندوق اتفاقات ثنائية على سبيل المثال التي أقترض بموجبها الصندوق 8 مليارات من حقوق السحب الخاصة لليابان،كما اقترض الصندوق 7.8 مليارات من حقوق السحب الخاصة مجموعة من الدول سنة ،1979 من بينها: السعودية،الولايات المتحدة ،الكويت،أبو ظبي،سويسرا،بلجيكا،اليابان[1].

[1]- قادري عبد العزيز ،**دراسات في القانون الدولي الاقتصادي**،دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر ،2003، ص ص:51- 55.

***اتفاقات الاقتراض المشتركة:**

لقد أصبح في إمكان الصندوق الدخول في اتفاقات اقتراض مشتركة بينه وبين اتفاقات الاقتراض العامة مع دول أخرى ،وقد تكون تلك المشاركة وثيقة وتشكل عاملا قويا يعطي للطرف غير العضو في الإنفاق العام نفس حقوق وواجبات الدول الأعضاء في ذلك الإنفاق، وقد يكون شكل المشاركة جد مرن، بحيث يتم الإنفاق حول العلاقة بإنفاقات الاقتراض العامة بشكل منفصل بين الدول المشاركة والدول غير المشاركة، هذا النوع من الارتباط هو الذي طبق مع السعودية، في ديسمبر 1983م وبهذا الإنفاق تعهدت المملكة العربية السعودية بإقراض"ص ن د" مبلغ 1.5 مليار من وحدات حقوق السحب الخاصة بهدف تمويل مسحوبات الأعضاء وفق نفس الشروط التي يحتوي عليها الاتفاق العام للاقتراض.

ويتميز الإقراض المقدم من طرف الصندوق بمجموعة من السمات تتمثل في:

***** صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكا للتنمية ،فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويتم إيداع النقد الأجنبي المقدم الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطاته الدولية،وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات .

* وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، فإن أموال صندوق النقد الدولي لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها.

* كما أن قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لا بد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات.

وبذلك فإن الصندوق يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات، وخلال الفترة 2000-2001 ،عمل الصندوق على ترشيد هذه الشرطية بجعلها أكثر تركيزا على سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي وأقل تدخلا فيما تختاره البلدان من سياسات مما يزيد من شروط البلد بملكية برامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها[1].

[1]- أسامة محمد إبراهيم محمد المحامي، **صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل** ،ص 15،من الموقع: http :www. eastlaws .com. 18/02/2018

فعندما يقرض الصندوق، فهو يقدم في معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني، ولكن لأن موافقة الصندوق على منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية في البلد المعني على الطريق الصحيح، فهي تطمئن المستثمرين والدوائر الرسمية وتساعد على توليد تمويل إضافي من هذه المصادر.

وهكذا فإن التمويل الذي يوفره الصندوق يمكن أن يكون أداة أو حافزا مهما لاجتذاب مزيد من التمويل، وتستند قدرة الصندوق على القيام بهذا الدور الحافز إلى ثقة المقرضين الآخرين في عملياته وخاصة في مصداقية شرطية السياسات المرتبطة بالإقراض [1].

ثالثا- بيع الذهب:

قد يلجأ"ص ن د"إلى بيع جزء من مما لديه من ذهب بهدف موارد مالية إضافية، وهذا ما تم فعلا في إطار إصلاح نظام"بريتن وودز" الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978م،إذ تم الترخيص ل"ص ن د" ببيع 6/1 من الذهب في الأسواق العالمية، وذلك في عملية بيع دامت 4 سنوات، وكان ذلك عن طريق مزايدة شهرية بدأت عام 1976،وتم في تلك العملية بيع 800 طن من الذهب رتبت فائض بقيمة 3.7 مليار حولت منها نسبة 28 % للبلدان النامية بحسب نسبة حصة كل منها في مجمل حصص الدول الأعضاء أما نسبة 72% من ذلك المبلغ ،التي تمثل القسط العائد للبلدان المصنعة والمصدرة للنفط،فقد أقرضت إلى 60 بلدا ، كانت معدلات المداخيل الفردية فيها ضعيفة.

غير أنه وما دام "ص ن د" لا يستطيع بيع الذهب في الأسواق العالمية والتعامل مع البلدان تم إنشاء صندوق ائتمان "Fond Fiduciaire " بالقرار76/72 الصادر عن مجلس الإدارة في:05 ماي 1976م وهو صندوق منفصل من الناحية القانونية، غير أن "ص ن د" هو الذي يديره، ويقوم ذلك الصندوق بكل تلك العمليات المتعلقة ببيع الذهب وتوزيع فائض القيمة المترتب عنها[2].

[1]- أسامة محمد إبراهيم محمد المحامي، **صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل** ،ص 15،من الموقع: http :www. eastlaws .com. 18/02/2018

[2]-قادري عبد العزيز ،"**دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ،صندوق النقد الدولي ال"صند" الآليات والسياسات**" ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2005، بوزريعة، الجزائر ،ص ص:60-62.

ولقد كان الصندوق مؤقتا فقط ،وهو ما أدى إلى إلغائه بمناسبة التعديل الثاني الذي نص على إمكانية بيع "ص ن د" لذهبه ووضع القيمة المترتبة عن البيع في حساب خاص تكون موارده واستعمالاته منفصلة عن حصيلة "ص ن د" ،كما أن الأموال التي يستعيدها صندوق الائتمان تحول إلى ذلك الحساب الخاص الذي يعوضه بشكل تدريجي والذي يمول "تسهيل التعديل الهيكلي" .

هذا والجدير بالملاحظة أخيرا أن الحديث عن بيع الذهب عاد سنة 1999م، عندما أثار السيد "كامدوسوس" Michel Camdessus ،تلك الإمكانية حتى يتمكن الصندوق من المساهمة في المساعدة على تخفيف عبء المديونية على العديد من بلدان العالم ،إذ وجه مدير الصندوق نداءا إلى كل البلدان الغنية والمؤسسات الدولية للعمل على التخفيف من عبء الديون المذكورة بهدف تشجيع الإصلاحات الاقتصادية ودفع النمو.

وقال السيد "كامدسوس"، أن بيع جزء من احتياطات الصندوق من الذهب، قد يجري بهدف تمويل مشاركة تلك المؤسسة في جهود التقليص من حجم المديونية ،ولقد ذهب الخبراء في هذا الصدد مذهب المدير العام، بالقول بأن بيع 10% من مخزون "ص ن د" من الذهب لا يؤثر كثيرا على أسعار ذلك المعدن، وذلك لطمأنة البلدان الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية المتحفظة على تلك المبادرة بحجة تخوفها من تأثيرها السلبي على مالكي الذهب ومنتجيه وعلى الأسواق.

وإذا ما تجسدت تلك المبادرة فسوف يبيع "ص ن د" 5% من مخزونه من الذهب أي ما يعادل 5 ملايين ،بل ويمكنه حسب الخبراء بيع 10% (أي ما يعادل 300 طنا) من احتياطه من الذهب واستثمار المبلغ حتى يتسنى له استعمال الفوائد في تمويل القروض التي يقدمها بفوائد منخفضة.

ويقول خبراء "ص ن د"أيضا أن ذلك يساهم في مسح ديون البلدان الأقل نموا في إطار مبادرة التخفيف من الديون التي حركتها المؤسسات المالية الدولية ونادي باريس[1].

[1]- قادري عبد العزيز ،"**دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ،صندوق النقد الدولي ال"صند" الآليات والسياسات**" ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2005، بوزريعة، الجزائر ،ص ص:60-62.

جدول رقم 04 :مبيعات ذهب صندوق النقد الدولي إلى الجهات الرسمية

الجهة المشترية	الكمية	تاريخ الشراء
بنك الهند المركزي	200 طن	الفترة من 19 إلى 30 أكتوبر2009
بنك موريشيوس المركزي	2 طن	11 نوفمبر 2009
بنك سري لانكا المركزي	10 طن	23 نوفمبر2009

الملاحظ من الجدول أن أكبر عملية بيع للذهب كانت لبنك الهند المركزي ونظرا لضخامة الكمية المباعة فقد استغرقت العملية أحد عشرة يوما وذلك حتى لا يتم التأثير على سوق بيع الذهب عالميا،فيما استغرقت عملية البيع للبنكين الآخرين يوم واحد.

وفي المرحلة الثانية بدأ الصندوق بيع الذهب في السوق ،على أن يتم ذلك بالتدريج لتجنب إرباك السوق، وهذا القرار لا يمنع استمرار بيع الذهب للجهات الرسمية خارج الصندوق ،وفي شهر ديسمبر 2010 أتم الصندوق بيع الكمية المقررة بمبلغ 10 مليار دولار وهو ما يعادل 9.7 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة[1].

الفرع الثاني: أنشطة صندوق النقد الدولي.

أولا - الإقراض:

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا، بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء، وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات، حسب أنواع المشكلات والظروف التي تواجه ميزان المدفوعات، والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني.

وقد جاءت هذه القروض كبديل للسياسات التي كانت الدول تتخذها من قبل لمعالجة هذه الاختلالات والتي كان لها الأثر البالغ على الرخاء المحلي والدولي، والقروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي ،

[1] - http://www.imf.org/external/mp/exr/facts/gold.htm.P2,12/02/2018.15:30.

تتم من خلال مبادلة عملة العضو الذي يحتاج إلى قروض بعملات أعضاء آخرين أو بوحدات من حقوق السحب الخاصة التي لدى الصندوق، على أن يعيد العضو المعني شراء عملته بعد الفترة المحددة واسترجاعها من الصندوق في مقابل عملات الأعضاء الآخرين أو وحدات حقوق السحب الخاصة، والإقراض من الصندوق يتميز بجملة من الخصائص هي[1]:

* أموال صندوق النقد الدولي لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة معينة ،بل هي عبارة عن إيداعات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي للعضو المقترض لدعم احتياطاته الدولية.

* تقديم القروض مرتبط بعقد اتفاق بين البلد المعني وصندوق النقد الدولي ، وينص هذا الاتفاق على ضرورة انتهاج سياسات اقتصادية تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات ،وهو ما يعرف باسم الشرطية ،وقد عمل الصندوق على ترشيد هذه الشرطية بداية من سنة 2000 ،وذلك من خلال جعلها ترتكز على الأهداف الاقتصادية الكلية الأساسية والقطاع المالي ،وأقل تدخلا فيما تختاره البلدان من سياسات .

* قروض الصندوق مؤقتة ،فحسب شكل القرض المقدم فإن صرفه يتم على فترات قد تكون قصيرة لا تتعدى ستة أشهر ،أما فترة السداد فتتراوح بين ثلاثة سنوات وثلاثة أشهر إلى خمس سنوات للقروض قصيرة الأجل ،وبين أربعة سنوات ونصف إلى عشرة سنوات للقروض متوسطة الأجل .

* قروض الصندوق يجب أن تسدد في موعدها المحدد، وأي تأخر يعرض البلد المعني إلى عقوبات رادعة.

* البلدان التي تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى الصندوق، تدفع أسعار فائدة ورسوم الخدمة المطبقة في السوق إلى جانب رسم التزام تسترده بعد التسديد، بالإضافة إلى رسم إضافي إذ تجاوزت حد معين.

* تم اشتراط الضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق بداية من مارس 2000،وذلك من خلال تقييم لمدى امتثال البنوك المركزية للممارسات السليمة فيما يخص إجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق [2].

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون ،**المؤسسات المالية المحلية والدولية** ، دار المسيرة،عمان،2008،ص 307.

[2]- صندوق النقد الدولي ،**الصندوق عن كثب** ملحق سنوي خاص لنشرة صندوق النقد الدولي ،المجلد 35،واشنطن ،سبتمبر 2006،ص 18

ثانيا- الرقابة :

في أواخر سبعينات القرن الماضي ،وبعد انهيار نظام "بريتن وودز" تم تعديل اتفاقية "ص ن د" ،وقد تضمن التعديل قيام الصندوق بالرقابة بصورتها الحالية ،والتي يتولى من خلالها مسؤولية الإشراف على النظام النقدي الدولي، إلى جانب مراقبة تقيد كل بلد عضو بإتباع السياسات المتعلقة بتحقيق النمو المنتظم والاستقرار في الأسعار وتجنب التلاعب قي أسعار الصرف،مع ضرورة قيام كل بلد بتزويد الصندوق بالبيانات الخاصة بوضعيته الاقتصادية ،وفي هذا الإطار فإن عمل الصندوق يتم على مستويين أساسيين:

أ/الرقابة الثنائية:

يجرى خبراء صندوق النقد الدولي مشاورات منتظمة مع البلدان الأعضاء تكون عادة سنوية ،ومن خلال الزيارات التي يقومون بها إلى البلد العضو، وفيها يتم تبادل الآراء مع الحكومات والبنوك المركزية ،كما تمتد هذه المحادثات لتشمل أعضاء البرلمان، ممثلي مجتمع الأعمال والنقابات أطياف المجتمع المدني.

وترتكز هذه المشاورات على سياسة سعر الصرف وسياسة المالية العامة والسياسة النقدية التي يتبعها البلد العضو، وتأثير هذه السياسات على حساباته الخارجية وانعكاساته الدولية والإقليمية.

وبعدها يقوم الخبراء فور عودتهم إلى مقر الصندوق بتحرير تقرير يرفع إلى المجلس التنفيذي لمناقشته ليتم بعدها نقل أراء المجلس إلى البلد المعني.

ب/الرقابة متعددة الأطراف :

وتشمل الرقابة الإقليمية التي تعنى بالمناطق المختلفة من العالم،والرقابة العالمية التي تعنى بالتطورات الاقتصادية العالمية.

ج/الرقابة الإقليمية:

حيث يجري الصندوق هذا النوع من الرقابة على السياسات التي تنتهجها التكتلات المختلفة، مثل الإتحاد النقدي والاقتصادي لوسط إفريقيا، الإتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ،كما يولي الصندوق اهتماما كبيرا بالقضايا ذات الاهتمام المشترك بين بعض الأقاليم مثل الشرق الأوسط[1].

[1]- صندوق النقد الدولي ،**الصندوق عن كثب** ملحق سنوي خاص لنشرة صندوق النقد الدولي ،المجلد 35،واشنطن ،سبتمبر 2006،ص 18.

د/الرقابة العالمية:

يرصد الصندوق الأوضاع الاقتصادية العالمية والسياسات التي تتبعها الدول في سياقها العالمي، والتطورات في أسواق رأس المال الدولية،كما يعمل الصندوق على تقييم الآثار العالمية الناجمة عن أهم التطورات الاقتصادية والمالية، وتتويجا لهذه الرقابة متعددة الأطراف يصدر الصندوق مطبوعات نصف سنوية هي:أفاق الاقتصاد العالمي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، تقرير الراصد المالي، حيث يتطرق في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي إلى تحليل القضايا الجديدة التي تثير جدلا واسعا في الأوساط الاقتصادية كالأزمات المالية، أما تقرير الاستقرار المالي العالمي فيقدم تقييما لحالة الأسواق المالية العالمية[1] .

ثالثا- المساعدة الفنية والتدريب

ترتبط القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي قيام العضو المقترض بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي يرى خبراء صندوق النقد الدولي أنها سوف تؤدي إلى تصحيح الاختلالات التي يشهدها ،كما يتيح الصندوق لأعضائه الاستفادة من خبراته الفنية من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجالات مختلفة تتمثل في :

* تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته.

* تقديم المشورة بشأن السياسات الضريبية والجمركية، وضع الميزانية، إدارة الإنفاق، الأمان الاجتماعي.

* تقديم المشورة في مجال جمع الإحصائيات وتحسين وقتها،وفي مجال مراجعة القوانين والتشريعات وإعادة صياغتها.

ومن أجل تقديم المساعدات الفنية المذكورة أعلاه ،أنشأ الصندوق في سنة 1992،لجنة المساعدات الفنية والتي يشارك فيها كبار موظفي الصندوق من مختلف الإدارات المانحة للمساعدات الفنية، وتعكف هذه اللجنة على تقديم المساعدة الفنية والتنسيق بين مختلف إدارات الصندوق وبينه وبين المؤسسات الدولية والجهوية الأخرى في هذا المجال، أنشأ الصندوق مجموعة مراكز إقليمية للمساعدة الفنية ،حسب ما هو مبين في الجدول الموالي:

[1]- صندوق النقد الدولي، **رقابة الصندوق**، صحيفة الوقائع، ص 01 ، متاحة للإطلاع على الرابط التالي : http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/surva .html تاريخ الإطلاع2018/02/28 .

جدول رقم05 : المراكز الإقليمية للمساعدة الفنية القائمة والمزمع إنشاؤها[1]

اسم المركز	الموقع	سنة التأسيس	عدد البلدان التي يخدمها	نسبة بلدان الدخل المنخفض في عضوية الصندوق
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادي	سوفا ،فيجي	1992	12	12
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي	بريدج اون،باربادوس	2001	20	5
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	بيروت ،لبنان	2004	10	20
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا .	دار السلام ،تانزانيا	2002	7	100
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا	باماكو،مالي	2003	10	100
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا	ليبرفيل ،غابون	2007	7	57
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية	غواتيمالا	2009	7	0

[1]-صندوق النقد الدولي،**رقابة الصندوق**،صحيفة الوقائع، مرجع سابق ،ص 57.

يتضح من خلال الجدول أن صندوق النقد الدولي ،يسعى إلى تحقيق تغطية كامل المناطق من أجل ضمان أن تتناسب التوجيهات مع مختلف البيئات، كما أن تركيز هذه المراكز في المناطق التي تعاني من مشاكل اقتصادية كما هو الحال في إفريقيا بمراكزها المختلفة .

المطلب الثالث: تسهيلات صندوق النقد الدولي.

يمارس صندوق النقد الدولي مهامه التمويلية من أجل سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية الأولية لمعالجة الاختلال المؤقت في موازين مدفوعاتهم وقد تم تطوير الوسائل التمويلية التي يمنحها الصندوق منذ نشأته وهي كالتالي:

1/تسهيلات التمويل التعويضي:

وهو نوع من التسهيلات أيضا بدأ العمل بها عام 1963 ،وأطلقت فعليا عام 1966 وهدفها مساعدة الدول الأعضاء التي تعتمد على الصادرات بشكل كبير وتعاني من انخفاض عوائد صادراتها كالتي تنشأ بسبب الكوارث أو التقلبات المناخية والطبيعية، والصندوق يقدم هذا النوع لسنتين عادة ويطلب الصندوق قيام الدولة بإجراءات تقييم وتحسين وضع في موازين المدفوعات للدولة المعنية،بإمكان الدولة أن تسحب لحد 100% من حصتها وعند طلب السحب لأكثر من50% لابد للدولة أن تقنع الصندوق بأنها تحاول جاهدة من أجل حل مشاكل ميزان مدفوعاتها ومعالجتها،والدول تدفع فائدة ويجب ان تسدد القرض خلال فترة من 3إلى5 سنوات في عام 1982 هناك 32 بلدا حصلوا على 57 عملية سحوبات حتى وقته إضافة لهذا النوع طبعا من التسهيلات لأنها لا تؤثر على الاستفادة من التسهيلات الأخرى المتوفرة لدى الصندوق،وقد بلغ مجموع تلك العمليات من السحب 1.25 مليار دولار آنذاك[1].

2/ تسهيلات الصندوق الممتدة:

أنشئ هذا النوع من التسهيلات في عام 1974 لعلاج العجز في موازين المدفوعات الناشئ عن اختلالات هيكلية في الإنتاج أو التجارة، ويحتاج علاج هذا النوع من العجز إلى فترة زمنية طويلة تسمح بتوظيف وإجراء التعديلات اللازمة.

[1]- غازي عبد الرزاق النقاش،**التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**،دار وائل للنشر والتوزيع،ط3،عمان،ص 95.

وهذا يعني إتاحة التسهيلات الائتمانية من موارد الصندوق إلى الدولة صاحبة العجز على مدى3 الى 4 سنوات، على أن تقوم بسداد هذه التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من5 الى 10 سنوات[1].

3/ التسهيلات البترولية:

قام الصندوق بتنظيمها في عام 1974 نتيجة للارتفاع الشديد في أسعار البترول ومنتجاته والذي أدى إلى إصابة موازين المدفوعات في العديد من البلدان المستوردة للنفط بالعجز، وقد ارتكز الصندوق في تمويل ذلك على الإقراض من الدول الصناعية والبترولية التي حققت فائضا في موازين مدفوعاتها وأهمها السعودية والكويت وإيران وألمانيا الاتحادية آنذاك إلا أن المستفيد الأكبر من هذا النظام كانت الدول الصناعية .

4/ التسهيلات التمويلية:

هي التسهيلات المرتبطة بتعويض الدول عن الارتفاع في أسعار النفط الذي تحقق في السبعينات للدول النامية المستوردة للنفط ويتم تمويله من مساهمات الدول الأعضاء المصدرة للنفط التي حققت فائضا نتيجة هذا الارتفاع في أسعار النفط، وبالتالي فإن تعويض الضرر الذي أصاب بعض الدول وبالذات النامية منها نتيجة ارتفاع أسعار النفط تتحمله الدول التي حققت استفادة نتيجة هذا الارتفاع[2].

المطلب الرابع: برامج وسياسات صندوق النقد الدولي.

يسعى الصندوق لتحقيق التوازن والقضاء على العجز في موازين المدفوعات للدول الأعضاء من خلال تطبيق وفرض العديد من السياسات والبرامج وسوف يتم عرضها كالأتي:

الفرع الأول:برامج صندوق النقد الدولي

شكلت بداية السبعينات تحول في سياسة الصندوق في تصميم البرامج وأثارها على المتغيرات الأساسية في الاقتصاد باستخدام النماذج الاقتصادية ،حيث أتجه الصندوق بداية هذه الفترة نحو تحقيق الاستقرار في

[1]-علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2007 ،ص 177.

[2]- حسن خليف فلح، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر،ط1 ،2001،ص 301.

الأوضاع التي بدت مضطربة في ذلك الحين بعدما كان اهتمامه في بداية النشأة على فرض بعض القيود الكمية على استخدام موارده .

وبضعف الثقة في الدولار انتهت مهمة الصندوق في كونه مؤسسة نقدية ووجد له وظيفة جديدة في إدارة سياسة التعديل الهيكلي الخاص بالبلدان النامية ،واستمدت هذه الوظيفة جذورها من أزمة السبعينات وازدهرت بداية الثمانينات وفرضت نفسها بداية التسعينات بابتكار وتطوير الصندوق لبرامج التثبيت الاقتصادي.

يرى البعض أن برامج الاستقرار الاقتصادي المصممة من الصندوق تميزت من الناحية النظرية على الجمع بين استخدام القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والأسلوب النقدي[1]،وتتمثل هذه البرامج في:

أولا/ برنامج التثبيت الاقتصادي:

يقصد به البرنامج الذي يهدف إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية في البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات من خلال سياسة مالية، نقدية، أسعار الصرف، بهدف استعادة التوازن في الأجل القصير، ولذلك فإن مدة برامج التثبيت عادة ما تكون بين عام وعامين، هي تمثل مشروطية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب المدير مع الدولة المعنية.

يرتبط تنفيذ هذه السياسة بالاستمرار في السحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق ووقف تنفيذ هذه السياسة يؤدي إلى وقف السحب من هذه الشرائح .

والملاحظ أن الصندوق يسعى من وراء هذا البرنامج لتحقيق ثلاثة هذه الأهداف وهي:

*تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

*تخفيض معدلات التضخم.

*زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات التقشفية التي تهدف إلى التحكم في جانب الطلب ومنها:

* زيادة موارد التخزين العامة من خلال تنشيط الجهاز الضريبي وتقليص الدور الاجتماعي للدولة .

* تقليص الاستثمارات الحكومية والحد من تدخلها في الأمور الاقتصادية .

[1]- مدني بن شهرة ،**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** ،الجزائر،دار هومة،2008 ، ص 15.

* التركيز على إدارة الطلب بهدف التحكم وفي عملية الإصدار النقدي والإقلال من الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم بمختلف أشكاله.

* تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بالتخفيض المباشر أو من خلال الضغط عليها بمحرك القوى العاملة والتخلي عن التوظيف الحكومي.

ثانيا/ التصحيح الهيكلي:

إن القضاء على مختلف الإختلالات والتشوهات التي تشوب الاقتصاد والتغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي، من أجل تحويل البنية التحتية للاقتصاد وإعادة هيكلته والاندماج في الاقتصاد العالمي وإيجاد التوازن يتم بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية تستمد من برنامج سياسة التعديل الهيكلي.

يأتي تنفيذ هذه السياسات بعد البدء في سياسات التثبيت، وهي سياسات للمدى المتوسط والطويل وتركز على عناصر البناء الاقتصادي للدولة على المستوى القطاعي وتشمل إعادة هيكلة القطاع العام من خلال عملية الخصخصة وتحرير السياسات السعرية وإزالة كافة العوائق أمام القطاع الخاص(كتغيير القوانين والأنظمة المؤثرة في نمط الأداء الاقتصادي)بحيث تتم مواءمة التحول الشامل نحو اقتصاد السوق.

ويتحدد جوهرها في تعديل أولويات الإنفاق العام وإطلاق آلية السوق للعمل بحرية في شتى مجالات الاقتصاد وتشير إحدى الدراسات أن نشأة التكييف الهيكلي كانت في إفريقيا حيث ظهرت الفكرة أول الأمر استجابة للأزمة الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء في السبعينات إبان أزمتي الطاقة والديون.

تتميز قروض التصحيح الهيكلي بسرعة سحبها لأنها تمنح في مقابل تغييرات كبيرة في السياسات على المستوى الوطني[1].

الفرع الثاني:سياسات صندوق النقد الدولي

يقدم الصندوق قرضا بموجب مجموعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان وتختلف مدة وشروط الإقراض والسداد في كل من التسهيلات، بحسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها،ويقدم الصندوق معظم التمويل إلى الدول الأعضاء من خلال ثلاثة أنواع مختلفة من السياسات وهي كما يلي:

[1]- إبراهيم مرعي العتيقي،**سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم**،مرجع سابق ،ص ص:100- 105.

1/ **اتفاقات الاستعداد الائتماني:**وتشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق، استخدمت لأول مرة عام 1952 ،هدفها الأساسي معالجة مشكلات ميزان المدفوعات القصيرة الأجل.

2/ **الاتفاقات الممدة متوسطة الأجل:** التي تعقد بموجب تسهيل الصندوق الممدد فهي لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية، وهي مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة أطول مما يحدث لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلي.

3/ **تسهيلات النمو والحد من الفقر:** محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي ESAF في نوفمبر 1999 وهي قروض ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء في تامين سلامة مراكزها الخارجية وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة،حتى يصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الهدفين الأساسيين لبرنامج السياسات في البلدان المعنية[1].

4/تسهيل الاحتياطي التكميلي: هو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج،ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

5/خطوط الائتمان الطارئ: هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من أجل الحصول على تمويل من الصندوق على أساس قصير الأجل،عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

6/**مساعدات الطوارئ:** استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها،وقد تم التوسع في

[1]- محمد أحمد السريتي،عزت غزلان،**التجارة الدولية-المؤسسات المالية الدولية**،(الإسكندرية:دار التعليم الجامعي،2012)

هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية و المؤسسية.

أما المقترضون الحاليون من الصندوق فجميعهم إما البلدان النامية أو بلدان تمر بمرحلة التحول من التخطيط المركزي إلى النظم القائمة على اقتصاد السوق، أو من البلدان التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية[1].

كما أنشئت تسهيلات جديدة لمواجهة التحديات الجديدة ،فقد ألغيت التسهيلات التي فقدت مبررات وجودها بمرور الوقت.وقد بدأ المجلس التنفيذي بالفعل مراجعة تسهيلات الصندوق في أوائل عام 2000 ،وانتهت هذه المراجعة بإلغاء أربعة تسهيلات بطل استعمالها.

كذلك أدى نظر المجلس التنفيذي في إدخال تعديلات على التسهيلات الغير ميسرة الأخرى إلى الاتفاق على ما يلي:

1/تعديل شروط الإقراض التي تنص عليها اتفاقات الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممد بما يشجع البلدان على تجنب الاعتماد على موارد الصندوق، لفترات أطول من اللازم أو اقتراض مبالغ أكبر من اللازم.

2/إعادة التأكيد على اقتصار تسهيل الصندوق الممدد على الحالات التي تكون فيها الحاجة واضحة للحصول على تمويل أطول أجلا.

3/تعزيز مراقبة البرامج المدعمة بموارد الصندوق بعد انتهائها، خاصة عندما يتجاوز الائتمان الغير مسدد من البلد العضو حد معين.

4/تعديل خطوط الائتمان الطارئ في إطار معايير الأهلية القائمة لجعلها أداة أكثر فعالية في منع حدوث الأزمات ومقاومة العدوى بالنسبة للبلدان التي تتبع سياسات سليمة[2].

3- **قروض الصندوق مؤقتة:** فحسب تسهيل الإقراض المستخدم يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقتصر لتصل إلى ستة شهور أو تطول لتصل إلى أربع سنوات، وتتراوح فترات السداد بين (3.25 -5)سنوات للقروض قصيرة الأجل (اتفاقات الاستعداد الائتماني)أو(4.5-10)سنوات للتمويل متوسط الأجل (اتفاقات ممددة)، لكن في نوفمبر 2000 وافق المجلس التنفيذي على استحداث آلية السداد المبكر.

المبحث الرابع:تقييم دور صندوق النقد الدولي

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، **المؤسسات المالية المحلية والدولية**، مرجع سابق، ص ص:316- 318 .

[2]- محمد أحمد السريتي، عزت محمد، **التجارة الدولية- المؤسسات المالية الدولية**، مرجع سابق،ص317،ص 318.

يلعب صندوق النقد دورا كبيرا في إدارة الأزمات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وقد انعكس ذلك على الدول المستفيدة من برامجه.

المطلب الأول:دور صندوق النقد الدولي

تعددت وظائف الصندوق من حيث موضوعها ومنهجها،ومن حيث مكانها وتقديم المساعدات في العديد من المناطق سواء في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا،إضافة لمعالجته لبعض الأوضاع ما بعد الحروب والأزمات وتنمية اقتصادية الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

الفرع الأول:دور صندوق النقد الدولي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

يساهم الصندوق بدور فعال في مساندة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جهودها لاعتماد سياسات وإصلاحات اقتصادية تهدف إلى تقوية أدائها الاقتصادي ورفع مستويات معيشتها، وتتخذ أشكال هذه المساندة أشكال متعددة من مناقشات وإبداء للمشورة ومساعدات فنية وتدريب بالإضافة إلى الإقراض .

وتستفيد في الوقت الراهن ثلاث دول في المنطقة (الأردن، باكستان، وجمهورية موريتانيا الإسلامية) من الموارد المالية التي يتيحها الصندوق في ظل البرامج المدعمة بموارده، إضافة إلى بلدان أخرى حصلت على قروض آخرها جيبوتي والجمهورية اليمنية وركز عمل الصندوق في المنطقة على الجوانب التالية بشكل خاص:

1- إصلاح القطاع العام:

أسهمت مشورة الصندوق ومساعداته الفنية في تحسين إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،ومن أبرز النجاحات في هذا الصدد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كل من:السودان ،لبنان ،وجمهورية موريتانيا الإسلامية،وإصلاح ضرائب الدخل في كل من:باكستان ،المملكة العربية السعودية ،لبنان ،والجمهورية اليمنية، وإدارة الإنفاق في كل من:الأردن ،باكستان ،تونس ،السودان ،الضفة الغربية ،غزة ،وجمهورية موريتانيا الإسلامية، إضافة لتقديم الصندوق مساندة قوية لعملية الخصخصة ويحقق فيها نتائج بارزة كما حدث في كل من:الأردن، باكستان، تونس، جيبوتي، السودان، لبنان، المغرب، مصر، وجمهورية موريتانيا الإسلامية[1].

2- زيادة الشفافية وتشجيع سلامة الحكم والإدارة:

[1]-شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 319.

يقوم الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولي ببحث درجة الشفافية في السياسات الاقتصادية على أساس المقارنة مع مجموعة من المعايير المقبولة دوليا،وقد شاركت عدة دول في هذه العملية الطوعية التي تتضمن تقييما لشفافية المالية العام في كل من: إيران،باكستان،تونس،مصر،موريتانيا، وشفافية البيانات وصحتها في كل من:الأردن،تونس،المغرب. وشفافية السياسة النقدية والمالية في كل من:

الإمارات العربية المتحدة،تونس،الجزائر،عمان،مصر، وبلدان أخرى والتشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل بلدان المنطقة.[1]

3-تطوير الأسواق المالية:

يساهم الصندوق في جهود تعزيز الرقابة المصرفية في كثير من البلدان، وهو ما يتم في بعض الأحيان في إطار برامج تقييم القطاع المالي المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي كما حدث في تونس،لبنان،مصر والمغرب،بينما دأبت دول عدة على استخدام الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية منذ فترة طويلة (كعمليات السوق المفتوحة وتغيير سعر إعادة الخصم وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني)فقد ساعد الصندوق بلدان أخرى في المنطقة على استحداث هذه الأدوات كباكستان واليمن.

4-تحرير التجارة:

يدعم الصندوق خطوات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صوب تحرير التجارة والمبادلات التجارية متعددة الإطراف،بما في ذلك اتفاقات الشراكة المنتظر عقدها مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الجاري إنشاؤها، واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الأردنية التي دخلت حيز التنفيذ، التعريفة الخارجية المشتركة التي تم استحداثها مؤخرا بين بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وأسهم الصندوق من خلال مساعداته الفنية إسهاما كبيرا في تحديث الإدارات الجمركية وترشيد سياسات التعريفات المتبعة لاسيما في الجزائر، تونس،لبنان،المغرب،اليمن،ولا العمل جاريا في بعض الدول كباكستان ومصر.

5-إصلاح نظم سعر الصرف:

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص319، ص320.

يقدم الصندوق مساعدات فنية ومشورة بشأن السياسات في سياق جهوده الداعم لتطوير أسواق الصرف ،بما في ذلك إنشاء أسواق صرف بين البنوك في كل من:تونس والمغرب،وتوحيد أسعار الصرف في كل من:إيران،ليبيا،واليمن،وتطبيق نظم أسعار الصرف المرنة والسياسات النقدية الداعمة لها في كل من:باكستان،تونس،السودان،مصر،واليمن[1].

الفرع الثاني:دور صندوق النقد الدولي في معالجة أوضاع ما بعد الحروب والصراعات:

مساعدات الصندوق تقدم أيضا للبلدان التي تواجه تحديات إنشاء إدارة اقتصادية بعد انتهاء مرحلة النزاع، ومن أهم هذه المساعدات :

أولا- بالنسبة لدولة فلسطين :

قدم الصندوق مشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية بشكل مكثف في الضفة الغربية وغزة، منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994، ويركز الصندوق في هذه الجهود على إقامة مؤسسات عاملة وسياسات اقتصادية سليمة، وشملت المساعدات المقدمة شتى المجالات لاسيما سياسة المالية العامة، الرقابة والتنظيم المصرفيين،والإحصاءات الاقتصادية.

ثانيا- بالنسبة لدولة أفغانستان:

قدم لها الصندوق مساعدات للمساهمة في وضع الأسس اللازمة للسياسات الاقتصادية السليمة،بما في ذلك إنشاء وتفعيل المؤسسات الوطنية وإعداد الإحصاءات الاقتصادية الأساسية

وفيما يتعلق بسياسة النقد والصرف فقد ساعد الصندوق في استحداث العملة الجديدة، ووضع إطار شامل للسياسة النقدية بما في ذلك نظام سعر الصرف، تحديث البنك المركزي، وصياغة تشريع جديد للقطاع المالي.

ثالثا- بالنسبة لدولة العراق:

قام خبراء الصندوق بتقييم مبدئي للوضع الاقتصادي والمالي ،وتحديد أهم أولوياته المشورة والمساعدة الفنية وتم بالفعل تقديم مساعدة فنية في استحداث عملة جديدة ،وضع قانون البنك المركزي ،والترخيص للبنوك التجارية ،ونظام المدفوعات ،وتنفيذ الميزانية،وإدارة الإنفاق العام[2].

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص320،ص 321.

[2]-شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص321، ص 322

الفرع الثالث:دور صندوق النقد الدولي في تنمية اقتصاديات الدول النامية:

رغم إن سياسات الصندوق مع الدول النامية تعسفية إلا أن له بعض الوقفات البسيطة وان كانت لا تذكر بالنسبة للدول النامية، ألا وأن بتضافر جهود الصندوق والعديد من المؤسسات الأخرى كانت موافقة 189من قادة العالم في عام 2000 على الأهداف التي تدعو إلى خفض عدد ممن يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يوميا للفرد إلى النصف في الفترة بين 1990-2015وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل،وخفض نسبة الوفيات بين الرضع والأمهات ،وضمان تحقيق الاستدامة البيئية.

وفضل الأداء القوي للنمو وتحسين السياسات الذي شهدته البلدان الفقيرة تمكن أكثر من 34 مليون طفل من الحصول على فرصة الالتحاق بالتعليم الابتدائي وإكماله منذ عام 2000، إضافة لتطعيم ما يزيد عن 550مليون طفل ضد الحصبة[1].

وترتبط سياسات وبرامج المواءمة الاقتصادية في الدول النامية من طرف الصندوق بتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة.
- تحجيم العجز في ميزان المدفوعات وحصره في أضيق الحدود الممكنة.
- تخفيض معدلات التضخم بما يضمن الحفاظ على مستوى معيشة مناسب للغالبية العظمى للسكان.
- السعي إلى حفز الطاقة الإنتاجية وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية.
- ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها.
- تطوير الفن الثاني المستخدم بما يتلاءم وطبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية.[2]

الفرع الرابع:دور صندوق النقد الدولي في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة:

تم إنشاء صندوق النقد الدولي إبان الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة بناء أوروبا، فالصندوق تم إنشاؤه من أجل تنمية اقتصاد الدول المتقدمة ومساعدتها على القيام باقتصادها بعد تدهور اقتصاد الدول المتقدمة خلال الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي الدول المتقدمة هي المستفيد الأول منه(وعلى رأسهم الولايات المتحدة

[1]- أسامة محمد إبراهيم، **صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل**، مرجع سابق،ص20.

[2]- سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**،(الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتاب،2006)،ص64،ص65.

الأمريكية)فهو مسخر لخدمة الدول المتقدمة فقط دون النظر لغيرها من الدول النامية أو المتخلفة، وبالنظر إلى حصص الدول في الصندوق نجد أن نسبة حصص خمس دول تمثل نحو 38% من مجموع حصص الدول الأعضاء البالغة 188 دولة وهذه الدول هي:الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، اليابان، بريطانيا وفرنسا، وهذا يفسر سبب هيمنة الدول الصناعية الغربية على سياسات الصندوق ويفسر التزامه بالفكر الاقتصادي الرأسمالي[1].

المطلب الثاني: الآثار الايجابية الموجهة لصندوق النقد الدولي

حقق الصندوق من خلال عمله وسياسته الكثير من الآثار الايجابية كما يرى البعض ومنها:

- ✓ مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها والخاصة باختلال موازين مدفوعاتها وبشكل خاص منها الإختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الأجل.
- ✓ الإسهام في علاج العديد من الأزمات المالية التي اعترضت العديد من الدول بصورة خاصة تلك التي حصلت في الأسواق المالية والنقدية وفي عمل اقتصاديات هذه الدول.
- ✓ العمل على مساندة كافة الاقتصاد وإدارته والمساعدة في رسم السياسات الاقتصادية الكلية ،وتنفيذها بكفاءة عن طريق تقديم التمويل والخبرة ذات الصلة بذلك [2].

[1]- أسامة محمد إبراهيم، **صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل**، مرجع سابق، ص22

[2]- فليح حسن خلف،**التمويل الدولي**،ط1،عمان،الوراق للنشر و التوزيع،2008،ص321 ،ص 323.

المطلب الثالث:الآثار السلبية الموجهة لصندوق النقد الدولي

يرى البعض أن عمل وسياسات الصندوق يقود إلى تحقيق أثار سلبية تتمثل في:

- ✓ نشأة الصندوق ارتبط بتحقيق مصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة التي عانت بعد الكساد والحرب من اضطراب في المعاملات والتمويل والمدفوعات الدولية وعدم استقرار صرفها واختلال ميزان المدفوعات،ولم يبرز في ذلك اهتمام بأوضاع الدول النامية بسبب ضعفها وانخفاض مساهمتها.
- ✓ أسلوب الإدارة وضع لضمان تحقيق سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة وضعف دور الدول النامية فيها.
- ✓ إن عمل الصندوق تم بشكل يتحقق من خلاله معالجة مشكلات الدول المتقدمة أساسا ارتباطا بما سبق، دون توفير اهتمام مماثل لمشكلات الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في موازين المدفوعات.
- ✓ أما بخصوص النقد والسيولة لا يوجد نقد دولي يوفر السيولة والتمويل الدولي مفروض قبوله والتعامل به قانونا كالنقد المحلي في الدول.
- ✓ ارتباط نظام التمويل والنقد الدولي الذي يمارسه الصندوق بالدولار بعد التخلي عن قاعدة الذهب وهو ما أدى إلى ظهور مشكلات عديدة ارتبطت أساسا بما تعرض له الدولار من أزمات واسعة النطاق ودائمة التكرار.
- ✓ إن التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت في نظام النقد والتمويل الدولي الذي يديره ويشرف عليه الصندوق أدى إلى اضطراب واختلال المبادلات التجارية وأثر سلبا على الدول النامية [1].

[1]- فليح حسن خلف،**التمويل الدولي**، مرجع سابق ،ص 324-326.

المطلب الرابع:كيفية معالجة السلبيات الموجهة لصندوق النقد الدولي.

إن تحسين آليات عمل الصندوق يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز دوره في مكافحة الفقر والتخلف الاقتصادي ،والمساهمة في تمويل اقتصاديات قادرة على النمو والحياة،وهذه بعض الأفكار التي تساهم في تطوير عمل الصندوق ومنها ما يلي:

- ✓ ضرورة إجراءا إصلاحات جوهرية في ميثاق صندوق النقد الدولي .
- ✓ الإقرار بحق البلد المقترض في تطبيق النموذج الاقتصادي الذي يراه مناسبا وملائما لبيئته الاقتصادية ويسهم في تطوير اقتصاده القومي.
- ✓ تنسيق جهود الصندوق والبنك الدولي وباقي مؤسسات التمويل الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية المدينة من أزمة المديونية الخارجية.
- ✓ إعفاء البلدان المدينة من الالتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جدولة المديونية .
- ✓ شطب الديون الخارجية القائمة على المشروعات التي تعرضت للدمار والتخريب لأسباب وعوامل عسكرية وطبيعية.
- ✓ إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة الجدولة[1].

[1]- أسامة محمد إبراهيم ،**صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل**، الإسكندرية، ص 25.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الأول وما تناوله في مباحثه التي ذكرت فيه نظام عمل صندوق النقد الدولي ،الذي يستهدف منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المتخلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة كما يتضح من اسمه أنه يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات ،وذلك بإعطاء قروض وتسهيلات لمختلف الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجرائه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات.

وكذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات ،بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وأفاق النمو على أساس دائم.

أما فيما يخص التسهيلات فهي تسهيلات تستهدف مساعدة البلدان في مواجهة الفقدان المفاجئ لثقة الأسواق ،ومنع عدوى الأزمات لأي امتداد على البلدان ذات السياسات الاقتصادية السليمة ،ويقيم الصندوق قروضا لمساعدة هذه البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الخارجية عن نطاق سيطرتها والناتجة عن الكوارث الطبيعية والآثار المترتبة على الصراعات العسكرية والنقص المؤقت في حصيلة الصادرات، وكذلك التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت في نظام النقد والتمويل الدولي الذي أدى بدوره إلى اضطراب واختلال في المبادلات التجارية وأثر سلبا على الدول النامية.

وللحد من هذه الاختلالات وتحسين آليات عمل الصندوق يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز دوره في مكافحة الفقر والتخلف الاقتصادي ،والمساهمة في تمويل اقتصاديات قادرة على النمو والحياة،وهذه بعض الأفكار التي تساهم في تطوير عمل صندوق النقد الدولي.

الفصل الثاني:

الهيمنة الأمريكية

على

صندوق النقد الدولي

من خلال هذا الفصل حاولنا إبراز كيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على صندوق النقد الدولي، من خلال عوامل كبيرة و سلطتها على قراراته، وكيف استطاعت السيطرة اقتصاديا على دول العالم الثالث من خلال السياسات الإقراضية للصندوق والتي تقدم إلى تلك الدول على أنها قروض من أجل النهوض بالاقتصاد والبنية التحتية و حسين الظروف المعيشية والقضاء على الفقر، ومن ثم تجبر تلك الدول على القيام بإصلاحات سياسية و اقتصادية تمس حتى الشؤون الداخلية لتلك الدول، مقابل الموافقة على إقراضها قروضا متوسطة وطويلة المدى.

من هذا المنطلق وحتى نسلط الضوء على توجهات توظيف المنظمات الدولية في إستراتيجية الهيمنة الأمريكية، سوف نسلط الضوء على توجهات سياسة الهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية.

المبحث الأول: عوامل هيمنة الولايات المتحدة على صندوق النقد الدولي

نتطرق في هذا المبحث إلى العوامل والمقومات التي ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في بسط نفوذها على صندوق النقد الدولي، وأثر ذلك على صندوق النقد الدولي و على قراراته.

المطلب الأول: أثر هيمنة الولايات المتحدة على صندوق النقد الدولي

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مقومات اقتصادية وعسكرية وسياسية وتكنولوجية وبشرية تجعلها صاحبة الاقتصاد الأول والأقوى في العالم، ومن هذه المقومات انطلقت في بسط نفوذها الاقتصادي على العالم بشكل مباشر و غير مباشر[1]،إذ تسيطر على المنظمات الاقتصادية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتمتلك أكثر من 30 % من التمويل المتعلق بالمؤسستين السابقتين، فضلا عن منظمة التجارة العالمية [2].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها الصوت الأقوى سواء في منظمة التجارة العالمية أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، ومن خلال هذه المؤسسات تتحكم بالاقتصاد العالمي، فضلا عن طريق فرض شروط سياسية لقاء مساعدات مالية وقروض، فتفرض شروطا على الدول التي تحاول الانضمام إلى هذه المنظمات

[1]- Kenichi Ohmae, **the end of nation state the rise of regional economies**, The Era Pressn, New York p34-35

[2]- توماس ويلبورن، **السياسة الدولية في شمال آسيا المثلث الإستراتيجي الصين و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية**، دراسة عالمية ، ع 12، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص 12 .

تعمل على طلب قروض مالية منها، فتتحكم بسياسات هذه الدول و موقفها إزاء قضايا معينة، وبذلك تعد هذه المنظمات وسيلة من وسائل السياسة الخارجية الأمريكية[1].

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قوة كبيرة على صعيد المجتمع الدولي تتمثل بقوة جاذبية الدول و بعض المجتمعات، الناتجة عن مجموع ما تمتلكه من مقومات قوة تجعلها محط أنظار العالم، فتعمد بعض الدول على التقرب منها طلبا للحصول على بعض المكتسبات المادية و غير المادية .

إن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية (لكونها القوة العظمى الوحيدة المهيمنة)، وهيمنتها العسكرية و الاقتصادية بحاجة إلى محتوى فكري وقيمي حتى تبقى ما يتم طرحه وتسعى إليه من طروحات ومشاريع سياسية أو اقتصادية مقبولة لدى الدول والشعوب الأخرى.

فالهدف الثقافي ينصرف إلى مجمل الرؤى الفكرية أو الإيديولوجيات، كما أن المنظومة القيمية واللغة والتراث وطريقة الحياة التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تصديرها أو فرضها على واقع الدول يعبر عن سياساتها الخارجية.

لقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من إنفرادها بالنظام الدولي، وتسعى إلى فرض نموذجها الثقافي كجزء من مخططاتها للوصول إلى الهيمنة على العالم، كما أن النزعة الأمريكية في السيطرة على العالم ليست جديدة، إذ ورد في الدورة (88) للكونغرس الأمريكي في التقرير (1325) الصادر في 1984/04/28، الذي ينص على:

" يمكننا أن نحقق بعض أهداف سياستنا الخارجية من خلال التعامل المباشر مع الدول الأجنبية بدلا من التعامل مع حكوماتها "،ونفس الشيء أشار إليه (بريد جنسكي) بقوله:"إن على الولايات المتحدة الأمريكية وهي تمتلك هذه النسبة الكبيرة من السيطرة على الإعلام الدولي إذ تقدم للعالم نموذجا كونيا للحداثة" بمعنى نشر للمبادئ و القيم الأمريكية [2]،

إن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس الاختراق الثقافي عن طريق استعمار العقول و إعادة تشكيل الوعي للمتلقي باستخدام وسائل الإعلام و ما تطرحه من مواد ثقافية مؤثرة في وعي وفكر المتلقي.

---

[1] - لورنس كلاين، **منظمة التجارة العالمية و الاقتصاد الدولي**، دراسات عالمية،ط1، سلسلة محاضرات الإمارات، ع31، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،1999، ص ص:3-8 .

[2] - مهند حميد عباس، **مستقبل القطبية الأحادية الأمريكية في ظل تحولات النظام السياسي الدولي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نهرين،كلية العلوم السياسية،2012، ص 89.

كما أن للصادرات الثقافية الاستهلاكية (المتدنية)في العالم أسواقا من سوق الإنتاج الثقافي الرفيع، أدى إلى سيطرة أمريكية واضحة على أسواق الاستهلاك الثقافي للشباب و غيرهم من المستهلكين في العالم[1].

وتنطلق الإيديولوجيات الأمريكية من القناعة بأنها مكلّفة برسالة (عالمية) و قد يعمل التفكير في المجتمع بمعادلة ثنائية (الأنا و الآخر) أي فكرة الفوز على الآخرين، مما جعل من مسألة الصراع مع الآخر أمرا حتميا تقتضيه الضرورة لتأكيد تفوق النموذج الخاص بهم، وقد أدى هذا التفكير إلى الصراع الأيديولوجي بين مفكري الرأسمالية والشيوعية وانتهى بانتصار الرأسمالية، الذي يعتبره (فوكوياما) الانتصار النهائي على بقية العقائد أو الفلسفات، وإن هذا النموذج (الليبرالية-الديمقراطية) هو الأجدر بإتباعه ومن باقي النماذج الفكرية، و تحاول إقناع العالم بأن نموذج الليبرالية الديمقراطية يعد أساس كل التطورات التي تطرأ في المجتمع سواء على صعيد الاقتصاد أو العلم أو التكنولوجيا أو العلاقات المجتمعية.

إن سبب التطور والتقدم الذي تشهده المجتمعات الصناعية نتيجة تطبيق صيغ الديمقراطية، و الليبرالية في الحكم الذي تركز على المذهب الفردي كما أن الولايات المتحدة تقوم باستعمار العقول و إعادة تشكيل الوعي للمتلقي باستخدام وسائل الإعلام، وما تطرحه من مواد ثقافية مؤثرة[2].

ومبدأ القوة التصويتية لدى صندوق النقد الدولي تعكس بشكل أو بآخر هيمنة الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية على القرارات داخله، ولهذا فإن معظم القروض التي تقدم تكون للأنظمة التي للولايات المتحدة نفوذاً ومصالح، ولهذا حرمت مصر في العام ألف وتسع مئة وستة وخمسين (1956) من قروض الصندوق لتمويل بناء السد العالي لأن مصر كانت تنتهج في ذلك الحين سياسة مناهضة لواشنطن. كما يلعب العامل السياسي دوراً كبيراً في منح القروض، فالمساعدات التي قدمها تلك الدول تذهب إلى الأنظمة السياسة الموالية لها، فتعمد فرنسا إلى دعم الدول الحليفة لها في القارة الأفريقية على سبيل المثال متجاهلة دولاً أخرى في القارة ذاتها تعيش تحت خط الفقر[3].

---

[1]- ميريل وين ديفيز ، **لماذا يكرهون أمريكا**، ترجمة معين الإمام،مكتبة العبيكان،الرياض،2005،ص32

[2]- جيمس لي ري، **الحروب في العالم الاتجاهات العالمية و مستقبل الشرق الأوسط**،دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،1998، ص 20 .

[3]- هارلان أولمان و جيمس بي ويد، **الهيمنة السريعة، ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية**، دراسات عالمية، ع 31 مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي،2000،ص 20 .

ونتيجة لذلك أصبحت القروض الخارجية لصندوق النقد الدولي أداة للضغط السياسي على البلدان النامية من اجل فتح حدودها أمام البلدان النامية وفتح أسواقها أمام المنتجات الأجنبية مدمرة الاقتصاد الوطني لها، ومن جهة أخرى تمارس الدول الكبرى ضغوطاً عبر قروض الصندوق بغية إقامة قواعد عسكرية لها تستخدمها ضد المصالح الوطنية لهذه المعطيات، إن دول العالم الثالث أمام استعمار جديد[1].

المطلب الثاني:سلطة الولايات المتحدة و المساومة المؤسساتية

من مفارقات الأمور أن تكون الولايات المتحدة أكبر المناصرين للمؤسسات متعددة الأطراف في القرن العشرين، حيث إنها رغّبت العالم في جميع أشكال الهيئات الجديدة المبتدعة، لكنها مالت في الوقت نفسه نحو إقامة الإيفاء بالتعهدات و الالتزامات المؤسساتية، فخلال القرن العشرين، وخاصة عند محطات التحول الحاسمة لما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، انتهجت الولايات المتحدة إستراتيجيات طموحة انطوت على استخدام مجموعة من المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف لإعادة صياغة النظام الدولي حيث أن أي قوة عظمى أخرى لم تقدم مثل تلك الأفكار المبتكرة بعيدة النظر حول كيفية استخدام المنظمات الدولية لتنظيم و إدارة العلاقات بين الدول، لكن بقدر ما كانت أمريكا متحمسة لإنشاء مؤسسات ومنظمات دولية ونظام دولي قائم على القانون، بقدر ما كانت مترددة في إلزام نفسها بتلك القواعد و المؤسسات متعددة الأطراف .

وبعد عام 1945 قدمت الولايات المتحدة إلى العالم حزمة جديدة و مثيرة من المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف: ثنائية وإقليمية وعالمية وأمنية واقتصادية وسياسية .....

وبعد انتهاء الحرب الباردة سعت الو م أ من جديد وراء أجندة مؤسسية : كتوسيع الناتو ومنظمة التجارة العالمية، ولكن عند كل منعطف من هذه المنعطفات، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقاوم فقدان السلطة السيادية أو الحد من استقلالها السياسي، فعصبة الأمم و منظمة التجارة العالمية و الأمم المتحدة و القرارات الأخيرة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية للتنصل من المعاهدات حول ظاهرة الاحتباس الحراري، مراقبة الأسلحة و التجارة و محكمة الجنايات الدولية كلها معالم لعزوف الولايات المتحدة الأمريكية عن تكبيل نفسها ببعض المنظمات الدولية[2] .

[1]- فاطمة الزهراء خبازي، **النظام النقدي الدولي، المنافسة دولار يورو**، دار اليازوري، ص 51

[2]- **الهيمنة الأمريكية و المنظمات الدولية**، مجموعة مؤلفين، ترجمة أحمد حلي، الطيب غوردو، ص 111 .

يكمن اللغز هنا في تفسير المنطق و التغّير في مدى موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة علاقات مؤسسية ملزمة، ولاسيما العلاقات المتعددة الأطراف مع الدول الأخرى : لماذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي في ذروة قوتها المهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية ثم بعد انتهاء الحرب الباردة، لإنشاء أو توسيع المؤسسات متعددة الأطراف و الموافقة على الانخراط فيها ؟، لماذا وافقت على إلزام نفسها تجاه أوروبا من خلال المعاهدة الأمنية لسنة 1949، ثم عمقت هذا الالتزام في السنوات الأخيرة التي تلت ذلك، و سعت إلى توسيع حلف الأطلسي في التسعينات، حتى بعد اندثار واختفاء الخطر الاتحاد السوفيتي الذي كان وراء ذلك التعاون الأمني؟

-لماذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية لفرض النظام بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية من خلال الالتزاماتمتعددة الأطراف، وألحّت على عقد الالتزامات و الاتفاقيات الأمنية في آسيا ؟

- لماذا أصرت على توسيع الدول في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ؟

الفرضية الواضحة هنا هي أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظم و تعمل في إطار المؤسسات الدولية عندما تكون قادرة على السيطرة عليها و تقاومها عندما لا تستطيع مقاومتها، لكن الأمر ليس بهذه البساطة على ما يبدو حيث إن مجموعة معقدة من الحسابات تلعب دورها في تحديد هذا المنحى أو ذلك.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة كيف استطاعت الدول القوية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ماهو المقابل الذي تساويه سياسة حبس هذه الدول المحصنة بواسطة مأسسة تعهدات والتزامات متنوعة من حيث تحجيم استقلالية السياسة الأمريكية وتقييد سلطتها ؟

والنتيجة أو الجواب هي مساومة مؤسسية محتملة تقع في صلب علاقات أمريكا مع أوروبا ومع مجموعة واسعة من المؤسسات المتعددة الأطراف في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي قادتها الولايات المتحدة، وهذه المساومة أصبحت متاحة أكثر بعد تدمير النظام القديم، حيث عمدت الدولة القوية الجديدة إلى دفع الدول الأضعف للمشاركة في بناء نظام دولي جديد[1].

في هذه المساومة المؤسسية، تبحث الدولة الرائدة عن تخفيض تكاليف الحماية الأمنية، أو التكاليف التي ستتكبدها في حال حاولت حماية مصالحها من طيش دول رائدة مهيمنة، وهذا ما يضفي على الاتفاق المؤسسي كثيرا من الإغراء: "إن الدولة الرائدة توافق على تقييد قدرتها بشأن الهيمنة و التخلي ".

[1]- آلفين توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان،1990، ص 241 .

Domination and Abandonnement"في مقابل تعاون مؤسسي طويل الأمد مع الدول الثانوية، بحيث يغدو الجانبان في حالة أفضل بوجود علاقة مؤسسية عوض نظام يقوم على التهديد المستمر للممارسة العشوائية و التعسفية للقوة.

وهكذا تصبح الدولة الرائدة في غنى عن استخدام قدراتها للضغط على الدول الأخرى، و تصبح هذه الدول في غنى عن مواردها للبحث عن حماية نفسها من الضغط الذي تمارسه عليها الدولة الرائدة، فيتحقق تبادل ذي طبيعة معدّلة بما يجعل الاتفاق المؤسسي ساري المفعول .

لذا سوف نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على منطق المساومة المؤسسية كما تظهر في علاقة أمريكا مع العالم [1].

أولا:سلطة الدولة و المؤسسات

لماذا ترغب دولة رائدة محاطة بعالم من الدول الضعيفة في إنشاء المؤسسات متعددة الأطراف ؟

الجواب ببساطة هو كون الاتفاقيات المؤسساتية يمكن أن تجعل الدول الأخرى حبيسة نظام متجانس و مستقر نسبيا، بحيث تساعد على تهيئة نوع من البيئة السياسية المثلى التي توفر للدولة الرائدة مناخا ملائما لمواصلة البحث عن مصالحها، فتصبح هذه المؤسسات أداة للسيطرة السياسية، لذلك وعندما توافق أي دولة على ربط نفسها بالتزامات وواجبات مؤسسة مشتركة بين الدول، فإنها تكون قد وافقت في الوقت نفسه، على الحد من استقلال سياساتها، و النتيجة أن الدولة الرائدة التي نجحت في إيجاد نظام مؤسسي يعمل لصالحها على المدى الطويل أفضل من الدولة الرائدة التي تشتغل في نظام حر يتطلب الممارسة المستمرة للقوة المكلفة لتحقيق مصالحها[2].

وهنا هدفان اثنان، يمكن للمؤسسات أن تساهم في تحقيقها على مستوى العلاقات الدولية تتمثل في:

أولا :كما يقول المؤسساتيون الليبراليون الجدد، فإن المؤسسات يمكن أن تساعد على حل مشاكل العمل الجماعي عن طريق الحد من المشاكل المتعلقة بالتزام الدول وتكاليف المعاملات التي تقف في طريق منافع سياسية متبادلة و فعالة .

[1] - **الهيمنة الأمريكية و المنظمات الدولية**، مرجع سابق، ص 115.

[2]-W.Michael Weisman, **The United States and International Institution**, Survival, P41

ثانيا : المؤسسات هي وسائل للسيطرة السياسية، أو بتعبير "تيري مو"Terry Moe: المؤسسات السياسية هي أيضا أسلحة للإكراه و إعادة التوزيع "Redistribution" ، فهي بمثابة الوسائل الهيكلية التي تسمح للفائزين السياسيين بمتابعة مصالحهم الخاصة، و غالبا على حساب الفاشلين سياسيا، وكما أن الحزب السياسي الذي يفوز في الكونغرس يسعى لكتابة قواعد التصويت داخل اللجان بما يخدم مصالحه، فإن الدولة القوية، في العلاقات الدولية، تسهر على أن تكون مصالحها منتظمة و دائمة، قدر الإمكان، من خلال العمل على تقييد الدول الأضعف بترتيبات مؤسسية مواتية، ويتخذ انجذاب الدولة الرائدة نحو الاتفاقات المؤسساتية شكلين رئيسيتين:

أولا :إذا نجحت الدولة الرائدة في ربط دول أخرى بمؤسسة متعددة الأطراف فإنها ستتحقق مصالحها على المدى الطويل، بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تحتاج إلى إنفاق مواردها لمواصلة الضغط على هذه الدول، إنها الدولة الأكثر قوة، إذ من المنتظر أن تكسب كثيرا أو أغلب المعارك المتفرقة التي لا تنتهي،كما أن حبس الدول الأقل شأنا داخل الاتفاقات المؤسساتية يخفض تكاليف تعزيز مكانة الدولة الرائدة.

ثانيا :إذا كان الإنفاق المؤسساتي على درجة من الصلابة والقوة، بحيث يتخذ قدرة تنظيمية مستقلة، فإن المؤسسة تستمر في تقديم نتائج أفضل للدولة الرائدة حتى بعد أن تصبح قدرات القوة لديها منخفضة نسبيا، و بهذا تعمل المؤسسات على الحفاظ، وإطالة مزايا قوة الدولة الرائدة.

المطلب الثالث:مقومات الهيمنة الأمريكية على صندوق النقد الدولي

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية في مجد الألفية الثالثة، بتفوق لا تضاهيها فيه أعظم الإمبراطوريات في الماضي فمن صناعة الأسلحة إلى تنظيم العمل، ومن العلوم إلى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، ومن هنا بدأت الانطلاقة الضرورية لضمان التفوق الأمريكي للتفرد على بقية العالم ، بسبب مقومات أساسية في مقدمتها القوة الاقتصادية والمالية، وهي التي ساعدت على بناء قوة عسكرية ضخمة، ومن ثم امتلاكها سطوة الأسلحة والتسلح في ظل تكنولوجيا مدنية وتكنولوجيا عسكرية متطورة،أوصلتها إلى مكانة استثنائية في النظام الدولي كقوة مهيمنة،بلا منافس[1].

[1]- إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات الدولية** : دراسات في الأصول والنظريات، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ص 183.

كما أن تلك المقومات تشكل عنوان الإستراتيجية ومصلحتها،إذ لا يمكن للإستراتيجية أن تعمل في فراغ بل لا بد لها أن تستند إلى المقومات اللازمة لتحقيق أهدافها.

الفرع الأول: المقومات الاقتصادية للهيمنة على صندوق النقد الدولي

تقوم المقومات الاقتصادية بدور كبير في تحديد أسس الإستراتيجية الشاملة للدولة، فالدولة التي تمتلك موارده وإمكانية اقتصادية –تكنولوجية في المستقبل يمكن أن تكون قوة إقليمية أو دولية متميزة.

والولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر قوة اقتصادية في العالم نتيجة للظروف الطبيعية والتاريخية والبشرية، وتتميز الصناعة الأمريكية بوفرة الإنتاج وتنوعه وترتكز على وفرة المعادن ومصادر الطاقة[1]، والتنظيم المستند على التركيز الرأسمالي ،الأمر الذي جعل الصناعة الأمريكية أقوى صناعة في العالم.

إن التجربة التاريخية المتواصلة للولايات المتحدة تعطينا بدورها الدليل على الأثر المتنامي للاقتصاد في صياغة الأداء الإستراتيجي الشامل ،ليس للولايات المتحدة فحسب بل وفي صياغة الأداء الدولي في المرحلة الراهنة ،وهذا أمر طبيعي فالولايات المتحدة الأمريكية توافرت على اقتصاد متين منذ وقت مبكر من نشأتها ،وامتلكت من عوامل الاقتصاد والمالية ما يفوق سابقاتها من الإمبراطوريات ،حتى أصبحت في نهاية القرن التاسع عشر صاحبة أقوى اقتصاد عالمي ،وأكثر الاقتصاديات العالمية اكتفاء ذاتيا إذ تمتعت بإنتاج ضخم من الموارد الأولية، وفيض كبير في ميزان تبادلات تجارية وكان ناتجها أكثر من نصف الناتج العالمي ،وكانت الولايات المتحدة طوال الحرب الباردة تتمتع لوحدها بمركز القوة الاقتصادية العظمى ،وبعد تولي الديمقراطيين الحكم عام 1922 شهد الاقتصاد الأمريكي طفرات ملحوظة فإن الاقتصاد الأمريكي منذ بداية الألفية الجديدة يمثل 25% من إجمالي الناتج العالمي في قيمته الاسمية ،فالولايات المتحدة الأمريكية بعدد سكانها الأقل من 5% من سكان العالم تستورد 18% مما تصدره معظم بلدان العالم[2].

إن الاقتصاد الأمريكي كان دائما في خدمة الإستراتيجية الأمريكية والكونية ،وذلك من خلال التفاعل المستمر مع المقومات الأخرى ،إذ أن قدرة الاقتصاد الأمريكي على الانتشار عبر الشركات عابرة الحدود والسيطرة عبر المؤسسات الدولية المانحة شكلت ذراعا مغريا لاقتناص الفرصة الذهبية ،وتأسيس مذهب السلام الأمريكي على الصورة التي تريده الولايات المتحدة ،كانت محركة للعولمة ،ومركز فعلها ،وآلية عملها ،فقد شهد

[1]- إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات الدولية** :مرجع سابق ص 183.

[2]- محمد حسنين هيكل ،**الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق** ،القاهرة ،دار الشروق ،2003، ص 11.

النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة مجموعة من الاتجاهات الاقتصادية ،مثل الاتجاه نحو تداخل الاقتصاد العلمي واندفاع الدول نحو الاقتصاد الحر والخصخصة والاندماج في النظام الرأسمالي ،كوسيلة لتحقيق النمو ،فضلا عن الدور النشط للمؤسسات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والمالي مثل منظمة التجارة العالمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات ،مثل هذه الاتجاهات تشكل بؤرة الاقتصاد العالمي من خلال التشابكات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والعالم.

وخلاصة القول، إن الاقتصاد الأمريكي ما يزال المقوم والمرتكز الأساس في إسناد بانوراما الأداء الشامل للإستراتيجية الأمريكية ،إذ أنه يؤدي دور الممول للاتجاهات التي تتبناها ،سواء كان اتجاه الهيمنة أم المشاركة . فالهيمنة تفرض أعباء عالية من أجل ديمومتها، إذ أن تكاليف ديمومتها أعلى من تكاليف الوصول إليها.نتيجة الإفراط في استخدام القوة الذي يحتاج بحد ذاته إلى تمويل اقتصادي كبير كذلك اتجاه المشاركة يحتاج إلى أداء اقتصادي متميز يؤدي إلى استمرار تميز الولايات المتحدة على سواها من الدول الأخرى خاصة الأداء الاقتصادي المتنامي كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي والصين واليابان[1].

الفرع الثاني:المقومات العسكرية للهيمنة على صندوق النقد الدولي

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها مع أية دولة أخرى، مما مهد لها الاحتفاظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية.

وتقترن قدرة الولايات المتحدة العسكرية من الناحية التقليدية بالحجم الإجمالي للقوات المسلحة الأمريكية، إذ يبلغ عددها نحو (1.483.800) مليون جندي موزعة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة.

أما من الناحية النووية فان الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأولى في العالم سواء على مستوى الكم من الأسلحة أم على مستوى ما تتمتع به أسلحتها النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية العالية المستخدمة فيها، إذ تحتفظ بأكبر عدد من الرؤوس النووية التي وصل عددها إلى حوالي (15) ألف رأس نووي[2] .

[1]- إسماعيل صبري مقلد،**العلاقات الدولية** ، دراسات في الأصول والنظريات، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ص 183.

[2] - سليم كاطع علي، **مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي**، دراسات دولية،ع 42 ، ص ص :159 – 164.

كما تمتلك الولايات المتحدة اكبر عدد من الغواصات النووية في العالم تصل إلى حوالي(500) غواصة نووية، فضلاً عن امتلاكها لحوالي(500)قاذفة إستراتيجية بعيدة المدى، كما أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج.

وتقترن القدرات العسكرية الأمريكية بقدرة تدميرية واسعة النطاق، ففي الوقت الذي تقترن فيه الأسلحة التقليدية بمختلف صنوفها القتالية بقدرتها على التدمير والذي يساوي أكثر من(10) ألاف مليون طن من مادة(تي .آن.تي) أي ما يعادل أربعة أضعاف جميع القدرات التدميرية التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية، فان الأسلحة النووية قادرة على تدمير العالم أكثر من ست(6) مرات متتالية.

أما من حيث إجمالي الإنفاق العسكري، فتعد الولايات المتحدة الدولة الأعلى إنفاقا في العالم، فقد بلغ إنفاقها العسكري حوالي (400) مليار دولار عام 2005 ، مقارنة بالنفقات مقارنة بالنفقات العسكرية للصين مثلاً والتي وصلت إلى نحو (90) مليار دولار في العام نفسه.

ولاشك فان الإمكانيات الاقتصادية والصناعية أتاحت للولايات المتحدة إمكانية الانتشار العسكري الواسع في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تلبية متطلبات الحرب سواء للأمريكان أو عند الضرورة لحلفائهم، كما انه في الوقت الذي أتاح فيهِ ُعد جبهات القتال عن الأرض الأمريكية فرصة للولايات المتحدة بالتخلص من اثار الحرب ودمارها، فانه فرض جهود ا مضاعفة في التنظيم والتنسيق والتسليح والنقل والاتصال.

فضلاً عما تقدم، تتمتع الولايات المتحدة بتأثير عسكري فعال من خلال نظام تحالف إستراتيجي عالمي لا يزال متماسكاً حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، فحلف الناتو يعد الآلية التي تعبر بواسطتها الولايات المتحدة عن دورها العسكري ليس في أوربا فحسب، وإنما على الصعيد العالمي، جاعلاً الولايات المتحدة مشاركاً رئيساً حتى في الشؤون الداخلية الأوربية.

بل إن طبيعة الدور الذي يقوم به هذا الحلف اختلف عن السابق إذ لم تقتصر على الجوانب الأمنية فقط، وإنما شملت جوانب أخرى، كمواجهة مصدر التهديد الجديد الإرهاب، وحالات انتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية، فضلا عن ضمان المصالح الاقتصادية لأعضائه، من خلال تأمين تدفق الموارد الحيوية وخاصة البترول إلى الدول الأعضاء[1].

[1]- سليم كاطع علي، **مرجع سابق**، ص ص:159 -164.

كما أصبحت شركات السلاح الأمريكية هي المورد الأول لنحو (0 9 %) من النزاعات والحروب التي يشهدها العالم اليوم، فمن أصل(50) نزاعا حدودياً أو عرقياً وقع خلال 1993 - 1994كان طرف واحد على الأقل من الأطراف المتنازعة يحصل على السلاح من الولايات المتحدة في(45) نزاعا.

وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيس للسلاح في(18) حالة نزاع فضلاً عن أن ثلاث شركات أمريكية احتلت المراكز الثلاثة الأولى على مستوى العالم من حيث مبيعاتها من الأسلحة لعام 1995 ، فضلا على أن (11) شركة أمريكية تقع بين اكبر عشرين شركة من حيث مبيعات الأسلحة على مستوى العالم في العام نفسه.

مما تقدم نجد أن صادرات الأسلحة الأمريكية أصبحت وسيلة من وسائل الولايات المتحدة لدعم قوتها وهيمنتها العالمية، وإضعاف خصومها ومنافسيها، ويتضح ذلك من خلال تحكم الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على تجارة الأسلحة بين دول حلف الناتو، مما يجعلها في مركز متفوق بالمقارنة مع الدول الأخرى ضمن الحلف.

من جانب آخر، فقد أوضح التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية الصادر عام 2004، والذي حمل عنوان (تقرير هيكل القواعد) إلى أن البنتاغون يملك آو يستأجر حوالي(702) قاعدة عسكرية في (130) دولة، فضلا عن(6000) قاعدة أخرى في الولايات المتحدة وعشرات القواعد المنتشرة في كوسوفو والعراق وأفغانستان والكويت وإسرائيل وقطر وأوزبكستان.

إن ما يجعل الولايات المتحدة تتمتع بمثل هذه القدرة العسكرية لا يرجع فقط إلى حجم الإنفاق العسكري الكبير وتطور هذه المؤسسة، وإنما يرجع كذلك إلى الغاية النهائية لإستراتجيتها العسكرية العليا، فهذه الإستراتيجية ترمي إلى فرض سيطرة الولايات المتحدة على ممرات العالم كافة، فضلا عن تأمين وجود قوات قادرة على تحقيق الانتصار في حربين إقليميتين وفي موقعين مختلفين جغرافيا وفي وقت واحد تقريبا .

وفي هذا الإطار فقد أشارت البيانات الرسمية حول إستراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول 2001 إلى ضرورة الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة من خلال التهديد بالقوة العسكرية أو باستخدامها فعلاً إذ نصت على انه " :يجب أن تكون قواتنا قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم الآخرين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الأمريكية آو تجاوزها".

كما أعطت تلك الأحداث للولايات المتحدة الفرصة السانحة للتلاعب بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية ولاسيما الأمم المتحدة، والاستخفاف بحكم القانون المحلي في داخل الولايات المتحدة.

بعبارة أخرى، أن إدراك الولايات المتحدة للتهديد الجديد الذي ظهر عقب أحداث عام2001 والمتمثل في الإرهاب وضرورة مواجهته، دفع بها إلى تبني مفهوم جديد يرى ضرورة تأمين وجود عسكري متقدم على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك بحكم نظرتها بان التهديدات الجديدة تتطلب قوة منتشرة في الخارج وتكون ذات استعداد على تنفيذ المهام في أي مكان في العالم.

ولاشك فان الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال إعادة هيكلة وانتشار قواتها العسكرية إلى تركيز مشروع الهيمنة وبناء الإمبراطورية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين من خلال توظيف قوتها العسكرية لهذا الغرض، كما أنها تسعى لان تبقى صاحبة القوة العسكرية الأقوى، وصاحبة النفوذ الأكبر على معظم مناطق العالم.

مما تقدم نستنتج أن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لقوة عسكرية ضخمة مقارنة بالدول الأخرى، قد جعلها تنفرد بتفوق عسكري واضح ومؤثر لاسيما في ظل غياب القوى الدولية المنافسة لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم العمل على تسخير ذلك التفوق خدمة لأهدافها ومصالحها الحيوية[1].

[1] - سليم كاطع علي، **مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي**، دراسات دولية،ع 42 ، ص ص :159 – 164

المطلب الرابع:تحديات الهيمنة الأمريكية على صندوق النقد الدولي

يشهد النظام العالمي الجديد بروز قوى دولية فاعلة مؤثرة ،تتحرك تصاعديا باتجاه تسلقها وارتقائها سلم الهرم الدولية لإيجاد مكانتها المفقودة في ضوء امتلاكها لمقومات القوى الكبرى التي تؤهلها لأداء دورها ،وأشغال مكانتها التي تتناسب مع واقع القوى الدولية الأخرى، ومن هذه القوى الصين وروسيا والإتحاد الأوروبي.

ومنذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين برزت على الساحة الدولية مجموعة قوى بازغة اعتمدت بشكل أساس على امتلاكها قاعدة اقتصادية صلبة ،تمثل أهم ركائزها في سبيل تصنيفها في خانة القوى الإقليمية المؤثرة ،ومن أبرز هذه الأمثلة على هذه الدول(الهند ،اليابان ،والبرازيل وألمانيا).

وكذلك اعتمدت بشكل أساس على مخرجات الثورة التكنولوجية في سبيل ارتقائها سلم الهرمية الدولية ،وبالمقارنة بين تلك القوى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية على هيمنتها ،نجد أن المجموعة الثانية من الدول البازغة حديثا مازالت أبعد من تنافس على المكانة العالمية ،فهي تمر بمرحلة البحث عن دور إقليمي يتناسب مع طموحها ،هذا من جهة ،ومن جهة أخرى أن هذه الدول تدرك مدى حاجتها إلى القطب المهيمن حاليا لغرض إسناد الأدوار الإقليمية التي تبحث عنها، خاصة أن بعضها مكبلة باتفاقيات ، وتعاهدات مع الولايات المتحدة، فإنها أبعد من تكون منافس لها من جهة أخرى .

لذلك سوف يكون تركيزنا على أبرز القوى المنافسة للهيمنة الأمريكية مستقبلا على ثلاث قوى أساسية تمتلك مجموع مقومات تؤهلها وأن تكون منافسا حقيقا في المستقبل المنظور وهي:روسيا ،الصين،الإتحاد الأوروبي[1].

[1] - إبراهيم أبو الخزام ، **أقواس الهيمنة**،دراسة لتطوير الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن،بيروت،دار الكتب الجديد، 2005،ص 262.

الفرع الأول: التحدي الروسي للهيمنة الأمريكية

إن روسيا الاتحادية تمثل الوريث الرسمي للإتحاد السوفيتي الذي كان لأكثر من أربعة عقود من الزمن يمثل القوة العظمى ،التي تمثل ندا للولايات المتحدة الأمريكية،إلا أن هذا الوريث منذ وراثة الاتحاد السوفيتي يئن من دوامة الارتباك الاقتصادي والسياسي ،والفوضى الاجتماعية التي رافقت المرحلة الانتقالية التي عاشتها روسيا الاتحادية خلال مرحلة التحول من الشيوعية إلى الليبرالية ،أن أهم معضلة خارجية واجهت روسيا الاتحادية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي في عام 1991 هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لوراثة الإتحاد من ناحية ،وفي ظل النظام العالمي الجديد لذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى ،لذلك كانت السياسة الخارجية الروسية متوافقة تماما مع المطالب الأمريكية والدولية وكان هذا التوافق لغرض مراعاة التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية من جهة ،وتجنب قدرة أي ما كان من أي مواجهات خارجية تعيق وقوفها على قدميها لغرض ترسيخ سلطتها المركزية التي ستؤمن لها في ما بعد قوة سياسية واقتصادية مهمة من جهة أخرى.

الفرع الثاني :التحدي الأوربي للهيمنة الأمريكية

إن أوربا كانت المسرح الأول الذي اندفعت له الولايات المتحدة لفرض هيمنتها العالمية،وقد حققت ذلك على ثلاث مراحل هي:

1/ المرحلة الأولى:

من خلال الحرب العالمية إذ خرجت الولايات المتحدة والأمريكية من عزلتها الدولية وفرضت شكلا من أشكال الهيمنة.

2/المرحلة الثانية :

تمثلت بتوسع قوس الهيمنة نحو أوربا الوسطى ،فقد رسمت الحرب العالمية الثانية القوس الجديد الذي امتد إلى مدينة برلين ،أما الحرب الباردة فقد شهدت خاتمتها امتداد هذا القوس ليشمل بلدان أوربا الشرقية التي أصبحت اليوم جزءا من الناتو ،وهو التعبير الصريح لتجسيد واقع الهيمنة.

وعلى هذا الأساس مهما كان مصير أوربا ،ومدى قدرتها على التوحد والاتفاق على المسائل الحساسة ،والمشتركات الأخرى فإنه ليس هناك شك أن تعمل الولايات المتحدة على إعاقة الدور الأوروبي أو رغبتها للخروج من طوق الهيمنة الأمريكية ،فهي تعمل اليوم على شق أوربا وتخريبها من الداخل فأشغلت أمريكا

بلدان أوربا الشرقية على الإجمال بضعفها الاقتصادي وحاجتها للمعونة ،وهشاشة نظمها السياسة لتعطيل دور أوربا .

وخلاصة القول أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الجسد الأوروبي سيؤخر كثيرا هدف الإتحاد الأوروبي ،وهذا التدخل يحتاج لوقت كثير للتخلص منه فضلا عن وجود مصالح مشتركة والاعتمادية المتبادلة بين أوربا والولايات المتحدة في كافة المجالات ،لذلك يجب أن تبقى العلاقات بين جانبي الأطلسي على حالها[1].

الفرع الثالث: التحدي الصيني والهيمنة الأمريكية

تعد الصين أكبر متحد للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين فهي تلعب دورا مهما في الساحة الدولية، ويمكن القول أن أهم ما تتميز به الصين هو الامتداد الواسع إذ أنها تعد أكثر الدول بعدد سكانها اللذين يتجاوز 1.3 مليار نسمة ،وتعتمد على مساحة شاسعة من الأرض تصل إلى حوالي 9.5 كم مربع[2]،لتأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من ناحية المساحة ،وقد منحها هذا الامتداد الجغرافي الواسع قاعدة عريضة من الموارد الطبيعية التي تمكنها من إنشاء قاعدة اقتصادية متينة ،وانتهاج سلة الاكتفاء الذاتي،والاعتماد على النفس ،وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي أصبحت بوصفها ثان أهم متغير إستراتيجي ،كذلك تنامت الميزانية العسكرية الصينية بشكل كبير منذ بداية عام 1991إذ أصبحت النفقات العسكرية تمثل 17% من ناتجها القومي أي ما يقارب 36 مليار دولار ،بحسب تقديرات معهد لندن للدراسات الإستراتيجية ،فضلا عن تنامي القدرة النووية والصاروخية الصينية بشكل يجعل منها مصدر تهديد إقليمي متميز في منطقة أسيا ،أما على المستوى العالمي فقد شهدت بداية القرن الواحد والعشرين صعودا لقوة اقتصادية وسياسية جديدة هي الصين التي تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في العالم وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين هذه القوة في المستقبل.

من هذا المنطلق فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجد في الصين منافسا إستراتيجيا ،ومصدر تهديد مستقبلي للهيمنة الأمريكية ،انطلاقا من إقليم أسيا وهي من ثمة تسعى إلى تشكيل تحالف أمني يضمن مواجهة الهيمنة

[1]- إبراهيم أبو الخزام ، **أقواس الهيمنة**،دراسة لتطوير الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن،بيروت،دار الكتب الجديد، 2005،ص 262.

[2]- كاظم هاشم نعمة ،**الصين والهيمنة الأمريكية**، مجلة دراسات إستراتيجية، ع 2، 1995،ص 18.

الأمريكية ،وبالمقابل تدرك الولايات المتحدة الأمريكية ما تمتلكه الصين من قدرات تؤدي إلى تهديد المستقبل الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في أسيا ،إذ نجد الصين تمثل استثناء وخصوصية في المدرك الإستراتيجي الأمريكي إذ أنها تمثل أول قوة كبرى سوف تحرز على مقومات القوة [1].

المبحث الثاني: خطة الإنقاذ الأمريكية وموقف صندوق النقد الدولي منها

إن تأثر دول العالم بالأزمة المالية العالمية 2008 جعلها تسارع إلى إقرار خطط إنقاذ لمواجهة تداعياتها،سواء كانت هذه الخطط وطنية أو متخذة في إطار التكتلات المختلفة التي تنتمي إليها.

وسنتعرض في هذا المبحث إلى خطة الإنقاذ الأمريكية نظرا لأهميتها حيث رصد لها 700 مليار دولار وباعتبارها مست الدولة التي بدأت منها الأزمة المالية وانتشرت إلى باقي الدول،كما سنتعرض أيضا إلى التحركات على المستوى العالمي لمواجهة الأزمة المالية من خلال استعراض أهم خطط الإنقاذ الوطنية المتخذة واستعراض القمم العالمية المنعقدة من أجل هذا الغرض.

المطلب الأول: استعراض خطة الإنقاذ الأمريكية

يبدو أن ما تعرضت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من أزمات خاصة مآسي الكساد العظيم مع بداية ثلاثينات القرن الماضي، جعل القائمين على الشأن الاقتصادي الأمريكي يعون جيدا ما سوف تسفر عنه هذه الأزمة إذ يتم التحرك الفوري لمواجهتها.

وليس أدل على ذلك إلا ما قام به وزير الخزانة الأمريكي" هنري بولسون "خلال شهادته أمام اللجنة المصرفية بالكونغرس،حيث جثا على ركبتيه متوسلا لإقناع الجميع بضرورة إقرار خطة الإنقاذ.

[1]- إبراهيم أبو الخزام، **أقواس الهيمنة**،مرجع سابق،ص 126،ص 127.

الفرع الأول :محتوى خطة الإنقاذ الأمريكية

أولا: التصويت

خطة الإنقاذ المالي الأمريكية هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكي" هنري بولسون" بهدف إنقاذ النظام المالي الأمريكي بعد أزمة" الرهون العقارية"،وقد تولى الرئيس الأمريكي" جورج بوش "بنفسه الإعلان عنها.

وكانت الخطة قد عرضت على الكونغرس بتاريخ: 30 سبتمبر 2008 فرفضها،حيث صوت ضدها 288نائبا في مقابل 205 وقد كان لهذا الرفض وقع كبير على الأسواق المالية العالمية التي شهدت انهيارات في عدد منها،كما واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها[1].

وبعد إجراء تعديلات عليها، وافق مجلس الشيوخ عليها حيث كانت نتيجة التصويت الذي جرى يوم: 02 أكتوبر 2008، تأييد 74 سيناتور في مقابل رفض25وفي اليوم الموالي عرضت الخطة المعدلة على مجلس النواب الكونغرس فوافق عليها 263 نائبا مقابل 171 معارضا،وهو ما يعني إقرار الخطة.

ورغم إقرار خطة الإنقاذ الأمريكية إلا أن الأسواق المالية العالمية شهدت انهيارات في أول أيام التداول كنتيجة لعدم الثقة في خطة الإنقاذ الأمريكية وقدرتها على احتواء الأزمة وتجاوزها، حيث انخفض المؤشر الرئيس لبورصة لندن بنسبة3% ليخسر 146.1 نقطة ، وأنخفض المؤشر الرئيس لبورصة فرانكفورت بنسبة4.87% ليخسر 282.52 نقطة، وأنخفض المؤشر الرئيس للبورصة الفرنسيةبنسبة5.15% ليخسر 210.18 نقطة، وأنخفض المؤشر الياباني ب 4.3%،وعلى الصعيد العربي كانت السعودية الأكثر تأثرا حيث أنخفض المؤشر الرئيس لبورصتها بنسبة 9.8%[2].

[1]- سارة العيوسي،"**استمرار تأثير البورصات العالمية والعربية بالأزمة المالية برغم خطة الإنقاذ الأمريكية** "،جريدة الأهرام المصرية ،ع 44500 ،مصر،2018/02/20 ،الصفحة الاقتصادية .

[2]- إبراهيم عبد العزيز النجار،**الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2009،ص 109.

ثانيا :أهداف خطة الإنقاذ الأمريكية

تأتي خطة الإنقاذ الأمريكية لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في[1]:

-إنقاذ البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، من خلال شراء الخزانة الأمريكية للأوراق المالية التي تستند على قروض عقارية ذات أصول عالية المخاطر.

- تزويد الاحتياطي الفيدرالي بالسيولة النقدية اللازمة لأداء مهامه في إقراض المؤسسات المالية المهددة بالانهيار، وذلك لتجنب انكماش مدمر في النشاط الائتماني.

-العمل على طمأنة المودعين على مدخراتهم لدى البنوك التجارية،لتجنب الزيادة في الطلب على الودائع بسبب الذعر المالي المصاحب للأزمة مما يؤثر على السير الحسن للبنوك.

ثالثا :بنود خطة الإنقاذ الأمريكية

لقد تضمنت خطة الإنقاذ الأمريكية أربعة عشر بندا من أجل تحقيق الأهداف سالفة الذكر، وهي محددة بفترة زمنية تنقضي في: 31 ديسمبر 2009 مع إمكانية مد يدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة .ويمكن إدراج هذه البنود في المحاور الخمس التالية:

أ -كيفية ومراحل تطبيق خطة الإنقاذ الأمريكية

- يتم تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل من خلال تخصيص مبلغ 250 مليار دولار أمريكي فور المصادقة على الخطة للخزينة الأمريكية لشراء ديون معدومة،معا حتما لرفع هذا المبلغ إلى350 مليار دولار أمريكي بطلب من الرئيس الأمريكي،ويملك أعضاء الكونغرس حق" الفيتو "على عمليات الشراء التي تفوق هذا المبلغ مع تحديد سقف هذه العملية بمبلغ 700 مليار دولار أمريكي.

- تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، وهو ما سوف يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق المالية.

- تكليف وزير الخزانة بالتنسيق مع الشركات والبنوك المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.

[1]- محمد حامدي ،"**التأسيس لنظري للأزمة المالية العالمية** "،بحث مقدم للملتقى الدولي " الأزمة المالية الاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية" ، المنعقد خلال الفترة 20-21 أكتوبر 2009،جامعة فرحات عباس ،الجزائر ،ص 07.

ب -الضمانات لمكلفي الضرائب والمودعين

- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.

- إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها حوالي 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات،مع السماح لهم بالحصول على حصص ملكية في الشركات التي يتم إنقاذها من الإفلاس.

ج – تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم:

فبموجب التعديل الذي صادق عليه مجلس الشيوخ في 02 أكتوبر 2008 م،تم فرض قيود على تعويضات المدراء ورؤساء الشركات التي تبيع أصول الرهون العقارية إلى وزارة الخزانة،وتتمثل هذه القيود في:

- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها،مع تحديد هذه المكافآت بحد أقصى يقدر بمبلغ 500ألف دولار للسنة.

- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق.

د -المراقبة والشفافية

- تشكيل مجلس للرقابة على تطبيق الخطة،ومجلس لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات،حيث يتكون المجلس الأول من رئيس المجلس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة لبورصة،أما المجلس الثاني فهو مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس.

- يتم مراقبة قرارات وزير الخزانة من طرف مفتش عام يتم تعيينه لهذا الغرض.

- يتم دراسة القرارات من طرف القضاء.

هـ – اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات

- إقرار جملة من الإجراءات لحماية الأشخاص العاجزين عن دفع قروضهم العقارية والمهددين بمصادرة منازلهم؛خاصة وأنهم نبين حالات المصادرة التي تمت فإن50%منها تمدون أي اتصال بالمقترضين ومحاولة الوصول إلى اتفاق معهم [1].

[1] - Patrick Artus et all ,**de la crise des subprimes a la crise mondiale**, la documentation française, paris 2009.P 95

.

- تقترح الخطة ضرورة التفاوض مع المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد قروضهم العقارية.

- السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدينين الذين يواجهون صعوبات خاصة منهم أولئك الذين بدأت مشاكلهم بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وعليه تم اقتراح تجميد أسعار الفائدة لمدة خمس سنوات بالنسبة لبعض القروض العقارية التي تم عقدها وفق أسعار فائدة متغيرة.

- مساعدة البنوك المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري حتى تتمكن من إعادة بعث نشاطها في تقديم القروض.

الفرع الثاني :الآراء المختلفة بشأن خطة الإنقاذ الأمريكية

فور الإعلان عن خطة الإنقاذ الأمريكية التي صاغها وزير الخزانة" هاري بولسن "وباركها الرئيس الأمريكي "جورج بوش "ورئيس الاحتياطي الفيدرالي " بن برنانكي "تضاربت الآراء بشأنها بين مؤيد ومعارض.

وفي ما يلي عرض لهذه الآراء:

أولا :الآراء المؤيدة لخطة الإنقاذ الأمريكية

لقد أبدى بعض السياسيين والاقتصاديين تأييدهم للخطة،بوصفها تقدم حلا شاملا من خلال[1]:

- إنقاذ القطاع المالي وبالتالي منع انتقال المشاكل التمويلية إلى الشركات واقتصارها على القطاع المالي،العمل على استعادة الثقة في البنوك الأمريكية،تقديم تأمين لشركات القطاع المصرفي لأن نظام التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية يغطي ودائع الأفراد فقط و لا يقدم تعويضا للشركات.

- كما يرى بعض الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين أن هذه الإجراءات لا تمثل تحولا نحو الاشتراكية كما يعتقد البعض،بل هي في الحقيقة مؤشر على أن الرأسمالية في تطور مستمر للتكيف مع الأوضاع المختلفة.

وعلى الصعيد السياسي، إن تمرد الأعضاء الجمهوري ونفي الكونغرس على إدارة بوش الجمهورية بمعارضة الخطة، لأن الخطة تتعارض مع الحرية الاقتصادية، فإن رد المؤيدين لها كان بأن هذه الخطة لم تكن سابقة في التاريخ الأمريكي الذي شهد خطط مماثلة من قبل[2].

---

[1] - علي قندح ،**الأزمة الأمريكية ،أبرز خطط الإنقاذ** ،مجلة البنوك في لأردن ،متاحة للإطلاع ،على الموقع ، http://www.abj.org.jo/ AOB-images /633818570087517500.pdf تاريخ الإطلاع :2018/03/01 .

[2] -عاصم عبد الخالق،**تأميم الرأسمالية**،جريدة ،جامعة الأهرام المصرية ،ع 44498،مصر ،2008/10/15،ص17.

فقبل أربع وعشرين سنة من تاريخ هذه الخطة تدخلت إدارة الرئيس" ريغان "لإنقاذ بنك" كونتنتالالينوي " سابع أكبر بنك آنذاك.

وكانت في سنة 1979 قد نفذت خطة إنقاذ شركة" كرايسلر "للسيارات،وقبلها في سنة 1971 تم الاستحواذ على شركة "بين سنترال"،وفي أواخر الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي استحوذت الإدارة الأمريكية على أزيد من نصف مؤسسات الادخار والإقراض،كما أن الرئيس "نيكسون "كان قد فرض السيطرة العامة على الاقتصاد بتجميد الأجور و الأسعار في أوت1971 .

ثانيا :الآراء المعارضة لخطة الإنقاذ الأمريكية

لقد أبدى العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمواطنين الأمريكيين معارضة شرسة لخطة الإنقاذ المالي،بوصفها مناهضة من الأساس لكل ما هو أمريكي[1]، فهي تجمع بين الإنقاذ والتأميم هذا المصطلح الذي يعد من ركائز الاشتراكية،كما أنها تحمل المجتمع الأمريكي بكامله أخطاء حيال مال "وولتستريت "الذي من المفروض أن يتحمل مشاكله بنفسه وليس من أموال دافعي الضرائب التي أُفرغت في هذه الخطة مع عدم وجود ضمانات كافية لنجاحها.

والخطة حسب هؤلاء لا تحمل في طياتها ضمانات كافية بأن يستفيد منها أصحاب المنازل العاديين بالقدر نفسه الذي سوف يستفيد منها المجازفين والمضاربين في بورصة" وولتستريت"،كما أنها لا تتسم بالشفافية الكافية،فإذا كان عبؤها يتحمله المواطنين العاديين فلا بد من أن يكونوا على دراية بالآليات التي يتم من خلالها شراء سندات الرهن العقاري الكيفيات التي يتم من خلالها تسيير هذه الأصول.

كما يرى البعض بأن المؤسسات المالية التي تقبل بتحويل خسائرها غير المحققة إلى خسائر محققة تسجل مباشرة ضمن قوائم الدخل من خلال إعادة تقييم الأصول،سوف تتأثر سلبا لسنوات طويلة وهو ما سوف يضعف قدرتها

وفي هذه الحالة سوف تتأثر باقي القطاعات الاقتصادية في الدولة مما يهدد بدخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة الركود[2].

---

[1]- عاصم عبد الخالق ، **تأميم الرأسمالية**،مرجع سابق،ص17.

[2]- محمد بن فهد العمران ،**ما انعكاسات خطة الإنقاذ** ،متاحا للإطلاع على الموقع التالي:
http://www.aleqt.com/22/10/2008/article-14023.html تاريخ الإطلاع :2018/03/22 .

ويرى البعض الآخر أن هذه الخطة الضخمة سوف ترفع الدين الأمريكي العام من 10.6 تريليون إلى 13تريليون دولار،وهو ما يعمق المشاكل التي يتخبط فيها الاقتصاد الأمريكي،كما أن الأموال المرصودة لهذه الخطة سيكون لها آثار سلبية على المدى الطويل،فالأعباء الناتجة عنها سوف يتحملها جيل بكامله[1].

المطلب الثاني:المرتكزات التي قامت عليها خطة الإنقاذ الأمريكية

منذ نشأة صندوق النقد الدولي شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية،وتبعا للدور الذي أسند إليه خاصة بعد انهيار نظام"بريتن وودز"، فقد تدخل في الكثير من هذه الأزمات سواء بطلب من الدول التي مستها الأزمة والتي لجأت إليه من أجل الحصول على قروض مقابل برنامج من الإصلاحات،أو بتقديم المشورة والتوصيات لهذه الدول حتى لا تؤدي الأزمات التي تعيشها إلى آثار على الاقتصاد العالمي.

وفي هذا المطلب سنقوم بمناقشة المرتكزات التي قامت عليها خطة الإنقاذ الأمريكية والخطط الأخرى،وتبيين موقف صندوق النقد الدولي منها،ومدى توافق هذه الإجراءات مع تلك التي كان يوصي بها الصندوق في الأزمات السابقة.

من خلال استعراضنا لخطة الإنقاذ الأمريكية التي تمت بنيها في الولايات المتحدة الأمريكية،وبالأخص الدول الرأسمالية، نجد أنها تقوم على ثلاثة ركائز هي:

- خفض أسعار الفائدة.
- ضخ كميات كبيرة من السيولة.
- تأميم البنوك،تأمين الودائع،مساعدة المؤسسات المالية المتهاوية.

الفرع الأول :تخفيض سعر الفائدة

قامت البنوك المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي عدد من الدول الأوروبية والآسيوية بسلسلة من التخفيضات في سعر الفائدة، وذلك بنسب متفاوتة، والجدول الموالي يبين مقدار التخفيض في أسعار الفائدة في مجموعة من الدول[2].

[1] - يوسف حسن يوسف،**الأزمة العالمية من منظور القانون الدولي**،المركز القومي للإصدارات القانونية،ط1،القاهرة،2011 ،ص :52.

[2] - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سابق،ص80.

جدول رقم06: يبين الرقم القياسي لتخفيض أسعار الفائدة ببعض الدول خلال الفترة من1 سبتمبر إلى 04 ديسمبر 2008(الوحدة %)

الدولة	سعر الفائدة أول سبتمبر	سعر الفائدة في 04 ديسمبر	الرقم القياسي لنسبة الخفيض
الولايات المتحدة الأمريكية	2.5	1	60.00
دول منطقة اليورو	4.5	2.5	44.44
اليابان	0.5	0.3	40.00
المملكة المتحدة	5	2	60.00
الصين	7.47	5.58	25.30
كوريا الجنوبية	5.25	4	23.80
سويسرا	2.75	1	63.63
السويد	4.5	2	55.56
نيوزيلندا	8.25	5	39.39
أستراليا	7.25	4.25	41.38

تعكس الأرقام المبينة في الجدول الحجم الهائل في تخفيض أسعار الفائدة في هذه الدول.

فهذا المستوى من أسعار الفائدة في بريطانيا مثلا لم تطبقه منذ 1965 ،كما أن اليابان لم تشهد تخفيض في أسعار الفائدة منذ 2001 وهذا يعد إشارة واضحة على حدة أزمة السيولة في الأسواق العالمية.

وقد واصلت الدول المختلفة هذه التخفيضات،حيث قرر البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 18 ديسمبر 2008 الحفاظ على سعر فائدة يتراوح بين0.25% و 0 %.كما قام البنك

المركزي الأوروبي بسبع تخفيضات متتالية ليصل سعر الفائدة بتاريخ 05 مارس 2009 ، وهي المرة الأولى التي يبلغ فيها سعر الفائدة هذا المستوى[1].

ويأتي إجراء خفض أسعار الفائدة من أجل تشجيع الاستثمار والاستهلاك لدفع عجلة النشاط الاقتصادي، ومن ثم مواجهة الركود الاقتصادي المتوقع .كما يسمح هذا الإجراء بتخفيض تكاليف الإقراض ومن ثم يقدم المقترضون على تسديد قروضهم و هو ما يسمح بتزويد البنوك بسيولة تستعمل في مواجهة طلبات المودعين الآخرين الذين تدافعوا على البنوك لسحب ودائعهم نتيجة الذعر الذي تولد عن الأزمة،وسوف ينعكس هذا الإجراء من خلال[2]:

- زيادة الائتمان لدى البنوك في المستقبل نتيجة توفير قروض بأسعار فائدة منخفضة.

- سوف تنمو المحافظ الاستثمارية كنسبة مئوية من الودائع، و هو ما سيمكن من زيادة الاستثمار في السندات والأسهم وفئات الموجودات الأخرى.

- من المحتمل أن تتغير التوجهات السلبية للمستثمرين حيال الاقتصاد ومستوى إقدامهم على المخاطرة.

- يعد خفض أسعار الفائدة ذا تأثير إيجابي للمستثمرين في سوق الأوراق المالية.غير أن بعض الاقتصاديين يشكك في فعالية تخفيض سعر الفائدة في تحفيز الاستثمار والاستهلاك بالسرعة المطلوبة،حيث أن البنوك التي تعرضت إلى خسائر سوف تستفيد من سعر الفائدة المنخفض لتمتين ميزانياتها،دون أن ينعكس هذا التخفيض في شروطها الإقراضية، وهو تقريبا ما أشار إليه"كينز "بمصيدة السيولة.

الفرع الثاني:ضخ كميات كبيرة من السيولة

أدت التسهيلات الائتمانية التي وفرتها المؤسسات المالية الأمريكية لكافة شرائح المجتمع الأمريكي قصد شراء عقار، إلى تركيز السيولة النقدية وحصرها في قطاع العقار .

---

[1]- بوعتروس عبد الحق ،سبتي محمد،**السياسات النقدية والأزمة المالية العالمية** ،بحث مقدم للملتقى الدولي:"الأزمة المالية والدولية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "المنعقد خلال الفترة 20-21 أكتوبر 2009،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر،ص:16.

[2]- براقي التيجاني،**تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة على اقتصاديات دول المينا وأسبابها في ضوء طروحات مفكري الاقتصاد الإسلامي**،بحث مقدم للملتقى الدولي " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية" المنعقد خلال الفترة 20-21 أكتوبر 2009،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر،ص:17.

ولأن الضمان الوحيد المقدم في مقابل هذه التسهيلات يتمثل في ملكية العقار،فقد أدى ارتفاع أقساط الدفع نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بداية من سنة 2006 إلى عجز الأفراد على تسديد أقساطهم الشهرية،وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع حالات الحجز .والشكل الموالي يبين عدد حالات الحجز على العقار لسنة 2006 و2007 .

لقد ارتفعت حالات الحجز على العقار في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من سنة 2006 ،لتصل إلى حالة في الثلاثي الثالث .2007 وهو ما ترتب عنه إغراق الاقتصاد الأمريكي بعقارات منخفضة القيمة،وهو ما نتج عنه امتصاص للسيولة بالمؤسسات المالية الأمريكية.

ومع بداية الأزمة المالية تدافع المودعون لسحب ودائعهم من البنوك، وأحجمت البنوك عن إقراض بعضها البعض، وهو ما أدى إلى أزمة سيولة خانقة،مما جعل ضخ السيولة في الأسواق المختلفة أساس منا لأسس التي بنيت عليها مختلف خطط الإنقاذ.

وفي هذا الإطار فإن الدول الأوروبية الكبرى ضخت سيولة تقدر بحوالي 2.3 تريليون دولار،حيث ضخت بريطانيا أكبر مبلغ يقدر ب 500 مليار جنيه إسترليني،لأنها أكثر الدول الأوروبية تأثرا بالأزمة[1].

كما تفاوتت المبالغ المخصصة للإنقاذ من دولة إلى أخرى حسب درجة تأثرها .ففي اليابان،قام بنك طوكيو المركزي بضخ ما مقداره 45 مليار دولار، وعملت الحكومة اليابانية على إحياء قانون إنقاذ البنوك الذي صدر لمعالجة الأزمة المالية في تسعينات القرن الماضي .

أما في المملكة العربية السعودية،فقد أمر الملك بإيداع عشرة مليارات الريال في البنك السعودي للتسليف والادخار لتسهيل الإقراض للمواطنين برغم ارتفاع حالات التوقف عن التسديد في المملكة[2].

-كما ضخ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي 700 مليار دولار تم تخصيصها لشراء ديون معدومة بمبلغ مليار.

-المساهمة في رؤوس أموال الشركات المتهاوية.

- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100ألف إلى 250 ألف دولار لمدة سنة.

[1]- سعيد سامي الحلاق،عامر يوسف العتوم،**الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي** ،منشورات المنظمة العربية تنمية الإدارية ،القاهرة ،2010، ص50.

[2]- محمود إبراهيم الخطيب، **الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج**، المؤتمر العلمي الدولي حول:"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي" ،عمان ،الأردن،1-2 ديسمبر2010،ص:04.

غير أن بعض الاقتصاديين يرى بأن ضخ كميات هائلة من السيولة مع انخفاض سعر الفائدة قد يؤدي إلى تشكل فقاعة مالية جديدة وبالتالي أزمة جديدة.

كما أن ضخ الأموال هو إجراء لصالح البنوك التي لم تتقيد بالقواعد الاحترازية ودخلت في مجازفات تعظيم الأرباح فتكبدت خسائر ضخمة أدت إلى إفلاسها،وليس في صالح المواطنين وهو ما دفع بالكونغرس الأمريكي إلى رفض الخطة في البداية ولم يتم تبنيها إلا بعد إقرار مواد تتضمن إعفاءات ضريبية للمواطنين.

الفرع الثالث :تأمين الودائع وتأميم البنوك ومساعدة المؤسسات المالية المتهاوية

يرجع ظهور نظام تأمين الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية إلى سنة 1933 ،وهو تاريخ إنشاء المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع التي جاءت كحل ضمن سلسلة الحلول التي اقترحتها إدارة الرئيس روزفلت لمواجهة موجة إفلاس البنوك التي حدثت بداية من سنة 1929 ،وقد باشرت المؤسسة نشاطها الفعلي بداية من جانفي 1934،وهو ما جعل المودعين في البنوك ومؤسسات الادخار في منأى عن الخسارة في حالة إفلاس أي منها[1].

وتعمل المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع على إرساء الثقة في النظام المالي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال:

- ضمان ودائع الأفراد في البنوك ومؤسسات الادخار ،وهو مما أل المودعين من استرجاع مدخراتهم في حالة إفلاس هذه المؤسسات.
- الحد من آثار إفلاس المؤسسات المالية على الاقتصاد والنظام المالي الأمريكي.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية اتجهت البنوك المركزية في مختلف دول العالم إلى ضمان ودائع البنوك حتى تضمن تدفقا لأموال من المودعين وتعمل على طمأنتهم على ودائعهم من أجل أن لا يتدافعوا على سحبها فيتسببوا في أزمة سيولة.

وفي هذا الإطار فإن خطة الإنقاذ المالي الأمريكية تضمن ترفعا لحد الأقصى لضمان الودائع من 100ألف دولار إلى 250 ألف دولار،بداية من 03 أكتوبر 2008 إلى غاية 31 ديسمبر2009 ،وعليه فإنه في حالة إفلاس أي بنك أو مؤسسة ادخار فإن المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع تتدخل بما يضمن تأمين ودائع الزبائن .

[1]- سعيد سامي الحلاق ،عمر يوسف العتوم،مرجع سابق،ص51.

والأسلوب الأكثر شيوعا هو نقل الودائع من المؤسسة المفلسة إلى مؤسسة أخرى،وبالتالي ينتقل زبائن المؤسسة الأولى إلى المؤسسة الثانية بصفة تلقائية دون الحاجة لقيام الزبون بأي إجراء.

أما فيما يخص تأميم البنوك ومساعدة المؤسسات المالية المتهاوية،فإنه وعلى عكس فلسفة النظام الرأسمالي القائمة على ضرورة تحييد الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد ركزت خطط الإنقاذ المختلفة وعلى رأسها خطط الإنقاذ التي تبنتها الدول الرأسمالية على القيام بمجموعة من التأميمات، وكذا تقديم مساعدات مالية للمؤسسات المالية المعرضة للإفلاس مقابل امتلاك جزء من رأسمالها،والحجة في ذلك كانت تجني بالاقتصاد الدمار الذي سوف ينجر عن إفلاس هذه المؤسسات المالية الضخمة.

فبالنسبة لدعم البنوك أقرت الخطة طريقتين لذلك .الأولى تتمثل في قيام الحكومة بشراء الديون المتعثرة أو كما سماها"بن برناركي" في شهادته أمام الكونغرس بالأصول المسمومة عن طريق الخزينة الأمريكية،غير أن الإشكال المطروح في هذه الطريقة يتمحور حول السعر الذي يتم به شراء هذه الأصول،ففي حالة شرائها بسعر أكبر من سعرها في السوق فإن هذا يشجع في المستقبل على القيام بالمجازفات مادام إمكانية تدخل الدولة وارد وهو ما يعرف" بالخطر المعنوي"،أما في حالة شرائها بالسعر السائد في السوق فإن هذا لا يحقق تحسنا في ميزانيات البنوك،وهو ما جعل هذا الاقتراح لا يحظى بتأييد واسع[1].

والثانية تتمثل في ضخ أموال مباشرة من طرف الحكومة في البنوك سواء عن طريق شراء أسهمها الموجودة في السوق أو شراء أسهم جديدة يتم إصدارها،وهذه الطريقة التي اعتمدت في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية قامت السلطات بتأميم" فاني ماي "و"فريدي ماك "المختصة في تمويل الإسكان، وكذا عملاق التأمين المجموعة الأمريكية .

كما أعربت المفوضية الأوروبية عن قبول تدخل بعض الدول الأوروبية لإنقاذ مؤسساتها المالية من الإفلاس، وهو ما قامت به بريطانيا من تأميم بنك "نوردرن روك "المتخصص في التسليف العقاري.

كما أصدرت مجوعة الدول الصناعية السبع الكبرى بيانا تضمن مجموعة من الإجراءات التي ستتخذ في هذا الإطار، وتتمثل فيما يلي:

- العمل بكل الوسائل على دعم المؤسسات المالية المهمة ومنع إفلاسها.

[1] - James K.GAlbraith ,ABailoutwedon ' need ,**Washington post** ,Washington ,25 September 2008, P 19.

-تمكين المصارف والمؤسسات المالية من الوصول إلى السيولة اللازمة،واتخاذ جملة من الإجراءات لتحرير الائتمان والأسواق المالية.

- توفير المصادر العامة والخاصة للمصارف بمبالغ كافية لإعادة الثقة فيها والسماح لها بمواصلة إقراض العائلات والشركات.

- العمل على جعل البرامج الوطنية لضمان الودائع المصرفية متينة ومتجانسة بما يسمح للمودعين الصغار من مواصلة ثقتهم في سلامة ودائعهم.

إن هذه الإجراءات تعد تحولا حقيقيا في اتجاه قبول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،وإعطائها صلاحيات أوسع في التوجيه والرقابة على الشركات الرأسمالية.

المطلب الثالث: موقف صندوق النقد الدولي من خطة الإنقاذ الأمريكية

ويمكن أن نقف على تأييد صندوق النقد الدولي لخطة الإنقاذ الأمريكية من خلال عنصرين هامين هما:

الفرع الأول: تصريحات صندوق النقد الدولي المؤيدة لخطة الإنقاذ الأمريكية

أدلى المدير العامل صندوق النقد الدولي"دومنيك ستراوس"كان بتصريح امتد حفيه خطة الإنقاذ التي اقترحها" بولسن" لمواجهة الأزمة المالية التي تداعت على إثرها مؤسسات الرهن العقاري،مؤكدا بأن مساعدة عملاق الرهن العقاري" فاني ماي "و"فريدي ماك "من شأنه أن يعيد الثقة لسوق الرهن العقاري والنظام المالي ككل[1].

كما رحب صندوق النقد الدولي بالإجراءات التي أعلنت عنها حكومة كوريا الجنوبية لمواجهة الضغوطات المالية، والتي من ضمنها إعلان كوريا الجنوبية نيتها ضمان التزامات المصارف الخارجية،وهو ما يجعلها حسب الصندوق في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال،وسوف يساعد هذا الإجراء في تخفيف ضغوطات التمويل المحلية بالدولار.

وقد صرح مدير صندوق النقد الدولي في ختام زيارة أجراها إلى الأردن،أن الاقتصاد الأردني قد أثبت قدرته على الصمود أما الأزمة التي يمر بها الاقتصاد العالمي،وذلك بفضل المنهج الرقابي والتنظيمي الحذر في القطاع المالي.

[1] -محمود إبراهيم الخطيب، مرجع سابق،ص 18.

ورحب بالخطط التي أعدتها السلطات المحلية لضبط الأوضاع من أجل التخفيف من المخاطر المرتبطة بارتفاع مستوى الدين العام ورسوم خدمته و تباطؤ تقديم المساعدات الخارجية،وتم الاتفاق على تيسير السياسة النقدية من أجل تنشيط الطلب المحلي و كذا فسح المجال من أجل المزيد من التخفيض في أسعار الفائدة[1].

الفرع الثاني :تحركات صندوق النقد الدولي المعتمدة على الركائز نفسها

ارتكز رد فعل صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، على زيادة كبيرة في القروض الموجهة لبلدانه الأعضاء.

وفي هذا الإطار فقد أقر الصندوق مضاعفة حدود الاستفادة من قروضه لتصل إلى نسبة200 % من حصة الدولة بالنسبة للقروض المقدمة بشروط غير ميسرة .

كما أقر زيادة تجاوزت المستويات التاريخية بأربعة أضعاف خلال سنة 2009 بالنسبة لقروض الصندوق الميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل.

ومن أجل توفير الموارد المتاحة للإقراض فقد قام الصندوق بالاقتراض من القطاع الرسمي عن طريق إصدار سندات المديونية للاكتتاب وعقد اتفاقيات للاقتراض الثنائية ووسع في الاتفاقات الجديدة للإقراض،كما قام ببيع جزء من رصيده من الذهب من أجل دعم نموذجا لدخل الجديد،وتم التعجيل في موعد المراجعة العامة الرابعة عشر والتي أدت إلى مضاعفة حجم مساهمة الدول الأعضاء.

أما بالنسبة لتخفيض أسعار الفائدة على القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي، فقد تم تخفيض أسعار الفائدة إلى الصفر على القروض الميسرة الموجهة للبلدان منخفضة الدخل إلى غاية 2011، على أن يتم إنشاء آلية جديدة لتحديث أسعار الفائدة بعد ذلك.

وبهذا الموقف يكون صندوق النقد الدولي قد تناقض مع البرنامج النمطي الذي كان يفرضه على الدول للاستفادة من قروضه،والتوصيات التي كان يصدرها لمواجهة آثار الأزمات السابقة المستندة على العناصر ما يعرف بتوافق واشنطن.

[1] - محمود إبراهيم الخطيب، مرجع سابق،ص 18.

المطلب الرابع:الانتقادات الموجهة لبرنامج صندوق النقد الدولي

لقد كان صندوق النقد الدولي عرضة لمجموعة من الانتقادات،وقد تناولت هذه الانتقادات في مجملها عجزه عن التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها،تمسكه بالشروط التقليدية في تقديمه للمساعدات لأعضائه،قصور موارده المالية لضمان قيامه بوظائفه الأساسية في أوقات الأزمات المختلفة .وفيما يلي عرض لهذه الانتقادات:

الفرع الأول: الإخفاق في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية

بالرغم من الدور الرقابي الذي يقوم به صندوق النقد الدولي على الدول الأعضاء،خاصة في إطار ما يعرف بمشاورات المادة الرابعة،فإنه فشل في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية،ولم يعطي أي إشارة إلى مواطن الضعف والمخاطر التي كانت تتراكم في اقتصاديات البلدان المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية.

فتقرير المراجعة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الصادر سنة 2006 ،لم يشر إلى أي مخاطر يمكن أن يتعرض إليها الاقتصاد الأمريكي جراء تراخي القيود المفروضة على المعايير الخاصة بالإقراض[1].

ويعود إخفاق صندوق النقد الدولي في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية والتحذير منها،إلى عدة أسباب أهمها:

أ-عجز منهج اللمسة الخفيفة

يقوم منهج اللمسة الخفيفة التي يتبناه صندوق النقد الدولي في التنظيم المالي،على افتراض أن الانضباط في الأسواق المالية كفيل بالقضاء على السلوكيات المتهورة،كما أن الابتكار المالي يعمل على توزيع المخاطر وليس تركيزها [2].

وقد اتضح خطأ هذا الافتراض، وكانت النتيجة ظهور فقاعة في أسعار الأصول لاسيما في قطاع العقارات وتراكم قدر هائل من المخاطر في الجهاز المصرفي الرسمي وخارجه.

---

[1]- **هل يوسع صندوق النقد الدولي أن يمنع هذه الأزمة**، الاقتصادية والإلكترونية ،ع 5292، متاحة للإطلاع على الرابط التالي:

http://www.aleqt.com/07/03/2008 /article12062.html. ،تاريخ الإطلاع:2018/03/03.

[2]-صندوق النقد الدولي، **صندوق النقد الدولي يحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية** ،نشرة صندوق النقد الدولي،2009/03/06 ،ص 2.

ويعود عجز منهج اللمسة الخفيفة فيرصد الخطر إلى إخفاقات على ثلاثة مستويات مختلفة هي[1]:

-عجز هيئات التنظيم المالي عن اكتشاف ورصد المخاطر الناتجة عن الابتكارات المالية،حيث لم يستطع الانضباط السوقي، ولا العمل التنظيمي احتواء المخاطر الناتجة عن سرعة الابتكار وزيادة الرفع المالي المتراكم في السنوات السابقة.

-عدم توجيه الاهتمام الكافي للإختلالات الاقتصادية الكلية المتزايدة، والتي تسببت في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي وفي أسواق العقارات، بحيث اهتمت البنوك المركزية بالتضخم، ولم تولي اهتمام بالمخاطر المصاحبة لارتفاع أسعار الأصول وزيادة الرفع المالي .

-كما انشغلت أجهزة الرقابة المالية بالقطاع المصرفي الرسمي،وأهملت مخاطر القطاع المالي غير الرسمي.

-ضعف التنسيق على المستوى العالمي بين المؤسسات المالية الدولية،مما أدى إلى زيادة العجز عن رصد مواطن الضعف المتنامية والروابط القائمة بين الحدود.

ب-طبيعة البنية الحاكمة لصندوق النقد الدولي

إن نموذج" المال مقابل النفوذ "هو الغالب في إدارة صندوق النقد الدولي،وهو ما يؤدي إلى إعاقته على انتقاد النظام الاقتصادي لدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكثيرا ما كان يقف "نضير للقطاع المالي الأمريكي والسياسات التي تتبعها السلطات الأمريكية،وكانت وجهات نظره في العادة متماشية مع وجهات نظر البنك المركزي الأمريكي[2] ".

ج - قصور مناهج التحليل المستعملة وعدم تركيز التحذيرات

وذلك بسبب المنهج التحليلي الذي لم يواكب التطورات المتسارعة على صعيد الابتكارات المالية، ونقص الخبرة اللازمة في هذا الصدد، وكذا عدم تعاون بعض الدول الأعضاء في مجال توفير المعلومات الضرورية .

---

[1]- صندوق النقد الدولي، **صندوق النقد الدولي يحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية** ، نشرة صندوق النقد الدولي ،2009/03/06 ص02.

[2]- انتقادات لإخفاق صندوق النقد الدولي في التنبؤ بالأزمة العالمية ،الاقتصادية الإلكترونية ،ع 18،2011/02/6339،متاحة للإطلاع على الرابط التالي

:.http://www.aleqt.com/18/02/2011/article505425.html تاريخ الإطلاع :2018/03/03.

فالولايات المتحدة الأمريكية رفضت طلبات صندوق النقد الدولي بإجراء تقييم للاستقرار في النظام المالي الأمريكي، كما أن التحذيرات التي كان يصدرها صندوق النقد الدولي من حين إلى آخر، لم تكن مركزة بشكل دقيق، وهو ما يستوجب تطوير آلية جديدة للإنذار المبكر.

الفرع الثاني :التمسك بالشروط التقليدية في تقديمه للمساعدات

عندما تطال أزمة مالية دولة ما، وتعجز عن مواجهتها بمواردها الخاصة، تلجأ إلى الحصول على ما يكفيها من الخارج ،ومن بين الخيارات المتاحة أمامها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، غير أن هذا الأخير لا يقوم بتقديم هذه الموارد إلا من خلال التزام الدولة المعنية بجملة من الشروط.

وقد أحصى المكتب المستقل لتقييم عمل صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2007 ، ما معدله 17 شرط للبرنامج الواحد في دراسة شملت 120 برنامج تم تمويله في 55 دولة نامية بين1995- 2004 [1].

وتسعى هذه الشروط إلى إجراء تصحيح هيكلي يضمن التحول نحو نظام السوق الحر، وعادة ما تتمثل هذه الشروط في:

- تحرير سعر الصرف ، وذلك للسماح بانخفاض قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي من خلال تخفيض سعر المنتجات المصدرة مما يرفع من تنافسيتها فيزيد الطلب عليها، ويرفع سعر المنتجات المستوردة فينكمش الطلب عليها، وهو ما يسمح بتحسين وضع ميزان المدفوعات.

- تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف، من خلال تجميد التوظيف وتسريح العمال بدعوى ضبط الإنفاق العام من أجل تخفيض عجز الموازنة[2].

- تطبيق برنامج الخوصصة بغية تقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتفعيل دور قطاع الأعمال الخاص المحلي والأجنبي، مع وجوب إغلاق المؤسسات الاقتصادية المتعسرة ومن بينها البنوك والمؤسسات المالية صغيرة.

---

[1]- أرنو زكارى، **الحياة الثالثة لصندوق النقد الدولي واجهة جديدة وسلوك قديم** ،النسخة العربية ،ماي 2009،صفحة الاقتصاد والمجتمع،ص4.

[2]-فلاح خلف الربيعي **"برامج صندوق النقد الدولي وأزمة التنمية في الدول النامية "** ، مجلة الحوار المتمدن ،ع 2306، لبنان،2008/06/08 ص 3،ص4.

-تحرير الأسعار من خلال إلغاء جميع القيود المفروضة عليها، وتركها خاضعة لقانون العرض والطلب، مع إلغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات.

-تحرير التجارة والتحول نحو التصدير، وتشجيع اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ولطالما كانت هذه الشروط محل رفض الدول المختلفة، لما تمثله من تدخل في سياساتها الداخلية، وكذا لتكلفتها الباهظة خاصة في الجانب الاجتماعي،لقد بقي صندوق النقد الدولي مصرا على مجموعة الشروط التي يفرضها للاستفادة من موارده .

ومن الأمثلة على ذلك، اشتراطه رفع معدلات الفائدة إلى 6%في أيسلندا وليتوانيا، وتخفيض عجز الميزانية من 6%إلى 3.75%من الناتج المحلي الإجمالي في جورجيا وصفر في المائة في أوكرانيا، كما قرر تعليق القرض الموجه إلى ليتوانيا في 02 أفريل 2009 حتى تحرز تقدما أكبر في خفض نفقاتها .

إن هذه الشروط جعلت الدول المختلفة تترد كثيرا قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، كما أن الدول التي لجأت إلى طلب المساعدة منه لم تخف استياءها من الأمر .فالمجر التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي ، أبدت استياءها وعدم سعادتها بهذه الخطوة، وهو ما عبر عنه رئيس البنك المركزي المجري بقوله ":أنا غير سعيد بذلك ولم أتصور في حياتي أبدا أننا سنقترض أموالا من الصندوق."وكذلك الأمر بالنسبة لأيسلندا وباكستان وبيلاروسيا وأوكرانيا، كما هددت تركيا بإعادة النظر في علاقاتها مع صندوق النقد الدولي في حال إصراره على شروطه التعسفية[1].

الفرع الثالث :محدودية الموارد المالية لصندوق النقد الدولي

لقد أبرزت الولايات المتحدة الأمريكية، مدى محدودية الموارد المالية لصندوق النقد الدولي، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على قدرة الصندوق لمواجهة الأزمة.

ففي نهاية سنة 2008 ، كانت موارد الصندوق المتاحة للإقراض تقدر ب 250 مليار دولار، وهو مبلغ غير كاف لتأمين الاحتياجات المالية للدول الأعضاء بما يساعد على تحقيق الأهداف الأساسية للصندوق كمقدم للمساعدات المالية .كما أن صندوق النقد الدولي كان يعاني من عجز في موازنته بداية من سنة 2007، حيث دعا تقرير" كروكيت "حول مراجعة الحسابات المالية لصندوق النقد الدولي إلى ضرورة تخفيض النفقات الجارية وعرض كمية من الذهب لسد عجز النفقات الشهرية، وهو ما كان وراء تسريح 380 موظفا من أصل 2634 يعملون في الصندوق ويعود العجز المسجل في الموازنة بالأساس إلى انخفاض ضخم في

[1]- أرنو زكاري،مرجع سابق،ص04.

إيرادات الصندوق نتيجة الانخفاض المسجل في القروض الممنوحة، حيث سارعت الدول مثل البرازيل وإندونيسيا والأرجنتين إلى تسديد ما عليها من قروض لصندوق النقد الدولي لتتحرر من قيوده .ما يعني أن الصندوق خسر بتحسن أوضاع الدول المختلفة، وهو ما ذهب إليه تقرير" كروكيت "الذي أشار إلى أن صندوق النقد الدولي كان يعمل بشكل جيد عندما كان الاقتصاد العالمي يعمل على نحو سيئ .وبالأرقام فإن قروض صندوق النقد الدولي قد انخفضت من 103مليار دولار سنة 2003 إلى 16.1 مليار دولار في مارس 2008 .[1]

[1]- أرنو زكاري،مرجع سابق،ص04.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في الفصل الثاني إلى كيف استطاعة الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على النظام النقدي العالمي و استعماله لمصلحة اقتصادها و توظيف المؤسسات المالية العالمية المنبثقة عن اتفاقية "بريتن وودز" للهيمنة على الاقتصاد العالمي .

كما تطرقنا أيضا إلى العوامل التي ساعدت الولايات المتحدة في تحقيق تلك الهيمنة، و كذلك العوامل و المقومات المساعدة على التحكم في عملية صنع القرار داخل الصندوق الذي أصبح كأنه مؤسسة أمريكية .

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة على ضرورة تغليب الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي و أن ما يحقق المصالح الأمريكية يحقق المصالح العالمية، و بمعنى آخر أن ما يصلح للاقتصاد الأمريكي يجب أن يصلح للاقتصاد العالمي .

لقد عمدت الإدارة الأمريكية لترتيب أولويات سياساتها الاقتصادية تماشيا مع المعطيات و التحولات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة لتكريس و تعزيز هيمنتها و ضمان مصالحها الإستراتيجية في العالم، حفاظا على الأمن الاقتصادي الأمريكي .

وهنا ختمت دراستي بالمطلب الرابع حيث تكلمت عن الانتقادات الموجهة صندوق النقد الدولي في تجسيد وتوطين هيمنة الدول الكبرى والعظمى اقتصاديا وذلك تحت ظل سياسة اقتصادية ليبرالية محبكة .

هذه السياسة المنتهجة من قبل صندوق النقد الدولي أعطت الأفضلية الكاملة في حجم التصويت للدول الكبار الأعظم اقتصاديا وعلى رأسها أمريكا التي تملك أكبر نسبة تصويت .

كما أن الدول الكبرى من خلال هذا الحجم من الأصوات تمرر مشاريعها وسياساتها التجارية وبرامجها الاستثمارية بقوة الصندوق وتحت سلطته دون قيد أو مانع.

من خلال هذا الفصل بينا المقومات والتحديات المختلفة التي يقوم عليها ويضطلع بها صندوق النقد الدولي ليكرس الهيمنة الأمريكية على الدول الضعيفة لتبقى أمريكا دائما سيدة العالم بفرضها القيود الخاصة وذلك من خلال هيمنة الدولار على باقي العملات منذ اتفاق "بريتن وودز "عام 1944م الذي جعل من الدولار الأمريكي والذهب وجهان لعملة واحدة.وهذا التخصيص جعل العالم تحكمه سياسة اقتصادية محركها الدولار وقائدها الأمركة.

الخاتمة

لقد عانى الاقتصاد العالمي من بعض المشاكل، ما استدعى على دول العالم عقد مؤتمر"بروتن وودز"قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في جويلية 1944 بحضور 44 دولة مشاركة، فكان التنافس بين بريطانيا و ممثله " جون مينارد كينز"و الولايات المتحدة الأمريكية و ممثلها " هاري هوايت"، لفرض فلسفتهما على طريقة عمل صندوق النقد الدولي .

وفي النهاية تغلب الرأي الأمريكي على البريطاني ففرضت الولايات المتحدة فلسفتها وخرجت بإنشاء مؤسسة نقدية دولية هي صندوق النقد الدولي تهتم بالجانب النقدي، فكانت بداية هاته المؤسسة مساعدة الدول التي خرجت مدمرة من الحرب العالمية الثانية على النهوض باقتصادياتها ،وبعد تعافي تلك الدول توجهت المؤسسة لمساعدة الدول النامية بمنح مساعدات مالية لتصحيح الإختلالات التي كانت تعاني منها، مقابل قبول تطبيق تلك الدول لسياسات تثبيت اقتصادي و سياسات تعديل هيكلي .

يمكننا الحكم من خلال دراستنا هذه انه لا يوجد نظام عالمي من الأنظمة القائمة في عالم اليوم يخلو من العيوب والتعقيدات ،وإيجاد المشاكل حيث يمكننا أن نعتبر أن النظام الوحيد الذي يخلو من هذه العيوب هو نظام الإسلام ،وان لم يكن قائما بعد في عالم اليوم وذلك لان صدق النظام والتشريع يأتي من صدق مشرعه، وصحة الفكر تأتي من صحة مصدره.

حيث رأينا انه تماشيا مع تاريخ أو مراحل النظام النقدي الدولي، إن كل مرحلة تحل مكان المرحلة الأخرى نتيجة لتطورات جديدة.

كما هو الحال في الاقتصاديات الوطنية ،إن النظام الداخلي الاقتصادي يحتاج إلى مؤسسات تمويل و النظام النقدي الدولي بني له مؤسسات تمويل حيث انه مع نشأته ظهرت معه مؤسستان كبيرتان للتمويل ألا وهما توأمان بريتن وودز "البنك الدولي والصندوق النقد الدولي"

وفي الأخير ولكي يكون النظام النقدي الدولي الحالي يخدم مصالح الدول جميعا فيجب على الدول الكبرى أن تهتم بالدول المتخلفة عن الركب بدلا من إغراقها بالديون وهذا من أجل إنشاء نظام عادل للجميع.

قائمة المراجع والمصادر

أ/ الكتب باللغة العربية

1/إبراهيم أبو الخزام، أقواس الهيمنة،دراسة لتطوير الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن،بيروت،دار الكتب الجديد، 2005.

2/ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2009.

3/ إبراهيم مرعي العتيقي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم،ط 1،الإسكندرية :دار الوفاء ،2006

4/أرنست فولف ،صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ،ترجمة:د. عدنان عباس علي،الكويت،1978.

5/ أرنو زكارى، الحياة الثالثة لصندوق النقد الدولي واجهة جديدة وسلوك قديم ،النسخة العربية ،ماي 2009،صفحة الاقتصاد والمجتمع.

6/أسامة محمد إبراهيم ،صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، الإسكندرية.

7/إسماعيل صبري مقلد،العلاقات الدولية ،دراسات في الأصول والنظريات ،الكويت ،منشورات ذات السلاسل.

8/- إسماعيل محمد سلطان ،الاقتصاد السياسي، دار الراية للنشر والتوزيع،الأردن،2012

9/ آلفين توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان،1990.

10/الهادي خالدي،المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر 1996

11/ الهيمنة الأمريكية و المنظمات الدولية، مجموعة مؤلفين، ترجمة أحمد حلي، الطيب غوردو.

12/براقي التيجاني،تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة على اقتصاديات دول آلمينا وأسبابها في ضوء طروحات مفكري الاقتصاد الإسلامي،بحث مقدم للملتقى الدولي " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية" المنعقد خلال الفترة 20-21 أكتوبر 2009،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر.

13/ بسام حجاز،العلاقات الاقتصادية والدولية ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،لبنان، 2003.

14/بوعتروس عبد الحق ،سبتي محمد،السياسات النقدية والأزمة المالية العالمية ،بحث مقدم للملتقى الدولي:"الأزمة المالية والدولية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "المنعقد خلال الفترة 20-21 أكتوبر 2009،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر.

15/ توماس ويلبورن، السياسة الدولية في شمال آسيا المثلث الإستراتيجي الصين و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية، دراسة عالمية ، ع 12، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي .

16/ جيمس لي ري، الحروب في العالم الاتجاهات العالمية و مستقبل الشرق الأوسط،دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،1998.

17/ حسن خليف فلح،العلاقات الاقتصادية الدولية ،مؤسسة الوراق للنشر،ط1 ،2001.

18/ خبابة عبد الله، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الإسكندرية ،2009.

19/ ضياء مجيد ،اقتصاديات أسواق المال ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر،الإسكندرية ،1999.

20/ عادل أحمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ،ساسيات الاقتصاد الدولي،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،لبنان ،2003.

21/عبد العزيز قادري، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي،صندوق النقد الدولي "الصند" Le F.M.I (الآليات والسياسات) ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،بوزريعة – الجزائر ، 2005.

22/ عبد الحميد عبد المطلب،النظام الاقتصادي العالمي الجديد و أفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر،مجموعة النيل العربية،القاهرة،2003.

23/عبد المطلب عبد المجيد ، العولمة الاقتصادية ،(منظماتها – شركاتها- تداعياتها)، الإسكندرية ،2006.

24/ عبد الواحد محمد الفأر، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، القاهرة، عالم الكتب.

25/علي عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2007.

26/ غازي عبد الرزاق النقاش التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية،دار وائل للنشر والتوزيع،ط3،عمان.

27/غسان العزي، سياسة القوة :مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ،بيروت مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،2000 .

28/ فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي، المنافسة دولار يورو، دار اليازوري.

29/ فليح حسن خلف،التمويل الدولي،ط1،عمان،الوراق للنشر و التوزيع،2008.

30/ قادري عبد العزيز ،دراسات في القانون الدولي الاقتصادي ،صندوق النقد الدولي ال"صند" الآليات والسياسات ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2005،بوزريعة، الجزائر.

31/ سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،دون طبعة ،الأردن، 2010.

32/سعيد سامي الحلاق،عامر يوسف العتوم،الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي ،منشورات المنظمة العربية تنمية الإدارية ،القاهرة ،2010.

33/ سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي،(الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتاب)، 2006.

34/ شقيري نوري موسى وآخرون ،المؤسسات المالية المحلية والدولية ،دار المسيرة،عمان،2008.

35/ شيماء عبد الستار جبر الليلية، العولمة والمنظمات المالية،دار آيلة، عمان،ط 1.

36/ كريمة محمد الزكي ،أثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،2004.

37/لورنس كلاين، منظمة التجارة العالمية و الاقتصاد الدولي، دراسات عالمية،ط1، سلسلة محاضرات الإمارات، ع31، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،1999.

38/ محمد أحمد السريتي،عزت غزلان،التجارة الدولية-المؤسسات المالية الدولية،(الإسكندرية:دار التعليم الجامعي)،2012.

39/ - محمد أحمد الكايد،الإدارة المالية الدولية والعالمية،كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن .

40/ محمد حامدي ،التأسيس لنظري للأزمة المالية العالمية ،بحث مقدم للملتقى الدولي " الأزمة المالية الاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية" ، المنعقد خلال الفترة 20-21 أكتوبر 2009،جامعة فرحات عباس ،الجزائر.

41/محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق ،القاهرة ،دار الشروق ،2003.

42/ محمد سيد عابد،التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للنشر والطباع والتوزيع،الإسكندرية ،2001.

43/محمود إبراهيم الخطيب، الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، المؤتمر العلمي الدولي حول:"الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي" ،عمان ،الأردن،1-2 ديسمبر2010.

44/ مدني بن شهرة ،سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ،الجزائر،دار هومة،2008.

45/ منعم صاحي العمار،الإستراتيجية الأمريكية الكونية نظرة تقسيمية لمبادلات أفعالها،ج 2،بغداد،مركز الدراسات الدولية ،2000 .

46/ مورد خاي كريانين ،تعريب محمد إبراهيم منصور وآخرون ،الاقتصاد الدولي، دار المريخ للنشر ، ،القاهرة ،2007 .

47/ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة ببنها. جامعة الزقازيق،عام 2010.

48/ميريل وين ديفيز، لماذا يكرهون أمريكا، ترجمة معين الإمام،مكتبة العبيكان،الرياض،2005.

49/ هارلان أولمان و جيمس بي ويد، الهيمنة السريعة، ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية، دراسات عالمية، العدد 31 مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، أبوظبي،2000.

50/ هيثم عجام ، التمويل الدولي،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،2008.

51/ يوسف حسن يوسف،الأزمة العالمية من منظور القانون الدولي ،المركز القومي للإصدارت القانونية،ط1،القاهرة،2011.

ب/مواقع الأنترنيت:

1/ انتقادات لإخفاق صندوق النقد الدولي في التنبؤ بالأزمة العالمية ،الاقتصادية الإلكترونية ،ع 6339،18/2011/02،متاحة للإطلاع على الرابط التالي :

http://www.aleqt.com/18/02/2011/article505425.html. تاريخ الإطلاع 2018/03/03:

2/ هل بوسع صندوق النقد الدولي أن يمنع هذه الأزمة ،الاقتصادية والإلكترونية ،ع 5292، متاحة للإطلاع على الرابط التالي:

http://www.aleqt.com/07/03/2008/article12062.html. تاريخ الإطلاع:2018/03/03.

3/ محمد بن فهد العمران، ما انعكاسات خطة الإنقاذ ،متاحا للإطلاع على الموقع التالي:

http://www.aleqt.com/22/10/2008/article-14023.html. تاريخ الإطلاع :2018/03/22

4/-علي قندح ،الأزمة الأمريكية ،أبرز خطط الإنقاذ ،مجلة البنوك في لأردن ،متاحة للإطلاع ،على الموقع ، تاريخ الإطلاع :2018/03/01 . http://www.abj.org.jo/ AOB-images /633818570087517500/

5/ صندوق النقد الدولي،رقابة الصندوق، صحيفة الوقائع، ،متاحة للإطلاع على الرابط التالي : تاريخ الإطلاع2018/02/28

http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/surva .html.

6/ نجم الدليمي ، دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية ، الحوار المتمدن ، العدد 4165 ،دون صفحة من الموقع :

http://WWW .alhewar.org.10/01/2018 ،17:00

7/ الموسوعة العربية، المؤسسات المالية الدولية، المجلد العشرون، سورية، 2000،. من الموقع:

http://www.eastlaws.com

ت/المذكرات:

1/ إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990- 2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ،(بسكرة : جامعة محمد خيضر 2013 - 2014).

2/ بودربالة رفيق، دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية الجزائرية ، دراسة حالة الجزائر"مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة) تخصص نقود وتمويل،جامعة بسكرة ، 2006.

3/ زايدي عبد العزيز ، تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989 – 2005 ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع التنظيمات السياسية والإدارية ،جامعة الجزائر،2006.

4/مهند حميد عباس، مستقبل القطبية الأحادية الأمريكية في ظل تحولات النظام السياسي الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نهرين،كلية العلوم السياسية،2012 .

ث/الجرائد والمجلات:

1/ سارة العيوسي،استمرار تأثير البورصات العالمية والعربية بالأزمة المالية برغم خطة الإنقاذ الأمريكية ،جريدة الأهرام المصرية ، ع 44500 ،مصر،2018/02/20 ،الصفحة الاقتصادية.

2/ عاصم عبد الخالق،تأميم الرأسمالية ،جريدة ،جامعة الأهرام المصرية ، ع 44498،مصر،2008/10/15.

3/ صندوق النقد الدولي،حصص عضوية الصندوق،صحيفة وقائع.

4/ كاظم هاشم نعمة ،الصين والهيمنة الأمريكية، مجلة دراسات إستراتيجية، ع 2، 1995.

5/ ستانلي فيشر،الأزمة الأسيوية والدور المتغير لصندوق النقد الدولي،مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي ،1998.

6/ صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية ، ع1،دار الخلدونية ،الجزائر،1999

7/ صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية ، نشرة صندوق النقد الدولي ،2009/03/06 .

8/ صندوق النقد الدولي ،الصندوق عن كثب ، ملحق سنوي خاص لنشرة صندوق النقد الدولي ،المجلد 35،واشنطن ،سبتمبر 2006 .

ج/ الكتب باللغة الأجنبية

1/- James K.GAlbraith, A Bailoutwedon 'need, Washington **post**, Washington, 25 September 2008.

2/- JOSSET PEYRARD, **gestion financière international** ,5e Edition, Librairie Vuibert, paris, 1999

3/- Kenichi Ohmae, **the end of nation state the rise of regional economies**, The Era Pressn, New York.

4/- Patrick Artus et all, de **la crise des subprimes a la crise mondiale**, la documentation française, paris 2009.

5/ -Patrick lenain .**le F.M.I collection, approches**, paris.la découverte, 1996, Alger, Casbah ,1998.

6 /-Sources**: FMI, Annual** rapport 2009, OP CIT.

7/- W. Michael Weisman, **the United States and International Institution**, Survival.

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
الإهداء	-
الشكـــر والعـــرفـــان.....	-
الملخص	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
مقدمة	-
الفصل الأول : مدخل مفاهيمي للمؤسسات المالية الدولية و صندوق النقد الدولي.....	11
المبحث الأول :ماهية المؤسسات المالية الدولية.....	12
المطلب الأول : مفهوم المؤسسات المالية.....	12
المطلب الثاني : نشأة المؤسسات المالية الدوليـــــــة.....	14
الفرع الأول : مخطط " اللورد جون مينارد كينز".....	14
الفرع الثاني :مخطط "هاري هوايت ".....	15
المطلب الثالث : دور المؤسسات المالية الدوليـة وأهدافها.....	17
الفرع الأول : دور المؤسسات المالية الدولية.....	17
الفرع الثاني :أهداف المؤسسات المالية الدولية.....	19
المطلب الرابع :أشكال المؤسسات المالية الدولية.....	21
الفرع الأول :صندوق النقد الدولي.....	21
الفرع الثاني :البنك الدولي.....	22
المبحث الثاني : ماهية صندوق النقد الدولي.....	23
المطلب الأول : مفهوم صندوق النقد الـدولي وظروف نشأته.....	23
الفرع الأول : مفهوم صندوق النقد الـدولي.....	24
الفرع الثاني : ظروف نشأة صندوق النقد الدولي.....	24

فهرس المحتويات

المطلب الثاني **:** الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.....	25
الفرع الأول : الأجهزة المسيرة	26
الفرع الثاني : الأجهزة الإستشارية	27
المطلب الثالث : أهداف صندوق النقد الدولي**.....**	31
المطلب الرابع : وظائف صندوق النقد الدولي.. **.....**	33
المبحث الثالث : آليات عمل صندوق النقد الدولي.....	34
المطلب الأول : الدول الأعضاء والقوة التصويتية لهم.....	34
المطلب الثاني : الموارد المالية لصندوق النقد الـدولي وأنشطته.....	36
الفرع الأول : الموارد المالية لصندوق النقد الدولي	36
الفرع الثاني :أنشطة صندوق النقد الدولي.....	44
المطلب الثالث **:**تسهيلات صندوق النقد الدولي**.....**	48
المطلب الرابع :برامج وسياسات صندوق النقد الدولي.....	50
الفرع الأول : برامج صندوق النقد الدولي **.....**	50
الفرع الثاني :سياسات صندوق النقد الدولي **.....**	52
المبحث الرابع : تقييم دور صندوق النقد الدولي.....	54
المطلب الأول : دور صندوق النقد الدولي.....	55
الفرع الأول :دور صندوق النقد الدولي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	55
الفرع الثاني : دور صندوق النقد الدولي في معالجة أوضاع ما بعد الحروب والصراعات	57
الفرع الثالث: دور صندوق النقد الدولي في تنمية اقتصاديات الدول النامية.....	58
الفرع الرابع : دور صندوق النقد الدولي في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة	59
المطلب الثاني **:** الآثار الايجابية الموجهة لصندوق النقد الدول.....	59
المطلب الثالث :الآثار السلبية الموجهة لصندوق النقد الدولي**.....**	60
المطلب الرابع :كيفية معالجة الآثار السلبية الموجهة لصندوق النقد الدولي.....	61

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل الأول.....	62
الفصل الثاني :الهيمنة الأمريكية على صندوق النقد الدولي.....	63
المبحث الأول :عوامل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على صندوق النقد الدولي.....	64
المطلب الأول **:** أثر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على صندوق النقد الدولي.....	64
المطلب الثاني **:** سلطة الولايات المتحدة و المساومة المؤسساتية.....	67
المطلب الثالث :مقومات الهيمنة الأمريكية على صندوق النقد الدولي	70
الفرع الأول : المقومات الاقتصادية للهيمنة على صندوق النقد الدولي	71
الفرع الثاني : المقومات العسكرية للهيمنة على صندوق النقد الدولي	72
المطلب الرابع **:**تحديات الهيمنة الأمريكية على صندوق النقد الدولي.....	75
الفرع الأول : التحدي الروسي للهيمنة الأمريكية	76
الفرع الثاني : التحدي الأوروبي للهيمنة الأمريكية	76
الفرع الثالث: التحدي الصيني والهيمنة الأمريكية	77
المبحث الثاني :خطة الإنقاذ الأمريكية وموقف صندوق النقد الدولي منها.....	78
المطلب الأول **:**استعراض خطة الإنقاذ الأمريكية.....	78
الفرع الأول : محتوى خطة الإنقاذ الأمريكية	79
الفرع الثاني : الآراء المختلفة بشأن خطة الإنقاذ الأمريكية	82
المطلب الثاني : المرتكزات التي قامت عليها خطة الإنقاذ الأمريكية.....	84
الفرع الأول : تخفيض سعر الفائدة**.....**	85
الفرع الثاني: ضخ كميات كبيرة من السيولة.....	87
الفرع الثالث: تأمين الودائع وتأميم البنوك ومساعدة المؤسسات المالية المتهاوية.....	88
المطلب االثالث : موقف صندوق النقد الدولي من خطة الإنقاذ الأمريكية.....	90

فهرس المحتويات

الفرع الأول: تصريحات صندوق النقد الدولي المؤيدة لخطة الإنقاذ الأمريكية.....	90
الفرع الثاني :تحركات صندوق النقد الدولي المعتمدة على الركائز نفسها.....	91
المطلب الرابع:الانتقادات الموجهة لبرنامج صندوق النقد الدولي.....	92
الفرع الأول: الإخفاق في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية.....	92
الفرع الثاني :التمسك بالشروط التقليدية في تقديمه للمساعدات.....	94
الفرع الثالث :محدودية الموارد المالية لصندوق النقد الدولي.....	96
خلاصة الفصل الثاني.....	97
الخاتمة.....	98
قائمة المصادر والمراجع.....	99
فهرس المحتويات.....	-